الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاديات العمل

بعنـــوان

سياسة التجديد الزراعي في الجزائر من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة

دراسة حالة (ولاية تيارت)

إعداد الطالبين:

- **بوزوينة محمد**
- **براني محمد**

تحت اشراف الأستاذ:

الدكتور: ساعد محمد

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
الدكتور بن صوشة ثامر	أستاذ محاضر– ب–	**رئـــيســـا**
الدكتور ســـاعد محمد	أستاذ محاضر– أ–	**مشرفا ومقررا**
الدكتور بلخير فريد	أستاذ محاضر– ب–	**عضوا مناقشا أول**
الدكتور صافا محمد	أستاذ محاضر– ب–	**عضوا مناقشا ثاني**

السنة الجامعية: 2020/2019

تشكـــــرات

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان

إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ

الدكتور"ساعد محمد"على ما قدمه لنا من

نصائح وتوجيهات وإرشادات خلال إعداد

هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى كل الاساتذة والطاقم العامل بالكلية،

والامتنان لكل شخص أمدنا بيد العون

والمساعدة.

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى أطهر وجه وأسمى قلب في هذا الوجود إلى من غمرتني بعطفها وحنانها إلى سر صمودي وقوة عزيمتي : **أمي الغالية** أطال الله في عمرها

إلى المعلم والمربي إلى الشمعة التي أنارت دربي إلى من كان سندا لي **أبي العزيز** رحمه الله واسكنه أعلى عليين مع الصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولائك رفيقا

إلى إخوتي و أخواتي فردا فردا

إلى أصدقائي، زملاء الدراسة الذين كانوا عونا لي

دون أن أنسى زميلي **براني محمد** و كل من ساعدني في هذه الدراسة .

بوزوينة محمد

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى جميع افراد العائلة الكرام وعلى رأسهم

الوالدين الكريمين وجميع الإخوة والأخوات

كما لا أنسى الأسرة الجامعية من

أساتذة وطلبة وعمال وأخص بهذا الإهداء

كل زملاء الدراسة دفعة إقتصاديات العمل

وخاصة زميلي **بوزوينة محمد**

براني محمد

فهرس الموضوعات

تشكرات ..... –

الإهداء ..... –

فهرس الموضوعات ..... –

مقدمـــةعامـــــة ..... أ

الفصل الاول: أساسيات حول الزراعة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي 6

مقدمة الفصل الأول: 7

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الزراعة 8

المطلب الأول: لمحة عامة عن الفلاحة ووظائفها وعن الزراعة وأنماطها 8

المطلب الثاني: أنواع الإنتاج الزراعي 12

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للزراعة 15

المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة 16

المطلب الاول: مفهوم وأسباب الإهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة 16

المطلب الثاني: أهداف وسياسات التنمية الزراعية المستدامة 19

المطلب الثالث: أبعاد وتحديات التنمية الزراعية المستدامة 21

المبحث الثالث: ماهية الأمن الغذائي 23

المطلب الاول: مفهوم الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته 23

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي 27

المطلب الثالث: مؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي 30

خلاصة الفصل الأول: 33

الفصل الثاني:السياسات الزراعية ومقومات الزراعة في الجزائر في الفترة(2010-2017) 34

مقدمة الفصل الثاني: 35

المبحث الاول:عرض لأهم السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر 36

المطلب الاول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 38

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والتجديد الريفي 41

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي 48

المبحث الثاني: عرض عام للإمكانات و القدرات الزراعية في الجزائر 51

المطلب الاول: الموارد الطبيعية 51
المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية 53
المطلب الثالث: البحث والتكوين والارشاد الفلاحي 56
المبحث الثالث: التشخيص العام للانتاج الزراعي في الجزائر (2010-2017) 59
المطلب الاول: إنتاج الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر 59
المطلب الثاني: إنتاج الخضر والفواكه، اللحوم والاسماك والحليب في الجزائر 62
المطلب الثالث: التقييم العام لآداء القطاع الزراعي من خلال سياسات إنعاش الفلاحة في الجزائر 69
خلاصة الفصل الثاني 75

الفصل الثالث: عرض للآداء قطاع الزراعة بولاية تيارت نموذجا 76
مقدمة الفصل الثالث 77
المبحث الاول: التعريف بالولاية (بطاقة تقنية للولاية) 78
المطلب الاول:الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والتوزيع العام للأراضي الفلاحية للولاية 78
المطلب الثاني: الموارد البشرية و مراكز ومعاهد الولاية في القطاع الفلاحي 86
المطلب الثالث: المصالح الفلاحية للولاية 87
المبحث الثاني: السياسات التمويلية المتبعة بالولاية ومساهمتها في التنمية المحلية 89
المطلب الاول: قرض التحدي 89
المطلب الثاني: قرض الرفيق 92
المطلب الثالث: قروض الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 95
المبحث الثالث: النموذج التنموي المحلي للقطاع الزراعي بالولاية 98
المطلب الاول: شعبة الحبوب، البقول الجافة، الخضر والفواكه 98
المطلب الثاني: شعبة الانتاج الحيواني 104
المطلب الثالث:معرفة مستوى معيشة الفلاح ومساهمة القطاع الفلاحي في إمتصاص البطالة بالولاية 106
خلاصة الفصل الثالث 110
خاتمة عامة 111
قائمة المراجع ..... -

قائمة

الجـــداول

قائمة الجداول

الرقم	البيان	صفحة
1-2	التركيب العمري لقوة العمل الزراعية لسنة 2018 مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى بالجزائر	54
2-2	إنتاج الحليب والأسماك للفترة ما بين 2009- 2016 بالجزائر	67
1-3	الموارد المائية بالولاية	79
2-3	التوزيع العام للأراضي والممتلكات حسب بلديات ولاية تيارت	80
3-3	تقسيمات الأراضي الفلاحية ومساحاتها	82
4-3	مساحات الأراضي بحسب معطيات مديرية المصالح القلاحية لولاية تيارت	83
5-3	سعات تخزين الحبوب بالقنطار عبر تراب الولاية	84
6-3	تقسيم السكان حسب المدينة والريف لسنة 2018 بولاية تيارت	85
7-3	قروض التحدي الممنوحة خلال الفترة 2013-2018 بتيارت	90
8-3	قروض الرفيق الممنوحة خلال الفترة 2010-2018 بتيارت	93
9-3	قروض ANSEJ-ANGEM-CNAC الممنوحة خلال الفترة 2010-2018 بتيارت	95
10-3	تطور انتاج الحبوب و الاعلاف في الفترة 2010-2018 بولاية تيارت	98
11-3	كمية الانتاج بشعبة الحبوب بولاية تيارت	98
12-3	تطور انتاج الحبوب الجافة في الفترة 2010-2018 بتيارت	99
13-3	كمية انتاج الحبوب الجافة بولاية تيارت	99
14-3	تطور انتاج الخضر والفواكه بولاية تيارت	100
15-3	كمية انتاج الخضر والفواكه بولاية تيارت	101
16-3	يوضح بالقنطار مجمل تطور إنتاج المحاصيل العشبية بولاية تيارت	102
17-3	تطور الثروة الحيوانية بولاية تيارت	103
18-3	الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية بولاية تيارت	104
19-3	التركيب العمري النوعي بولاية تيارت	105

20-3	المناصب المنشأة لسنة 2018 والموزعة حسب قطاع النشاط بولاية تيارت	**106**
21-3	التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا للهكتار خلال ثلاثة أشهر	**107**
22-3	التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم للهكتار خلال ثلاثة أشهر	**108**

قائمة

الأشـــكال

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	صفحة
2-1	برامج التجديد الفلاحي	43
2-2	برنامج التجديد الريفي	46
2-3	يمثل مخطط الركائز الأساسية لعمل الفلاحة (2015-2019)	48
2-4	خريطة تضاريس الجزائر	51
2-5	عدد الصيادين المسجلين بالجزائر	55
2-6	عدد المناصب في قطاع الصيد البحري بالجزائر	55
2-7	متوسط انتاج الحبوب والبقوليات الجافة للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	59
2-8	متوسط انتاج المحاصيل الصناعية للفترتين(2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	61
2-9	المناطق الاكثر انتاجا للطماطم الصناعية بالجزائر	61
2-10	متوسط انتاج الخضر للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	62
2-11	المناطق الاكثر انتاجا للخضر لسنة 2017 بالجزائر	63
2-12	متوسط انتاج الاشجار المثمرة للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	64
2-13	المناطق الأكثر إنتاجا للتمور لسنة 2017 بالجزائر	64
2-14	متوسط إنتاج الماشية للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	65
2-15	تطور إنتاج اللحوم بين الفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	66
2-16	مناطق إنتاج اللحوم الحمراء لسنة 2017 بالجزائر	67
2-17	مساحات الأراضي الصالحة للزراعة لسنتي 1998و2018	70
2-18	إنتاجية الأراضي الزراعية	71

1-3	خريطة ولاية تيارت	78
2-3	شبكة الطرق بولاية تيارت	80
3-3	توزيع الأراضي الزراعية بولاية تيارت	83
4-3	توزيع المساحات الزراعية	84
5-3	مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض التحدي خلال الفترة 2013-2018 بولاية تيارت	92
6-3	مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض الرفيق خلال الفترة 2013-2019 بولاية تيارت	94
7-3	مقارنة عدد المستفدين من اجهزة ANSEJ-ANGEM-CNAC خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2019 بولاية تيارت	97
8-3	مقارنة مبالغ الاستثمار لأجهزة ANSEJ-ANGEM- CNAC بولاية تيارت	97

مقدمـــة

عامـــة

مقدمة عامة :

تعتبر الزراعة من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، وتوفر المواد الأولية الزراعية، وتعمل على تحقيق الرفاهية.

وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، الذي أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وأصبحت السلة الغذائية للعديد من الدول النامية، وهذه الأخيرة عمدت إلى الإقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبنيها إصلاحات للإسراع من الخروج من التخلف الإقتصادي، غير أن غالبيتها وقعت ضحية تراجع الإهتمام بالقطاع الزراعي وتدهور أولوويته بين باقي القطاعات الأخرى.

والحال كذلك بالنسبة للجزائر، فمنذ الإستقلال أعطت أهمية أكبر للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي الذي خصته ببعض السياسات والإصلاحات كالثورة الزراعية والي كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشها لهذا القطاع وإعتمادها على مصدر دخل رئيسي وحيد وهو النفط، مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج الزراعي وتراجع في معدلات نموه، وبالتالي توسيع الفجوة بين الطلب والعرض خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، فزادت التبعية الغذائية وارتفعت فاتورة الواردات الغذائية إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

إن للزراعة أهمية عظيمة حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء وبالتالي فإن تحقيق الإكتفاء الذاتي وتأمين الأمن الغذائي يستوجب وضع سياسة زراعية فعالة تنطلق من الواقع كما للتنمية الزراعية المستدامة مركزا مهما وأول مهامها هو توفير الأمن الغذائي لجميع السكان وتوفير فرص العمل لهم وبالتالي ترتبط السياسة الزراعية بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي, ويقصد بهذا الأخير قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة أوالاستثنائية ومن بين أهم المقومات التي يرتكز عليها الأمن الغذائي هي الخصائص الجغرافية والمناخية والبيئية والأراضي الزراعية ثم الموارد المائية والبشرية والحيوانية, ومن جهة أخرى فللنشاط الزراعي مكانة رئيسية في الاقتصاد الوطني الجزائري كونه مصدر للسلع الغذائية ومصدرا لتوفير اليد العاملة وتكوين رأس المال.

إن القطاع الزراعي في الجزائر يعتبر قطاع إستراتيجي يهدف إلى تحقيق متطلبات السياسة الزراعية ونظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي أصبح وضع استراتيجية فعالة ضرورة حتمية لنهوض بالقطاع الزراعي وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها القطاع وذلك من خلال وضع برامج وطنية تهدف من خلالها إلى التطوير والتجديد الفلاحي .

وأمام هذا الوضع وفي ظل التحولات الاقتصادية بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع الزراعي وتحريره من كل الممارسات والبحث عن سياسة زراعية وإصلاحات تسد ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال الإنطلاق في تطبيق برامج جديدة من أجل خدمة التنمية الزراعية الشاملة.

إشكالية البحث:

بداية من سنة 2000 ومع الاستقرار السياسي والأمن الذي عرفته الجزائر موازاة مع البحبوحة المالية، أولت الجزائر اهتمام خاصا لتطوير قطاع الزراعة قصد تأمين الغذاء للمواطنين وتحقيق الإكتفاء الذاتي، من خلال رسم لسياسات ومخططات على مدار الخماسيات الأربعة، إنطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، مرورا بالتجديد الفلاحي والريفي، وصولا إلى مخطط الفلاحة 2019 بغية تطوير هذا القطاع وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المرجوة.

ومن خلال استعراض خلفية هذه الدراسة تظهر الإشكالية ممثلة في التساؤل التالي:

هل تكفل سياسة التجديد الزراعي المنتهجة حديثا إستدامة وكسب لرهان الأمن الغذائي في الجزائر ؟

حيث تندرج من خلال هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

- ✓ ما هي مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟
- ✓ فيما تتمثل أنواع السياسات الزراعية ؟
- ✓ ما هي الامكانيات والقدرات التي تزخر بها ولاية تيارت ومدى نجاعتها؟

وفي هذا الإطار يمكن أن تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ينجم عن انعدام الأمن الغذائي نوع من التبعية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: إن سوء إدارة القطاع الزراعي وغياب سياسات البحث والإرشاد الزراعي جعلت السياسة الزراعية في الجزائر غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي.

الفرضية الثالثة: يساهم القطاع الزراعي في زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي بصفة خاصة وتنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة

أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهميته من خلال:

- واقع البعد الإستراتيجي للسياسة الزراعية في ظل تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك إبراز قوة الارتباط بينهما.
- تحديد أوضاع الأمن الغذائي، والوقوف على مشكلة الأمن الغذائي ومخاطر انعدام الغذاء.
- الوقوف على معالم السياسة الزراعية الجزائرية وسعيها لتحقيق الأمن الغذائي.
- عرض واقع القطاع الزراعي بالجزائر بصفة عامة، ولاية تيارت بصفة خاصة.
- معرفة ما حققته البرامج المنفذة من أهداف مسطرة ونجاعتها على مستوى ولاية تيارت من خلال عرض اهم إحصائيات هذا القطاع.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

– تشخيص قدرة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي ومدى إمكانية الخروج من حلقة التبعية الغذائية.

– تحليل مختلف السياسات الزراعية إلي اعتمدتها الجزائر.

– الوقوف عند أسباب فشل السياسات الزراعية الجزائرية ومن ثم إبراز أهم الإشكالات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري.

– تقييم السياسات والبرامج التنموية الجديدة في الجزائر في ظل التجديد الفلاحي الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى:

– أهمية الموضوع من الناحية الإقتصادية لكونه يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة

– يعتبر الأمن الغذائي من المواضيع الهامة على الصعيد الوطني والدولي.

– الرغبة الذاتية في التعرف على السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر.

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية البحث واختيار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة، ومن ثم تحليل البيانات للوصول إلى نتائج دقيقة للمشكلة موضوع الدراسة.

تقسيمات البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: أساسيات حول الزراعة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، والذي تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الزراعة، وأما في المبحث الثاني فتناولنا فيه التنمية الزراعية المستدامة وبالنسبة للمبحث الثالث تطرقنا إلى ماهية الأمن الغذائي

الفصل الثاني: فقد تطرقنا إلى السياسات الزراعية ومقومات الزراعة بالجزائر في الفترة (2010–2017) حيث تناولنا في المبحث الأول عرض لأهم السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر ، وفي المبحث الثاني عرض عام للإمكانات و القدرات الزراعية في الجزائر(2010–2017)، وأما في المبحث الثالث فقد تناولنا التشخيص العام للانتاج الزراعي في الجزائر

الفصل الثالث: عرض للآداء قطاع الزراعة بولاية تيارت نموذجا، حيث تناولنا في المبحث الأول التعريف بالولاية (بطاقة تقنية للولاية)، وفي المبحث الثاني السياسات التمويلية المتبعة بالولاية ومساهمتها في التنمية المحلية أما المبحث الثالث فقد تطرقنا للنموذج التنموي المحلي للقطاع الزراعي بالولاية

الدراسات السابقة

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر وللإثراء المعرفي و الوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها فإنه يمكن إبراز أهم الدراسات في مجال سياسة التجديد الزراعية وكذا تأمين الغذاء فيما يلي:

1- الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، إعداد فوزية غربي، فرع اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2008، حيث لمحت في دراستها أن الأمن الغذائي أصبح هاجسا بالنسبة للدول النامية، كما أرادت الباحثة الإجابة عن الإشكالية: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا؟ وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي غير مستقر ويعجز عن تلبية الطلب المحلي واللجوء الى الاستيراد وبالتالي تستمر تبعيتها للخارج وعليه سوف تكون مهمة القطاع الزراعي، ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة ، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي، أما وجه الاختلاف فيكمن في انها عالجت الموضوع من خلال دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة و دراستنا كانت عامة.

2- القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، غردي محمد ،أطروحة دكتوراه فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، حيث كان موضوع البحث إبراز الدور الذي يلعبه الإقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الإقتصادية، إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزئر لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي، ثم تطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الإستثمار في الجزائر، لتحفيز الإستثمارات المحلية والأجنبية ومدى تأثريها على الإستثمارت الزراعية ثم تطرق إلى أشكال الدعم إلي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات أما الاختلاف فيكمن في أننا حاولنا تسليط الضوء على جوانب مهمة من القطاع الزراعي وهي الأمن الغذائي وتحقيق إستدامة في تنمية الاقتصاد الجزائري .

3- سياسة التجديد الزراعي في الجزائر من اجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة، سالت محمد مصطفى وآخرون، مجلة رقم21، نوفمبر2016، حيث كان موضوع البحث حول مآل القطاع الزراعي في بلادنا وأشار إلى أن السياسات المتبعة منذ الإستقلال كانت مهتمة فقط بالقطاع البترولي وتهميش القطاع الزراعي حيث تطرق من خلال العرض والتحليل إلى محاور سياسة التجديد الزراعي الهادفة إلى إستنهاض قدرات القطاع الزراعي بغية تمكينه من بلوغ أهداف التنمية في ظل الإستدامة وأهمها رفع تحدي الأمن الغذائي، أما وجه الاختلاف فيكمن في انه عالج الموضوع في حدود سنة 2014 بينما دراستنا عالجت الموضوع حتى حدود 2019

الأهمية العلمية و العملية :

من الناحية العملية يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور إهتمام الجميع بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بالإضافة إلى تقييم الاصلاحات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر كما أن هذا البحث يطرح أمام المهتمين بشأن الأمن الغذائي بعض الحلول من أجل تدارك السلبيات لتحقيق حالة من الأمان.

أما من الناحية العلمية فتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي, كما يسلط الضوء على خصوصيات السياسات الزراعية في الجزائر بالإضافة إلى المساهمة العلمية كمرجع ثري يستفيد منه الطلبة الباحثين والمهتمين مجال الزراعة .

دوافع اختيارالموضوع:

إن الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع كونه:

- تعتبر قضية الأمن الغذائي الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة وكذا ارتباط مسألة الأمن الغذائي بالأمن القومي.
- مدى مساهمة السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- تشخيص الوضعية والأسباب والتحديات الحقيقية المرتبطة بإشكالية الأمن الغذائي.
- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي والوقوف على مقومات السياسة الزراعية في الجزائر.

حدود البحث:

تم اجراء هذه الدراسة في الجزائر، وكذا ولاية تيارت تحت اطار زماني 2010-2019 وتم اختيار هذه الفترة من اجل معرفة اهم التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر واهم الإصلاحات والسياسات الزراعية التي مرت بها بغية معرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد المحلي والوطني.

صعوبة العمل البحثي:

- إن القطاع الزراعي يفتقر إلى البيانات والإحصائيات الدقيقة.
- قلة المراجع والبحوث خاصة في مجال سياسات التجديد الزراعي.

وفي الأخير نرجو أننا قد وفقنا في بحثنا وطرحنا لهذا الموضوع الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة و نسأل الله التوفيق فهو عليه يسير وهو على مايشاء قدير نعم المولى ونعم النصير

مقدمة الفصل الأول :

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارستها جميع شعوب العالم، حيث لا يمكن لأي شعب من الشعوب أن تعيش بدونها، وهذا نظرا لأهميتها في التنمية والنمو لكل المجتمعات، حيث تعمل على توفير الغذاء الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان، هذا بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في توفير المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات وامتصاص مخرجات العديد من الصناعات الأخرى، وذلك وفق إستراتيجيات واسعة النطاق، وعليه فإن الإهتمام بهذا النوع من النشاطات يتطلب إتخاذ مجموعة من السياسات الزراعية المستدامة قصد سد الحاجيات الضرورية للمواطنين وتامين الغذاء وتحقيق الإكتفاء الذاتي وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الزراعة

المطلب الاول: لمحة عامة عن الفلاحة ووظائفها وعن الزراعة وأنماطها

أولا : لمحة عامة عن الفلاحة تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة و الزراعة ويعتبر وجود هذا الإختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الإختلافات بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.[1]

وفي تعريف آخر عرفت الفلاحة على أنها جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها. كذلك تشمل الفلاحة أي عمل لاحق يجري بالمزرعة لإعادة المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية.[2]

الفلاحة هي نشاط اقتصادي مختزل ضمن النشاط الزراعي الأكبر (الزراعة) والفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح و التوفيق أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية و إجتماعية مع الأرض والذي يملك النشاط الفلاحي اناس أصحاب رأس مال قليل ومساحات زراعية صغيرة ومن هذا نتبين علاقة اللغة في توجيه المعنى والمصطلحات، والمزارع هو الذي يملك الأرض ولا يشترط أن يعمل فيها بنفسه في الغالب، وهو الذي يملك المساحات الزراعية الكبيرة التي يعمل فيها الفلاحون وواجبه هو الإشراف على العمل وتوفير المستلزمات اللازمة لعملية الزراعة والنشاطات الزراعية الأخرى

الفلاح هو الذي يعمل في الأرض بنفسه ويبذل جهده فيها مع اهله وعياله سواء أكان مالكا أم مستأجرا ولا يزرع إلا ما يكفيه وعائلته وتوفير طعام لماشيته وما تبقى من المال يقضي به بعض احتياجاته اليومية، أما المزارع فهو من (زرع يزرع) والزرع: طرح البذور، الزرع هو الإنبات ومنه قوله تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أي أأنتم تنبتونه حتى يشتد ويبلغ الغاية أم نحن المنبتون : لأن الله وحده تعالى هو الذي يهيئ سبل الإنبات من أسس مناخية وطبيعية مثل الهواء والشمس والغيث وغيرها التي لولاها لما أنبت الزرع

غير أننا نلاحظ بأن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول فهي عملية إنتاج الغذاء، العلف والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي و الحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983،ص87

[2] د ساعد محمد، السياسات التمويلية الفلاحية ومساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، إقليم ولاية تيارت نموذجا،مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر 2019 ص3

- **وظائف الفلاحة:**

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فقد إستطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة ، تجارة وخدمات أخرى.

إذ أن الفلاحة كانت و ستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان.

وفيما يلي سنتناول أهم وظائف الفلاحة وهي:

- توفير الغذاء
- توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية
- الزراعة مصدرا للعملة الصعبة
- الزراعة وسيلة لتمويل التنمية
- الزراعة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية
- الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع
- تحقيق التكامل الإقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي
- الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل و التشغيل

ثانيا: التحديد الدقيق لمفهوم الزراعة

- **لغة** : زراعة تأتي من "زَرَعَ" الحبَّ زرْعاً أي بَذَرهُ، وحرَثَ الأرض للزراعة أي هيئهَا لبذر الحب[1] و المصطلح اللاتيني لكلمة الزراعة (Agricultura) مشتقة من كلمة AGRI أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURA أي العناية والرعاية.[2]

- **اصطلاحا** : وهي تهيئة التربة حيث نجعل منها بيئة مناسبة لزراعتها بمختلف المحاصيل فالزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها قصد انتاج الزروع والحيوانات اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية كما كانت الزراعة قديماً تعني (علْمُ فلاحة الأراضي) غير ان هذا التعريف لايفسر النشاطات الزراعية الحديثة حيث اصبحت لا تقتصر فقط على عناية الارض او التربة بل تهتم ايضا بنشاطات اخرى كتربية الحيوانات وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من اسمدة ،بذور وادوية بما فيها حفر الابار، بناء السدود واقامة مراكز التخزين والتكوين والارشاد الفلاحي وغير ذلك من الاعمال والخدمات اللازمة للنشاط الزراعي.
- **تعريف منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة(F.A.O)**:وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

---

[1] www.almaany.com،2020/03/17، .سا 11:25

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص87

- **أما التعريف الواسع:** فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.[1]

وعلى اثر التعريفات السابقة ذكرها نبين الفرق بين الفلاحة والزراعة فالفلاح هو الذي يعمل في الأرض بنفسه ويبذل جهده فيها سواءٌ كان مالكاً للارض أم مُستأجراً لها فالفلاحة هي نشاط اقتصادي مختزل ضمن النشاط الزراعي الأكبر(الزراعة)، والذي يملك النشاط الفلاحي أناسٌ أصحاب رأس مالٍ قليلٍ ومساحات زراعيّة صغيرة والمزارع هو الذي يملك الأرض ولا يشترط أن يعمل فيها بنفسه في الغالب ، وهو يملك المساحات الزراعيّة الكبيرة التي يعمل فيها الفلاّحون ، وواجبه هو الإشراف على العمل وتوفير المستلزمات اللازمة لعملية الزراعة والاهتمام بالنشاطات الزراعيّة الأخرى.

ثالثا: انماط وأصناف الزراعة

تختلف انماط الزراعة من مكان الى اخر تبعا لمدى استغلال الانسان للبيئة والارض ومدى تكيفه معها وتنقسم الزراعة الى عدد من الانواع تختلف فيها مساحة الرقعة الزراعية وكثافة العمالة ونوع المحصول ومدى استقراره، واخيرا النظام الاجتماعي فيها.

أ. **الزراعة المتنقلة (البدائية):** ويسود هذا النمط مناطق الغابات الاستوائية الكثيفة وتتميز بانخفاض كثافة السكان ووجود تربة فقيرة من المواد العضوية،اما اهم مناطق انتشار هذا النمط فتتمثل في مجموعة دول البرزخ الامريكي في امريكا الوسطى ومنطقة حوض الامازون واقليم الكونغو في افريقيا وجزر الهند الشرقية وجنوب الفلبين، والزراعة المتنقلة بسيطة، فهي تعتمد على الوسائل البدائية وفيها لايتم حراثة الارض ولاتستخدم الاسمدة ولاتتبع الدورة الزراعية واهم مايقوم المزارع بانجازه وهو تهيئة الارض واعدادها للزراعة وذلك بقطع الاشجار واضرام النار فيها وحرقها والقيام بزراعتها بطريقة بدائية، في هذا النمط من الزراعة يكون العمل جماعيا اذ يشترك رجال القرية في تهيئة الارض والقيام بالاعمال الشاقة وتساهم النساء في العمليات الزراعية، حيث يكون الهدف الرئيسي في الزراعة المتنقلة هو توفير المواد الغذائية للاستهلاك المحلي.[2]

ب. **الزراعة الكثيفة:** يوجد هذا النمط في المناطق المزدحمة بالسكان حيث يشتد الضغط على الاراضي الزراعية وترتفع فيها قيمة الارض مما يستوجب رفع مستوى الانتاج وزيادة انتاجية الارض وذلك يتطلب كثافة عالية من العمل و راس المال واتباع الدورة الزراعية وضمان استمرارا لانتاج في الارض على مدار السنة، وتسود الزراعة الكثيفة في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في المناطق الزراعية التي ترتفع فيها كثافة السكان كما هو الحال في مناطق السهول الفيضية لانهار جنوب شرق اسيا وفي دلتا النيل في مصر.

---

[1] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر،رسالة ماجستير،تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011 ،ص 18

[2] محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 67

وتتسم الزراعة الكثيفة بعدد من الخصائص تميزها عن غيرها من انماط الزراعة الاخرى هما:

- ارتفاع الانتاجية في وحدة المساحة ويعود ذلك الى كثافة استخدام عناصر الانتاج.
- انتشار البطالة المقنعة وكثرة عدد العاملين في وحدة المساحة.
- قلة استخدام الالات الزراعية لتوفر عنصر العمل الرخيص .
- لاتحتل الثروة الحيوانية مكانة مهمة وذلك لصغر مساحة الملكيات الزراعية.
- التاكيد على زراعة المحاصيل الغذائية ذات الانتاجية العالية كزراعة الارز كالصين.[1]

ج. **الزراعة الواسعة:** يسود هذا النمط قارة استراليا والتي تقل فيها الكثافة السكانية وتتسع فيها المساحات الصالحة للانتاج الزراعي ولذا يعتمد هذا النمط على الالات في انجاز معظم العمليات الزراعية لمعالجة مشكلة النقص في توفير الايدي العاملة وعلية تسود الزراعة الواسعة في الاراضي السهلية التي تسهل عمل الالات الزراعية كما يتم التاكيد على زراعة المحاصيل التي يمكن استخدام الالات في انتاجها على نطاق واسع كالقمح والقطن والذرة.

تتميز الزراعة الواسعة باتباع الدورة الزراعية وقلة الاهتمام بالارض وانخفاض الانتاجية مقارنة مع الزراعة الكثيفة في حين تكون انتاجية العامل مرتفعة مما يساعد في ارتفاع المستوى المعيشي للعاملين، يشترط لنجاح الزراعة الواسعة توفر الخبرات الفنية كما يتطلب وجود وسائل النقل الرخيصة لتوفير متطلبات الانتاج ونقل المنتجات الزراعية، وتعد مناطق سهول البراري في الولايات المتحدة الامريكية وكندا والبمباس في الارجنتين من اهم المناطق التي تسود بها الزراعة الواسعة كما ينتشر هذا النمط في سهول اوكرانيا وغرب سيبيريا ضمن مزراع الدولة والتعاونيات الزراعية.[2]

وعلى الرغم مما يتمتع به نمط الزراعة الـواسعة من مميزات ايجـابية منها الانتاج الكبير واتباع نظام التخصص واستخدام الالات وتوفير الخبرة الزراعية الى جانب توفر رؤوس الامـوال وانخفاض تكـاليف الانتـاج والانتاج لغرض التجارة ، الا ان هناك عيوب نذكر منها:

- تذبذب كمية الانتاج وخاصة بالنسبة للمحاصيل التي تعتمد على الامطار.
- عدم الاهتمام بالتربة وانخفاض انتاجية الوحدة المساحية.
- قلة استخدام الاسمدة وعدم اتباع الدورة الزراعية.
- خضوع الانتاج لعنصر المخاطرة، وقد يتعرض المنتجين لاضرار كبيرة في حالة اصابة المحصول بالآفات والامراض.
- عدم الاستثمار الامثل لعناصر الانتاج فالارض تزرع لموسم واحد خلال العام وتبقى الالات وبقية عناصر الانتاج معطلة في بقية ايام السنة.
- لايحتل الانتاج الحيواني مكانة تذكر في هذا النمط مما يحرم المزراعين من مصدر دخل اضافي.

د. **الزراعة العلمية التجارية:** يقوم هذا النمط من المزارع العلمية فى المناطق المدارية المطيرة التي استعمرها الاوروبيون لانتاج الغلات المدارية مثل قصب السكر والشاي والموز والاناناس والمطاط والكاكاو ونخيل

[1] احمد مندور،احمد رمضان،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،مطابع الامل،بيروت، لبنان، 1990،ص 78
[2] عبد الوهاب مطر الداهري،اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1،بغداد، العراق، 1969،ص 48

جوز الهند والجوت وساعد على انتشار هذا النمط من الزراعة رخص الاراضى الزراعية فى المناطق المدارية ورخص الايدى العاملة فيها هذا فضلا عن الحماية التي يوفرها المستعمر وتنتشر هذه المزارع العلمية التجارية فى حوض الكونغو وشرق افريقيا واندنوسيا والفلبين وسواحل امريكا الوسطى، وتقوم الزراعة فى هذه المزارع تحت اشراف الخبراء الأجانب وتعتمد علي تمويل رؤوس الاموال الاوربية والأمريكية، وتطبق فيها أحدث الطرق العلمية فى الزراعة وتقوم الشركات الاجنبية المشرفة على ادارة المستعمرات القديمة باعدادا السلع المدارية للتصدير.[1]

هـ. **الزراعة المختلطة:** تعد الزراعة المختلطة من اهم الانماط الزراعية وأكثرها انتشارا في الوقت الحاضر وفيها يهتم المزارعون بتربية الحيوان الى جانب اهتمامهم بالأرض وتطبيق الدورة الزراعية، كما تتنوع المحاصيل المنتجة اذ بالإضافة الى انتاج الحبوب الغذائية تزرع اشجار الفاكهة والخضروات وبعض المحاصيل النقدية وقد يساعد هذا التنوع في المنتجات الزراعية في تعدد مصادر دخل المزارعين ورفع مستوياتهم الاقتصادية فضلا عن تجنبهم للمخاطر الاقتصادية التي قد تنشأ بسبب تعرض المحاصيل للامراض والافات الزراعية.

تمتاز الزراعة المختلطة بالتكامل بين الانتاج النباتي والحيواني اذ تمكن المزارعين من اتباع الدورة الزراعية التي تساهم في الحفاظ على خصوبة التربة ورفع كفأتها الانتاجية وذلك بادخال محاصيل العلف ضمن الدورة الزراعية والاستفادة من السماد الحيواني في تحسين خصوبة التربة وبذلك تستغل عناصر العمل الاستغلال المناسب طيلة ايام السنة.

ويتمع المزارعون في الزراعة المختلطة بمعونة انتاجية وقدرة عالية على مواجهة التذبذب في كمية الطلب على المنتجات وتذبذب اسعارها فاذا ماانخفضت اسعار بعض المنتجات او قل الطلب عليها في الاسواق فأن بأمكانهم تقديمها كعلف للحيوانات ونظرا لارتفاع اسعار اللحوم وانخفاض تكاليف نقلها مع غيرها من المنتجات الزراعية فإن الانتاج الحيواني يحتل اهمية كبيرة في انتاج المزراع المختلطة.[2]

المطلب الثاني: انواع الانتاج الزراعي

أولا. الانتاج النباتي : تصنف المحاصيل الحقلية حسب الاهمية الاقتصادية الى:

أ. **محاصيل الحبوب :**

يكون الهدف من زراعتها هو الحصول على حبوبها التي تدخل في غذاء الانسان وعلفا للحيوان واهمها محاصيل القمح والشعير والرز والذرة الصفراء والبيضاء والشوفان، وهنا كجملة من العوامل الطبيعي هو البشرية التي تتحكم في تحديد نمط الغذاء واهمية الحبوب بالنسبة الى السكان في منطقة ما، وياتي المناخ في طليعة العوامل الطبيعية التي تشجع على زراعة بعض محاصيل الحبوب وقد تؤثر العوامل البشرية في تحديد اهمية الحبوب الغذائية وانواعها الرئيسية ودرجة اعتماد الشعوب عليها وتتمثل تلك العوامل في انماط الغذاءالمتبعة والمستويات الاقتصادية والحضارية للسكان ومن الطبيعي ان تدخل الحبوب المنتجة في منطقة ما بنسبة كبيرة في غذاء سكانها الرئيسي ،وقد تتدخل العوامل الاقتصادية في تحديد درجة الاعتماد على بعض انواع الحبوب في تغذية السكان فقد يتحول السكان من تناول الذرة الى تناول الرز والقمح في غذائهم اليومي ويرتبط هذاالتحول بارتفاع

[1] احمد مندور،احمد رمضان،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مرجع سبق ذكره، ص 79

[2] كامل بكري واخرون،الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية ، بيروت،1989، ص 236

مستوياتهم الاقتصادية اذ يميل السكان الى تناول الحبوب ذات القيمة الغذائية العالية عندما تشجع ظروفهم الاقتصاديةعلى ذلك.[1]

ب .**محاصيل الالياف** : ويكون الهدف من زراعتها الحصول على انتاجها من الالياف كالقطن والقنب والجوت والسيسال وتستخدم الالياف الزراعية في صناعة الملابس والورق والاثاث المنزلية وغيرها وتعد النباتات من اهم المصادر التي يعتمد عليها الانسان في الحصول على حاجته من الالياف كما يعد القطن والكتان من اهم مصادر الالياف النباتية اما الحيوانات فهي المصدر الطبيعي الثاني في تزويد الانسان ببعض انواع الالياف الحيوانية كالصوف والشعر والوبر والحرير الطبيعي وتصنف الالياف النباتية على اساس الجزء النباتي التي تؤخذ منة عدة اصناف هي (الياف بذرية، الياف لحائية، الياف ورقية، الالياف الخشبية، الالياف متفرقة).

ج .**المحاصيل السكرية:** ويكون الهدف من زراعتها الحصول على اجزائها التي ترتفع فيها نسبة السكر المخزون ومنها قصب السكر وبنجر السكر التي يعتبر من اهم المحاصيل السكرية التي يعتمد عليها الانسان في توفير مادة السكر الضرورية وذلك بسبب ارتفاع نسبة محتوياتة من مادة السكروز التي تستخلص منها مادة السكر.

د. **المحاصيل الزيتية:** والتي تزرع بهدف الحصول على الزيوت منها سواء كان ذلك لهدف مباشر من زراعتها كالسمسم و فول الصويا وزهرة الشمس او يكون انتاج الزيت انتاجا ثانويا كالقطن او الكتان و الهدف الرئيسي من انتاجها هو الحصول على اليافها.

د. **الخضروات:** تعرف الخضروات بانها نباتات عشبية معظمها تزرع سنويا والقليل منها يعد من النباتات المعمرة وتمتاز الخضروات بتباين الاجزاء التي يستفيد منها الانسان في الاكل فالبعض منها يستفاد من جذورها ومنها الجزر واللفت والشمندر وبعضها يستفاد من ثمارها كالطماطة والباذنجان والفلفل وبعض الاخر تكون الاستفادة من سيقان النبات ومنها البطاطا والبصل والثوم كما يستفاد من الاوراق في بعض الخضروات ومنها الخس والسلق والسبانغ والكرفس وغيرها.[2]

ثانيا. الانتاج الحيواني:

أ **تربية الابقار:** الابقار من الحيوانات الزراعية المهمة وهي تفوق بقية الحيوانات في اعدادها ويحصل الانسان من الابقار على منتجاتها من اللحوم والحليب ومشتقاتة والجلود والعظام وبعض المواد البروتينية ومستخلصات الهرمونات فضلا عن استخدامها في العمل في كثير من البلدان وتوجد انواع عديدة من الابقار التي يختلف بعضها عن البعض من حيث الصنف والمنشأ والمظهر الخارجي وطبيعة الانتاج .

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 106-107

[2] على الموقع الالكتروني : www.humanities.uobabylon.edu.iq، 2020/04/05، سا 13:45

ب تربية الأغنام: تعتبر الاغنام من الحيوانات الاقتصادية المهمة التي تمتاز بسعة انتشارها اذ تجوز تربيتها في كافة الاقاليم المناخية باستثناء المنطقة القطبية الباردة ومناطق الغابات الاستوائية الغزيرة الامطار وتكون اهميتها كبيرة في المناطق شبة الجافة الصحراوية .

ج تربية الدواجن: يقصد بالدواجن تلك الانواع من الطيور التي تختلف بعضها عن بعض في اصلها وصفاتها وتشكل اهمية اقتصادية كبيرة للانسان وتشمل الدجاج والبط والإوز والحمام ويعد انتاج الدواجن احد المنتجات الحيوانية المهمة وتكون لحوم الدواجن وبيضها مصدرا مهما من مصادر البروتين الحيواني.[1]

د تربية لاسماك: بغض النظر عن الصيد في البحر تعد مزارع الأسماك هي الشكل الرئيسي للزراعة المائية، في حين أن الطرق الأخرى يمكن أن تقع تحت نطاق الاستزراع البحري وتنطوي مزارع الأسماك على تربية الأسماك لأغراض تجارية في خزانات أو حاويات، غالبًا لأغراض الغذاء.

[1]صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1981،ص368

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للزراعة

اولا. الخصائص الاجتماعية:

أ. **نقص التعاون وتوحيد الكلمة** : غالبا ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الاسرية، مما يعقد اجراءات التحديث بسبب عدم الاتفاق عليه الذي يتطلب منهم موارد مادية كبيرة .[1]

ب. **ارتباط العمل المزرعي بالمعيشة** : ترتبط ممارسة الزراعة ارتباطا وثيقا بحياة سكان الريف ، اذ ان الكثير من العادات والتقاليد تتبع من دورة السنة الزراعية ولهذا فان اي ابتكار يدخل تعديلا على انشطة الزراعة يؤثر على نسيج المجتمع بدرجة اكبر من تاثير نفس هذا الابتكار او ما يعادله لو كان في قطاع اخر، اين تكون فرص العمل وتدابير العمل المنزلي منفصلين، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ.[2]

ج. **الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة:** وذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة وكذلك نظرا لاستعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة مما يخلق فائضا في العمالة.[3]

ثانيا. الخصائص الاقتصادية:

أ. **زيادة معدلات الخطورة في الانتاج الزراعي:** على الرغم من تقنيات الانتاج المتقدمة والراقية، فان هناك في الزراعة ايقاع طبيعي للأحداث لا مفر منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية من تغيرات جوية وظروف مناخية بشكل كبير على نوعية الانتاج وكميته، حيث يصعب على المزارع التنبؤ بمقدار او مصير انتاجه بسببها، فالناتج الزراعي يتأثر تأثيرا كبيرا بالأحوال المناخية و بالظواهر البيولوجية التي لا سبيل الى التحكم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الزراعة .

ب. **ارتفاع نسبة راسمال الثابت:** اذ ان الجزء الاكبر من راس المال لا يتغير مع تغير الانتاج، وتقدر نسبة الاموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الاموال المستعملة، وتتمثل في الاصول كالمنشآت والآلات وذلك عكس ماهو عليه في المجال الصناعي.[4]

ج. **موسمية الانتاج الزراعي:** يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف انتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة وغير زراعية كالتخزين والتبريد والتسويق، بمعنى ذلك انها تمتاز بطول الفترة بداية من تشغيل عوامل الانتاج الى غاية الحصول على المنتوج، ويمكن ان تعزى موسمية الانتاج الزراعي الى سببين رئيسين اولهما ان الزراعة ترتبط بالعامل البيولوجي لما تتاثر بكثير من الكائنات الحية، وثانيهما ارتباطها بالعوامل الطبيعية والظروف الجوية.[5]

د. **فترة الانتظار طويلة في الزراعة:** ان انتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي يتطلب عملية بيولوجية معقدة تحتاج الى الفهم والتطوير اذ يمكن ان يتم تنظيم الانتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوعة فمثلا يحتاج الانتاج في المزارع الكبرى الى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة.[6]

---

[1] فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية،اطروحة دكتوراه،فرع اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة، 2008، ص 21

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، المرجع السابق، ص 22

[3] رحمن حسن الموسوي،الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1،الاردن،2013،ص 39

[4] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص28

[5] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، المرجع السابق، ص 34

[6] عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 45

هـ. **اعتماد التنمية الزراعية على مجموعة متكاملة من الانشطة:** فالاستثمار في الزراعة يهدف الى استصلاح الاراضي وتوفير المدخلات من بذور واسمدة ومبيدات وشراء المعدات وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، وغيرها من اشكال البنى التحتية بما فيها الحرص على تنفيذ التدابير الرامية الى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتدريب وتاهيل مواردها البشرية.[1]

و. **التقدم العلمي بطيئ الاثر في الزراعة :** هشاشة التقدم العلمي وبطء تطوره في الزراعة، حيث ان التجارب في المجال الرزاعي تحتاج الى وقت اطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لان دورة الانتاج الزراعي تكون اطول مما هي عليه في غيره.

ز. **التكاليف المتزايدة:** غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة وذلك نظرا لمحدودية الاراضي الخصبة مما يضطر المزارعين من اجل زيادة كمية الانتاج من اللجوء الى استغلال اراضي اقل خصوبة او تشغيل عمالة اقل خبرة لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي وبالتالي ترتفع التكلفة كنتيجة للمحافظة على الانتاج.

ح. **صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:** يتميز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيرة، اذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص او الزيادة التي يجب اجراؤها على التكاليف المتغيرة، في حالة ما اذا اراد ان يزيد او ينقص من محصول بعض المنتوجات التي تغير سعرها.[2]

ط. تناقص الغلة: وهي العلاقة بين ما ينفقه المنتج الزراعي على عوامل الانتاج لانتاج سلعة معينة وبين معدل الناتج من تلك السلعة، وينص قانونه على انه " اذا اضيفت مقادير متساوية من عامل انتاجي متغير من عوامل الانتاج الى عامل انتاجي او عوامل انتاجية ثابتة الكمية، فان الزيادات الحاصلة في الانتاج من جراء هذه الاضافات ستصل الى حد معين وستبدا بعد هذا الحد بالتناقص".

ي. المنافسة الحرة: ان كثرة عدد المزارعين ومساهماتهم الضئيلة في الانتاج لا يؤثر احدهم عند تغير وجهة انتاجه من محصول زراعي معين الى محصول اخر، وينطبق ايضا على الطلب لعوامل الانتاج كاليد العاملة والاسمدة والمحسنات الزراعية مثلا من قبل المنتج اذ ان اي تغيير في طلبية المنتج على كمية او نوعية عامل انتاجي معين لاتؤدي الى السيطرة على اثمان السلع الزراعية، ولا حتى على اسعار عوامل الانتاج وبالتالي نقول ان الزراعة شديدة التنافس.[3]

المبحث الثاني :التنمية الزراعية المستدامة

تعد الاستدامة دلالة على الاستمرارية والبقاء لذلك وجب ربطها بالتنمية الزراعية وهذا ما سنبرزه ضمن المطالب التالية :

المطلب الأول :مفهوم وأسباب الإهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة

تشتمل التنمية الزراعية المستدامة على مفاهيم مختلفة إضافة الى صلتها بعديد من الخصائص

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 45
[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص 22-23
[3] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي ،مرجع سبق ذكره، ص 40

أولا :مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الزراعية المستدامة سنتعرض إلى مفهومي التنمية و الإستدامة.

أ : **تعريف التنمية** :يمكن للتنمية أن تتخذ عدة تعاريف من أهمها:

هي: "عملية ترسيم نوعي ودائم للاقتصاد ولطرق سيره."

هي" :التوليف بين المتغيرات الذهنية والاجتماعية لمجتمع ما، مما يجعله قادرا على الرفع من ناتجه الحقيقي الكلي بصفة دائمة ومتكاملة." وبذلك فالتنمية هي عملية تكاملية تربط بين مختلف القطاعات السكانية والمجتمعية والإنتاجية والخدمية فضلا عن التكامل بين العرض والطلب القوميين.

ب :مفهوم الاستدامة :تنطوي كلمة الاستدامة على العديد من المفاهيم فيمكن اعتبارها [1]

"كيفية لتحقيق النمو بشكل دائم ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية و الأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلال والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال الجنوب أو بين مختلف الأجيال."

"وهي ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوح حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم."

ومن تعريف ومنهجية برونتلاند يمكن استنباط أنها" عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب والاستعانة بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة."

ج :التنمية الزراعية المستدامة بعد التعرف على مفهوم كل من التنمية والاستدامة كان لابد من التعريف بالتنمية الزراعية المستدامة إذ يعرف البنك الدولي سنة 1975 التنمية الزراعية المتكاملة بأنها :[2]

عملية متكاملة أو استرَاتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان، وهي العملية التي يتم عبرها:

– ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفر فرص عمل جديدة، وتحسن الخدمات والتعليمية والاقتصادية والإسكان.

– توفر فرص عمل مستمر وكاف كي يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي

– حفظ وصيانة وتنمية القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية من غير الإخلال بالتوازن البيئي.

– تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة واالمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم الاعتماد على الذات.

وهناك من يرى بأنها : ذلك المجهود الذي يبذل لمساعدة فقراء الريف بالإضافة إلى العاملين في المجال الزراعي على نطاق واسع، ويرى آخرون أن مفهوم التنمية الزراعية يتجاوز النهوض بالقطاع الزراعي ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى ذات صلة مباشرة بالزراعة.

---

[1] لعايب عبد الربضن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص7-8

[2] المرجع نفسه ص 30

في حين هناك من يرى بأن التنمية الزراعية المستدامة هي تنمية محلية ، داخلية و تساهمية، مبنية على تثمين الموارد و مساهمة كل الفاعلين و ترابط بين مختلف قطاعات النشاطات[1].

ثانيا :أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت العالم يهتم بالتنمية الزراعية المستدامة من بينها ما يلي:[2]

أ :التهديدات البيئية:

– التغيرات المناخية : وخاصة الاحتباس الحراري وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والتي لها آثار وخيمة على التوازن البيئي.

– تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة وتعود أسباب هذا التدهور إلى تصميم المزارعين على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، والتي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية، تقصير دورات المحاصيل والحد من راحة الأراضي، وعدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا، وعدم تناوب المحاصيل

– الإفراط في التربية والرعي مع ضغط الماشية على التربة والغطاء النباتي.

– ارتفاع نسبة التلوث الجوي والبري والبحري.

– الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل والفيضانات والتصحر وتأثيرها على المنتجات الزراعية والكوارث

ب :التهديدات الاجتماعية:

– الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛

– سوء التوزيع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛

– استمرارية ضعف البنية المؤسسية وقصور التنمية البشرية؛

– ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة والتوظيف غير المتكامل.

ج :التهديدات الخارجية:

– المتغيرات الناجمة عن العولمة وتمويل النشاط الاقتصادي؛

– التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في المجال الزراعي؛

– الاستثمارات الأجنبية وخاصة شركات متعددة الجنسيات ما تسبب في نهب للموارد وتلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو، التربة)...

– منظمة التجارة الدولية وما تقدمه من فرص واستثناءات في مختلف جولات التفاوض كالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية

---

[1] قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة،حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص103-104

[2] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص189

المطلب الثاني :أهداف وسياسات التنمية الزراعية المستدامة

هناك مجموعة من الأهداف والسياسات للتنمية الزراعية المستدامة.

أولا :أهداف التنمية الزراعية المستدامة

للتنمية المستدامة جملة من الأهداف تتمثل في:[1]

– زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف؛

– إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له؛

– توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية؛

– توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف؛

توزيع الثروة والسلطة: أن الريف واهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، ولهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.

مكافحة هجرة الريف: إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية :تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.

تعزيز الأهداف السياسية الوطنية:إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض أي الوطن وجدير بالذكر أن أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف ظروف ومشكلات المجتمعات الريفية وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية[2].

[1] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان 2013 ، ص18

[2] المرجع نفسه، ص199

- **ثانيا : سياسات التنمية الزراعية المستدامة**

وتتمثل فيما يلي[1]

أ : سياسة الإنتاج الزراعي:

عملت سياسات الإنتاج الزراعي على زيادة كفاءة الزراعة ومردوديتها وتعظيم العائد الاقتصادي، وتنويع النظام المحصولي بإدخال زراعات عالية الإنتاجية، توجيه الإنتاج لغايات التصنيع والتصدير، تدعيم التكامل بين الإنتاج النباتي واالحيواني، وتحسين السلالات المحلية من الأبقار، ومكافحة الأمراض الوبائية، واستخدام وسائل الري الحديثة والعمل على تحسين التركيبة المحصولية

ب :سياسة استخدام الأراضي والمياه:

تستهدف تلك السياسات المحافظة على الموارد وتحسين أنماط إستغلالها، حماية البيئة والتنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج، حماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية، تكثيف التعاون مع البلدان المجاورة حول القضايا المتعلقة لمصادر المياه ، الاستغلال الأمثل لمصادر المياه والمحافظة عليها، زيادة حجم المخزون المائي والاستفادة من مياه الفيضانات الزراعية، التوسع في إعادة تدوير استخدام مياه الصرف الصحي، وتبني إدخال طرق ري حديثة و تحسين إدارة واستخدام مياه الري والمحافظة عليها.

ج سياسة الاستثمار الزراعي:

تستهدف سياسة الاستثمار الزراعي رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، توفير فرص عمل للسكان الريفين بما يسهم في الحد من مشكلة الفقر والبطالة، الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الزراعية، وتطوير البنية التحتية من خلال تطوير الينابيع وإنشاء وصيانة قنوات الري، تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق، توفير أراضي للمستثمرين، توفير الخدمات، وتسهيل منح القروض الزراعية كما تستهدف السياسات تحسين الأمن الغذائي للفلاحين، ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير.

د :سياسات التسويق والتجارة

تعمل الدولة من خلال تلك السياسات على حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة، تعظيم وتنظيم الإنتاج وتوجيه نحو متطلبات الأسواق وتعظيم القدرة التنافسية، استقرارا لأسعار وتحسين طرق تشكيلها وربط الإنتاج بالطلب في الأسواق وتعزيز علاقة بين قطاع التسويق وقطاع الإنتاج، قيام زراعة تصنيعية متخصصة، تحقيق التكامل بين الإنتاج والتصنيع.

توفير البيانات التسويقية المطلوبة وإصدارا القوانين والتشريعات المنظمة لعمل التسويق الزراعي على توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار منافسة، وتوفير الخدمات التنظيمية، وتسهيل حركة التجارة الزراعية، ووضع آلية لمراقبة الأسواق من حيث طريقة عرض السلع.

[1] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2014 ، ص36 ،37

هـ :سياسات الدعم وتوفير الخدمات:

تقوم العديد من الدول بدعم الإنتاج الزراعي وبخاصة لصغار المزارعين. وتتنوع وتتعدد أشكال الدعم بين الدول وتشمل دعم مدخلات الإنتاج وتقديم الخدمات المساندة، ودعم الصادرات وتقديم الرعاية البيطرية وتوفير التعليمات والمستجدات المتعلقة بالتجارة والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، توفير الخدمات البيطرية المجانية لمربي الثروة الحيوانية، توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية، منح تصاريح إستيراد وتصدير المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية للعينات المستوردة أو الموردة .

وتعمل السياسات على تحقيق نوع من التوازن بين أسعار السلع الزراعية ومستلزمات إنتاجها، والعمل على استقرار أسعار هذه المدخلات وبالتالي استقرار معدلات الأرباح والدخول الزراعية، والعمل على استقرار أسعار المنتجات الزراعية[1].

المطلب الثالث :أبعاد وتحديات التنمية الزراعية المستدامة

تقوم التنمية الزراعية على مجموعة من الأبعاد إضافة إلى جملة من التحديات

- **أولا :أبعاد التنمية الزراعية المستدامة**

هناك العديد من الأبعاد التي لا بد من تكاملها لإحداث تنمية زراعية مستدامة هي كالتالي:[2]

أ **:البعد الاقتصادي:** الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ب :البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف وتعزيز المساواة بينهم، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرًا.

ج : بعد التنمية البشرية: الذي يعمل على توفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط وإتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

د :البعد البيئي: الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بدءا في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة .

هـ :البعد السياسي : والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في شتى المجالات على مستوى القرية وخارجها.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص50 – 52

[2] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره ص 34-35

- **ثانيا :تحديات التنمية الزراعية المستدامة**

يمكن توضيح اهم تحديات التنمية الزراعية المستدامة كما يلي[1]

أ :زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه :إن محدودية ما تملكه بعض الدول من موارد والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها بشكل يكون شديد الوطأة على برامج تنمية الزراعة، وتتضح هذه الحقيقة بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب بل يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهضة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية وبطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات المستهدفة تنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، وإذا كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمرا أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، فإن إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمرا ممكنا.

ب :المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية : والتي تشهد تيارا مستمر من التقدم العلمي وتحرير التجارة للسلع والخدمات، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا، ومما لاشك فيه فإن أهم التوجهات في هذا الصدد هو تطوير برامج الوعي بمتطلبات المواءمة مع تلك المتغيرات، وتعزيز قدرات المنتجات الزراعية، تنسيق التجارة الزراعية وتبادل المعلومات التجارية الزراعية وتطوير نظمها

ج :اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة : إن استمرار الأوضاع في الزراعة على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى يجعل من الصعوبة إذ بإمكان الوصول بالزراعة إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة، ولا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظام الري الحديث والتسويق والإرشاد الزراعي.

د :زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي في البيئات الملائمة : من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمارات كون أن القطاع الزراعي ليس من القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في إنخفاض العائد في رأس المال المستثمر في بعض الأنشطة الزراعية وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية.

كذلك يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات وجعلها أكثر جذبا للاستثمار وهذا يتطلب خلق بيئة استثمارية مناسبة، يقع العبئ الأساسي فيها على الحكومات المطالبة بتوفير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة .

هـ :زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية : والتي تتطلب زيادة في الإنتاج بتكلفة منخفضة وبجودة عالية وقدرات تسويقية جيدة حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية ومتطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والإهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية.

---

[1] سالم اللوزي، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2002-2022 ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، 2007 ،ص6-10

المبحث الثالث : ماهية الأمن الغذائي

إن تعاريف الأمن الغذائي متعددة و متنوعة نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم .

المطلب الأول :مفهوم الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته

- **أولا مفهوم الأمن الغذائي :**

يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد و القريب كما و نوعا بالأسعار التي تتناسب دخلهم " [1].

ويعرفه أيضا البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني :" امكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم و صحتهم , ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية و التجارية على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات" [2].

أما الدكتورة فوزية غربي فتعرف الأمن الغذائي على أنه :" قدرة المجتمع على توفير الحاجيات الغذائية الأساسية لأفراد الشعب و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ".[3]

كما يعرف الأمن الغذائي على أنه أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية والواردة ضمن الخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشاريع التي من شأنها زيادة انتاجية السلع الغذائية الاساسية من خلال الاستخدام الأمثل للمواد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقرمن خلال توفيركل السلع الغذائية إبتداءا من المنتج وإنتهاءا بالمستهلك و ترشيد الاستهلاك في صور كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع و مستلزمات انتاجها , سواءا كانت تصديرا أو استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف أشكاله و ذلك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية و تقليص التبعية الخارجية "[4]

---

[1] قصوري ريم، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير, الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر ، شعبة اقتصاد التنمية, جامعة باجي مختار عنابة سنة 2011.2012 ص 59.60

[2] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسلية، مخبر هومة واقتصاديات شمال افريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضو المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، ص 23-24 نوفمبر 2014 .

[3] د.فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت حزيران/يونيو 2010، ص 51- 52

[4] مرجع سبق ذكرره، ص 53

استخلاصا لما عرض من مفاهيم عن الأمن الغذائي يبدو بأن هذا الأخير يرتبط ارتباطا كبيرا بحاجات الأفراد الغذائية و التي يجب أن يعطى لها اهتماما حكوميا لما يمثله الأمن الغذائي من شرط مهم لأمن المجتمع و استقراره و اعتدال سلوك الأفراد وذلك مصادقا لقوله تعالى ".... الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " سورة قريش .

ثانيا : أبعاد الأمن الغذائي :

للأمن الغذائي أبعاد أساسية كما تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي في مدى الابتعاد أو الإقتراب أي بلد من تحقيقه أمنه الغذائي[1]

أ: البعد الزمني :

تستطيع أي دولة تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة أو يتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم و الظروف الاقتصادية للبلد , ويتفاوت من حقبة زمنية لأخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية وكذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في اشباع هذه الحاجات الغذائية, والطرق المتبعة لانتاج و توزيع السلع الغذائية بالإضافة إلى الظروف الداخلية للبلد و التي تؤثر في مدى تمكن الفرد من إقتناء السلع الغذائية فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير للمستهلكين الغذاء المطلوب دون أخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء[2] .

ب: البعد الاقتصادي :

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها على الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية , مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية فهذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول النامية حيث يجعلها موضوع عجز مستمر لمعظم تلك الدول . كما أن عملية الاستيراد للسلع الغذائية تمثل سببا رئيسيا في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية مما يترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية كما يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الاركان الاساسية للأمن الغذائي , و من المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة و توظيف أفراد المجتمع أو بالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية.

[1] قصوري ريم مرجع سابق، ص 67-68

[2] الاستاذ عبد كريم صالح حمران، مقال الركن الأخضر والأمن الغذائي، الثلاثاء 2008/07/22

ج: البعد الاجتماعي :

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه إذ نجده يرتبط بمبدأ تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات و ضمان مستقبل آمن من الاضطرابات و التقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و يعتبر الغذاء حق من حقوق الانسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده فإذا كانت المجتمعات تعاني من عجز في الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه , فيؤدي ذلك إلى التأثير على سلوك الأفراد و تصرفاتهم الاجتماعية , ويتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي وهذا له بالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها .[1]

و من الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء نجد:[2]

- ✓ إن ضعف الانتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين بالخصوص , لأن مداخيلهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى .
- ✓ تفشي ظاهرة البطالة و ما ينجم عنها من آفات كما هو الحال في النزوح الريفي بحثا عن العمل.

د: البعد السياسي :

يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة بحيث توفر الغذاء المطلوب يؤدي غلى الاستقرار السياسي للبلاد والعكس صحيح إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه الدول المتقدمة التي لديها فائض غذائي الذي تستخدمه كأداة ضغط على الدول النامية الفقيرة و في هذا السياق تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

- محدودية الدول المنتجة و المصدرة الرئيسية للسلع الغذائية و في مقدمتها الحبوب .
- مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية .
- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في انتاج و تجارة الغذاء في العالم بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.[3]

[1] قصوري ريم , المرجع السابق صفحة 69-70

[2] قصوري ريم , المرجع نفسه صفحة 70

[3] عزت ملوك قناوي الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية, الدار الجامعية الجديدة للنشر, الاسكندرية 2005 ص 36

و لتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية نتطرق إلى العناصر التالية :[1]

✓ **: الانخفاض في كمية الانتاج :**

إن مستوى الانتاج و كذلك مستوى الغذاء المتاح في عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعا وكما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل و إذا ما طبقنا ذلك على الوطن العربي لوجدنا أن الانتاج يتميز بضآلة المساحة المستغلة و التي تزيد عن 16% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

✓ **: مدى قدرة الانتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا :**

يعتبر القطاع الزراعي محورا أساسيا في تأمين القاعدة الاقتصادية و الغذائية للشعوب كما أنه يمثل الركيزة الأساسية في الإستقرارالاقتصادي و الاجتماعي و السياسي , و مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الآونة الأخيرة بشكل هائل و اتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية و معدلات التنمية الاقتصادية و زيادة الطلب على المنتجات الغائية و الزراعية في ظل انخفاض المعروض منها و زيادة أسعارها.

✓ **: الاستثمار الزراعي:**

يؤدي التركيز على تطوير القطاع الصناعي إلى انخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة وبالتالي انخفاض في معدل نمو المساحات المزروعة وكذا الانتاج لمختلف المحاصيل الزراعية والأمر الذي يؤدي إلى الفجوة الغذائية .

ه: **البعد الاجتماعي :** يمكننا توضيح هذا من خلال نقطتين أساسيتين هما :

✓ **التزايد المتزايد في عدد السكان :**

إن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية إذ أن نمو السكان السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي .

✓ **محتوى الدخل :**

يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر في تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء أو مما لا شك فيه أن مستوى الدخل يعكس على أسلوب التعامل واستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي و هو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام .

✓ **الأبعاد البيئية لمشكلة الغذاء:**

قد تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو قطر أو اقليم تدهور حاد نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية و عدم إعطاء أهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها ومحاولة لمواجهة هذه التأثيرات البيئية و تحقيق الأمن الغذائي لابد من:

- إدخال البعد البيئي في الدراسات الاقتصادية و الفنية و مشروعات الزراعة .
- إدخال ضوابط المحافظة على الأصناف و السلالات النادرة .
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي و التكثيف الزراعي مما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.
- تفضيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

[1] عزت ملوك قناوي،الأمن الغذائي العربي,المؤتمر العاشر للاقتصاد،الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي،القاهرة سبتمبر 2002 ص03

- **و: مستويات الأمن الغذائي:**

تتجلى مستويات الأمن الغذائي في الآتي:

✓ **الأمن الغذائي المطلق:**

يعني انتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحصي و هذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه إليه انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي كما أنه يفوت على الدول المعنية امكانية الإستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية .

✓ **الأمن الغذائي النسبي:** يرتبط هذا المستوى من الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير السلع و المواد الغذائية كليا و جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام فمفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساس توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى و بالتالي فمفهوم الأمن الغذائي النسبي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين .[1]

و بهذا المفهوم فالأمن الغذائي النسبي يتأسس من ثلاثة مرتكزات أساسية هي :

وفرة السلع الغذائية وثبات أسعار السلع الغذائية في السوق بشكل دائم وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.[2]

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد ما يلي :

✓ **العوامل الديمغرافية :**

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة , فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الانتاج الزراعي في نفس الفترة , فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض و طلب الغذاء, كما أن التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة , مما يؤدي في تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق , كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك

كما يصاحب النمو الاقتصادي تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر , بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف و ازدياد سكان الحضر , ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.[3]

---

[1] فوزية غربي , المرجع نفسه صفحة 52-53

[2] عبد الكريم صالح عمران , المرجع السابق صفحة 02

[3] ريم قصوري , المرجع السابق صفحة 70-71

✓ **العوامل الطبيعية:**

يعزى الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها : [1]

- إنخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية .
- إعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب و التقلب من عام لآخر
- عدم كفاية مصادر المياه و سوء استغلالها و الميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.
- التصحر والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.

✓ **العوامل التكنولوجية:**

تساعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة على تحسين جلب الماء و التربة الزراعية , وقد عرفتها منظمة " فاو" على أنها :" تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله وادخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه الاستخدامات نوعية محددة " والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة , مما ساهم بشكل كبير في تدني انتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد على زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي .

✓ **العوامل المادية و المالية :**

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة , وهي لا تتناسب مع الاهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الاهمية النسبية لوزنه الديمغرافي .

يعني الأمن الغذائي إذن حصول الأفراد في كل الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء, حيث يشترط في هذا الغذاء أن يتصف بالنوعية الجيدة و أن يحقق السلامة وعليه أصبح من المهام الرئيسية للدول والحكومات الحديثة حيث تتحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين ومواجهة الاختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية والخارجية , لكن هذا الهدف لا يتحقق دائما بسهولة و يسر نظرا للعقبات التي تواجه الدول في استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي وعلى رأسها نجد مايلي:

- قدرة الموارد المائية و تركيز سياسات توفيرها على تنمية العرض دون ترشيد الطلب .
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي, و ضعف الخدمات الزراعية المساندة .
- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الإكتفاء الذاتي .

تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق و التصنيع الزراعي

[1] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .مخبر العولمة والاقتصاديات شمال افريقيا مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية .الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية الشرق اليومي، نوفمبر 2014، ص23-24

✓ **عامل الخيارات التنموية الكلية:**

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة و القطاعات الأخرى كما لا تعطي اهتمام كبير لتعزيز البحث و الاستثمارات في الزراعة فكثير من اقتصادي التنمية لا يعبروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا رغم قول بعض الإقتصاديين :" إن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين و اليابان ".

يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة و في المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة لحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري والقومي .
بالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن القول أن من أهم أسباب العجز الغذائي تمكن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار للمواد و الطاقات اللازمة للتنمية الزراعية, من موارد طبيعية وبشرية ومالية كما يعد الفقر السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي[1].

[1] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص24

المطلب الثالث : مؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي

يقصد بمؤشرات الأزمة الغذائية تلك المؤشرات التي تعكس مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في تدبير احتياجاته الغذائية والتي يمكن تحديدها في الآتي :

- **أ: الإكتفاء الذاتي الغذائي :**

يعرف الإكتفاء الذاتي الغذائي على أنه :" قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس و على الموارد و امكانياته الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا ".

إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها :[1]

- ✓ **الطابع الايديولوجي لهذا المفهوم** : حيث يعتبر مفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة ايديولوجية
- ✓ **نسبية مفهوم الإكتفاء الذاتي الغذائي** : و تتجلى هذه النسبية في الغموض الذي يسود الاجابة عن حقيقة الإكتفاء الذاتي الغذائي وفي هذا الصدد لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات .
- ✓ **عدم الامكانية تحقيق هذا الهدف عمليا** : إذ أن الإكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا , إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة و قدرتها على الوفاء في احتياجاتها.
- ✓ **مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم** : و يتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الإكتفاء الذاتي الغذائي الكامل , إذ إن الموارد الزراعية محدودة وقطاع زراعي هش, لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغييرات المناخية , مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الإكتفاء الغذائي الذاتي الكامل , فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الإستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن .

و على العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون مفهوم الإكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوما خياليا , بل هناك ميل إلى رفضه على اعتبار أنه يؤدي إلى ايقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالموارد الغذائية مع الدول الأخرى .

[1] عبد الكريم صالح حمران , المرجع نفسه ص 03

و يعترف الإكتفاء الذاتي أيضا على أنه :" قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجيات الغذائية الأساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة للانتاج المواد الغذائية محليا و بالتالي فهو أمن غذائي ذاتي"

و لتلبية خطة الإكتفاء الذاتي يجب مراعاة مايلي : [1]

– محدودية الاراضي الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فضلا عن الظروف المناخية التي تعتمد على المنافسة و التبادل التجاري .

– الانفتاح التجاري العالمي خاصة " في ظل العولمة " وجب تطبيق قانون النسبية

– التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية .

– ارتفاع مستويات المعيشية و ما يترتب عنه من تنوع طلبات السكان للغذاء .

بالتالي فإن الإكتفاء الذاتي ليس من مصلحة معظم الأقطار و لكن الأهمية الأساسية في الإكتفاء الذاتي كانت في السلع الغذائية الأساسية .

ب: الفجوة الغذائية : تشير الفجوة الغذائية الفارق الحاصل بين الكمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي و ذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات وتعد الفجوة الغذائية مشكلة معقدة ومركبة تتداخل فيها العوامل السياسية و الاقتصادية داخلية و خارجية من الناحية الداخلية , تتعلق بالسياسات و طبيعة النظام أما العوامل الخارجية فتكون مرهونة بالتحولات الاقليمية و الدولية على مستوى الدول والمنظمات والهيئات المختلفة هذا ما يؤدي إلى التأكيد بأن الفجوة الغذائية تتأثر بعاملين أساسيين وهما: [2]

– زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية , تؤدي إلى الانكماش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح .

– زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية , تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية .

كما يمكن تحديد فجوة الأمن الغذائي و ذلك من خلال مؤشرين اثنين هما:

– مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي الذي يستعمل في تحدي الأمن الغذائي الفعلي و هو الفرق الحاصل بين الصادرات و الواردات الغذائية و هذا المؤشر يعتمد على تبادل تجاري غذائي من الجانبين: الاستيراد و التصدير.

– مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء مقارنة للموارد الغذائية و هو الفرق بين قيمة الواردات الغذائية و ما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية فهو يقيس الفجوة الفعلية.

[1] فوزية غربي ,المرجع السابق صفحة 51

[2] فوزية غربي ,المرجع نفسه صفحة 52

ج: مفهوم التبعية الغذائية :

التبعية بعبارة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين قد تكون على مستوى السياسي أو الاقتصادي وعليه فإنها تعني عدم قدرة الدولة على تلبية حاجاتها للسكان من الموارد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي , وتكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية و بالتالي انتشار الأمراض و المجاعة مع وجود المنظمات الدولية الاقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات و تشريعات معتمدة يخفف من حدة هذه الوضعية .[1]

د: مؤشرات التبعية الغذائية :

تعد المؤشرات التي تقيس مدى تقدم البلد نحو تحقيق قدر متزايد من الإكتفاء الذاتي و من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:[2]

– مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد لبيان ما إذا كانت الدولة المعنية تعتمد عن دولة واحدة أو على عدد محدود من الدول للحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية.

- نسبة اعتماد الدولة على استيراد الأغذية .
- نصيب الفرد من الحبوب بالكيلوغرام .
- نسبة المدفوعات من الواردات الغذائية إلى حصيلة منظورة و غير المنظورة و تعتبر الدولة التي تلتهم وارداتها الغذائية بنسبة 30% أو أكثر من حصيلة صادراتها في وضع حرج و من ثم تقع في منطقة التبعية وتعتبر الدولة التي تمثل وارداتها الغذائية أقل من 10% من حصيلة صادراتها ضمن منطقة الاستقلال .

[1] كنية عبد الحفيظ، المرجع نفسه ص 20

[2] ميلة لرقام ،الأمن الغذائي في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر لسنة 2006 صفحة 20.

خاتمة الفصل الأول :

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة, قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة و للعوامل الخارجية لتتحكم فيها, و إنما يجب السعي و بكل جدية لضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي و توسيع قاعدة العمل المنتج و تحسين الإنتاجية.

و بناءا على ذلك فإنه لتحقيق الأمن الغذائي يجب العمل على تحقيق تنمية القطاع الزراعي حيث أن هذا القطاع هو المعني بتحقيق الأمن الغذائي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية بزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي ويتطلب ذلك تعزيز القدرة عن طريق القدرة عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في الميدان الزراعي.

وبهذا أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية، كما يعتبر هذا الأخير من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة سواءا عالميا، عربيا أو قطريا، وذلك لما به من تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة في أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل.

الفصـــل الثانـي

السياسات الزراعية ومقومات

الزراعة بالجزائر

في الفترة (2010-2017)

مقدمة الفصل الثاني :

تعتبر الزراعة و السياسات التنموية من أهم الموضوعات السياسية والإقتصادية التي تساهم بفعالية أكبر في النمو والتطور الإقتصادي، وإذا كانت البلدان المتقدمة خلال سنوات الإقلاع الإقتصادي ساهمت فيها الزراعة بدور أساسي في التطور الإقتصادي و ذلك بتزويد السكان بالمواد الضرورية والمواد الأولية اللازمة للصناعات المختلفة ومحاولة لإرساء قاعدة هيكلية قوية حاولت الدولة جاهدة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا النهوض بالقطاع الزراعي، فقامت بتسخير جميع الامكانيات المادية والمعنوية والفنية ، في محاولة جادة منها، للوصول الى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وحتى التصدير نحو الخارج، لكن السياسات المتعاقبة والمخططات والمشاريع التنموية، طيلة هذه السنوات اثبتت فشلها وعجزها الكامل حتى في سد الحاجيات الضرورية للمواطنين، وارتفاع معدلات الاستيراد، وفي ظل مسايرة التغيرات الحاصلة في العالم اطلقت الجزائر مجموعة من المخططات والمشاريع التنموية كبديل عن سابقاتها ، وذلك لمواكبة وعصرنة القطاع الزراعي وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول : عرض لأهم السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر

قبل التطرق إلى عرض لأهم السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر سنتعرض إلى مكانة السياسات الزراعية في الإقتصاد الوطني و إلى الإطار القانوني المنظم للإستثمار في القطاع الزراعي

أولا: مكانة السياسات الزراعية في الإقتصاد الوطني

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات و التشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية , وهذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي و من خلال ذلك تحقيق أقصى درجة من الإكتفاء الذاتي وزيادة عائد الصادرات و تكثيف الجهود لتضييق الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه و هذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على المعوقات التي تعترضهم, كما تتطلب من الدولة الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة .

وتهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي , و يتمحور أساس هذه السياسة حول تحقيق التوافق الوطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الاجتماعي و تستند إلى تحرير المبادرات و الطاقات من أجل عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر .[1]

كما يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية الاجتماعية , و بالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فإن القصور الذي اتسم به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالمية من الأمن الغذائي, بل إنها تتوقع الوصول إلى الإكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها, غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة و تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة و كثيرة و لعل من بين هذه المساهمات هذا القطاع ما يلي:

[1] د. فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت حزيران/يونيو2010 ، ص127

1- مساهمة الزراعة في تحسين وضع ميزان المدفوعات :

وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه و الخضروالحمضيات كما يمكن تحسين قدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى التي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا.[1]

2- استيعاب القوة العاملة:

من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف غير أن مواصلة سياسات الدعم و ما ينتج عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق منذ عام 2000 م في ظل الاستقرار الحاصل ستشجع على العودة إلى الريف و مواصلة العمل الفلاحي , و سوف تساهم في خلق المزيد من فرص العمل في الأنشطة الزراعية و الصناعية و التسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي. [2]

3- تطور الصناعات الغذائية :

يبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي كما أن لها علاقة بصناعات أخرى مكملة مثل: الصناعات الكيميائية..., و تظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي .

يمكن القول أن للقطاع الزراعي اسهامات في مختلف المجالات الاقتصاد يمكن حصرها في المجالات الرئيسية و هي الإسهام في المجال الإنتاجي السوقي , الموردي و كذلك الإسهام في المواد الخاصة .[3]

---

[1] بيضة سعدية , السياسة الفلاحية في الجزائر برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة مذكرة ماستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014-2015 ص 49-50

[2] د.فوزية غربي. الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر , المرجع السابق صفحة 145.

[3] د.فوزية غربي , المرجع نفسه صفحة 199 .

ثانيا : الإطار القانوني المنظم للإستثمار في القطاع الزراعي

في إطار تنفيذ برنامج الحكومة، الرامي إلى تحقيق نموذج تنموي جديد وواعد يجعل من القطاع الفلاحي القلب النابض لسياستنا الاقتصادية و يكون بمثابة مسار يصنع مستقبل الأجيال المقبلة و جعله بديلاً للمحروقات من أجل خلق ثروات لما بعد البترول ومضاعفة فرص الشغل و روح الابتكار والمبادرة، ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء و تطوير الاستثمار الفلاحي و تشجيع حاملي المشاريع و ذلك من خلال وضع تحت تصرفهم « العقار الفلاحي » لانجاز مشاريعهم ، من خلال:[1]

- ✓ تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان
- ✓ التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي،
- ✓ تنفيذ الإجراءات الهيكلية ،لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا ،
- ✓ تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي).

تكمن إرادة السلطات العمومية ، أمام هدا الوضع في تأمين ممتلكات القطاع الخاص و كذا المستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي.

و عليه، فقد تم اعتماد بعض الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات و التنظيمات العقارية لاسيما:

- القانون 83-18 المؤرخ 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية
- القانون 87-19 المؤرخ في 8ديسمبر 1987 يضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين وواجباتهم
- القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المعدل والمكمل، يتضمن التوجيه العقاري
- القانون 08-16 المؤرخ في أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي ، والذي بدأ يرى تسوية نهائية وعهد جديد
- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة

[1] www.madrp.gov.dz ، 2020/03/18، سا 11.00

المطلب الأول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

- **أولا عرض لمفهوم هذا البرنامج :**

في سنة 2000عملت الدولة مباشرة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، على تدعيم الفلاحين وتقوم بتقديم قروض بدون فائدة، كما تقدم إعانات للفلاحين وهذا في النشاطات التالية:

- ✓ تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع القطاع.
- ✓ تحويل أنظمة الإنتاج وتكييفها.
- ✓ استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.[1]

ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر وتعاني من تدهور مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الزراعي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الزراعي، لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا، و لابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين والمزراعين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم.

وسعى المخطط المذكور في نفس الوقت إلى تحقيق التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد ومحيطه.

ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج وهي كما يلي:

1- أربعة برامج وجهت لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تتفرع إلى:

- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية كالمحافظة على المنتوجات الزراعية، و تحويلها، وتخزينها، وتسويقها.
- برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للفلاحين والمزارعين خاصة الشبان حاملي شهادات جامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع.[2]

2- خمسة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير.

---

[1] محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر،المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزء 39 ،العدد 01،الجزائر،2001،ص 85

[2] سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة،رسالة ماجستير،قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض ،الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتورين قسنطينة، ،2006،ص 8

- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات[1].

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

أ. **تطوير الإنتاج والإنتاجية للفروع المختلفة:** والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ويتم تنفيذ برنامجه عن طريق تقليص تكاليف استيراد المواد الغذائية ، حيث تقوم المزارع النموذجية بتكثيف استعمال المدخلات الفلاحية المتعلقة بالبذور، والشتلات والاسمدة ... الخ، وتطويرها لتصبح وحدات تجارب ، مع توسيع استعمال التقنيات الحديثة ، وبالتالي تمنح المنتجات الجزائرية صفة التنافسية مما يسهل تصديرها

ب. **تكييف الأنظمة الزراعية:** وهو عبارة عن نظام دعم خاص ملائم يقوم على اشراك المتعاملين الاقتصاديين الاساسيين والممثلين في المزارعين والفلاحين، وذلك بمنحهم دعما مباشرا للقيام بنشاطات تضمن لهم مداخيل، كما تمكنهم من تسديد ديونهم في المدى المتوسط.

ج. **دعم استصلاح الأراضي الفلاحية:** وذلك عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب ، حيث يتم متابعتها بطريقة مباشرة من طرف الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات.

د. **توسيع عمليات التشجير:** وذلك لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد ويتم ذلك باعادة وتجديد الثروة الغابية عن طريق غرس اشجار الفلين، والحفاظ على الحواض المنحدرة للسدود، لكن مع اعطاء الاولوية للاشجار ذات الفائدة الاقتصادية ، كاشجار الزيتون والتين والكرز... الخ، والتي لها فائدة بيئية في الحفاظ على التربة، وفائدة اجتماعية في توفير مداخيل للفلاحين. [2]

وهنا يجب الإعتراف بأن المجهودات المبذولة لتزويد بلادنا بنظام تشريعي وتنظيمي يهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من المزايدات و الأطماع ومن أجل أن تساير المسار التنموي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام أساسية:

أ- حيازة الملكية العقارية الفلاحية.

ب- إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.

ت- التوجيه العقاري.

---

[1] مليكة جرمولي، السياسات الفلاحية في الجزائر والاصلاحات الطارئة عليها، مرجع سبق ذكره، ص111

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2003،ص 4

ث- الأراضي الفلاحية الوقفية.

ج- إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز.[1]

- **ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية الى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي ومن اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نذكر:

- ✓ التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.
- ✓ استعمال عقلاني ومستديم للموارد الطبيعية.
- ✓ ترقية المنتجات ذات الامتيازات المقارنة المؤكدة قصد تصديرها.
- ✓ حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل عن طريق ترقية وتشجيع الاستثمار.
- ✓ تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.
- ✓ الاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة (التربة، المياه والوسائل المالية والبشرية).
- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه لتحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ رفع الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- ✓ توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.
- ✓ خلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.
- ✓ تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة في المحيط العالمي وزيادة معدل النمو في الصناعة الزراعية.[2]

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والتجديد الريفي

- **أولا عرض لمفهوم هذا البرنامج :** شرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية في عام 2008 ، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الإجتماعي وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات ، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوى عليها بلدنا ومجتمعنا

[1] محمد لمين علوان،قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد الجزائري ،مرجع سبق ذكره،ص 139

[2] بيدي مداني،الاعتماد المالي وتمويل الفلاحة الجزائرية،مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية"،المجلد 01،جامعة الجزائر 03،2012، ص 154 -155

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي حيث ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي يحدد هذ القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكيين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسيين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة ومنذ إستصدار الإطار التشريعي الجديد والمتمثل في القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي رقم 16/8 المؤرخ في 3 من شهر أوت 2008 والمحدد لسياسات مهيكلة للقطاع تصب في إتجاه المساهمة في تحسيين الأمن الغذائي وتثمين الوظائف الإقتصادية والبيئية والإجتماعية للزراعة في بلادنا، أبانت الدولة عن توجه شامل لسياستها تجاه القطاع الزراعي أخذ أبعادا شتى، بغية تفعيل القطاع الزراعي ضمن رؤية مندمجة تستهدف الإستدامة، وكسب معركة الغذاء، شملت أبعادا أربعة تمثلت في الأتي:[1]

البعد الأول: تنمية منظومة الإنتاج والضبط بتوسيع قاعدة الإنتاج والضبط بتوسيع الإنتاج وإستحداث مايقارب المائة ألف مستثمرة جديدة على المدى المتوسط، وتعميق وتطوير أنظمة ضبط الموارد الفلاحية والحيوانية، وتحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي، **والبعد الثاني:** إستعمال أجهزة ذات أهداف إقتصادية ، إجتماعية وإيكولوجية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بغية تحسيين ضروف عمل ومعيشة السكان، أما **البعد الثالث:** فيتمثل في تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة،على غرار مكافة التصحر والتشجير وحماية الأنظمة البيئية، **والبعد الرابع:** يأخذ على عاتقه تحسيين الإدارة الفلاحية وتعد هذه الأبعاد الإستراتيجية قاعدة التفعيل نحو البلوغ بالقطاع إلى التنمية الزراعية المستدامة والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما:[1]

- **أهداف برامج التجديد الفلاحي** : يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج ، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوزيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع ، يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية :[2]
  - ✓ وحدات الإستبيان الحقلية
  - ✓ مراكزا الإمتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)
  - ✓ التكوين

يقوم هذا البرنامج بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة مثل (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، ودعم إستخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز

[1] سالت محمد مصطفى وآخرون،مجلة إقتصادية بعنوان رسائل العلم سياسة التجديد الزراعي في الجزائر من اجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة، رقم ،21 نوفمبر 2016 ص143

[2] غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمارفي ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص 172-171

الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع ورفع والمردودية، وامتصاص مشكلة إستراحة الأراضي وذلك بالتكثيف الزراعي لاكثر من دورة خلال سنة واحدة.[1]

❖ الشكل رقم (2-1): يمثل برنامج التجديد الفلاحي

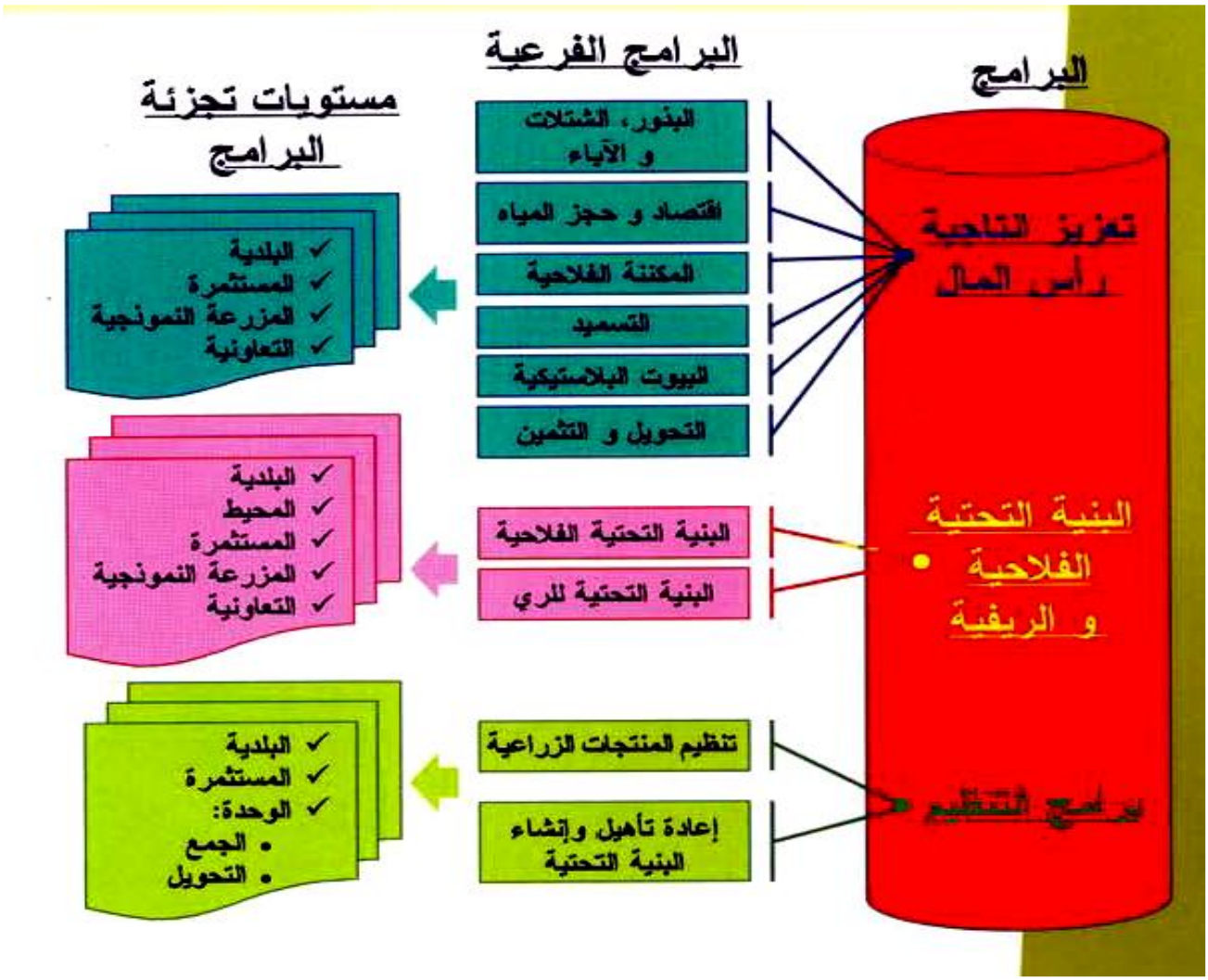

❖ المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

[1] غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمارفي ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،مرجع سبق ذكره، ص 172

- **ثانيا البرامج الأربعة التي يستند عليها برامج التجديد الريفي** :الذي يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق اربعة برامج تستند على الأدوات التالية:

✓ نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص من خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقيم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسب نجاحها

✓ النظام الوطني لدعم إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق حيث يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة

✓ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر،من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة وإستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة اخرى وقد أسفرت هذه السياسة عل توقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48)

✓ عقد كفاءة للتنمية الزراعية ، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية ، والغرض منه تحديد أهداف إنتاج سنويا إستنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية ، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية .

قامت هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والإستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

لتحقيق هذا البرنامج بشقيه تجديد الإقتصاد الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000 مليار دينار لدعم النشاطات المذكورة سابقا النقاط التالية وذللك خلال الفترة (2009-2013)[1]

✓ تحمل الدولة تكاليف إقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار إقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الزراعي.

✓ تخصيص مساعدات عمومية لإقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أن انواع الإنتاج الفلاحي وتربية الماشية، وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصبغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا.

✓ مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات، وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.

[1] كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي، بسكرة،28 فيفري 2009، ص4

- ✓ دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم إقتناء البقر الحلوب لدى المموّنين المتعاقدين، ودعم لتجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.
- ✓ دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربوالغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعمة في حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لإقتناء الماشية وتجديد وسائل الإنتاج، و الإستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.
- ✓ منح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل إقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير.
- ✓ رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الزراعة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة إلى إستفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الإندماج المهني المرتبط بالقطاع الزراعي.[1]
- ✓ عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظة الغابات والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية ، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الآداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.
- ✓ تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT)

[1] محمد لمين علوان، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد الجزائري مرجع سبق ذكره، ص ص 140- 141

❖ **الشكل رقم (2-2): يمثل برنامج التجديد الريفي**

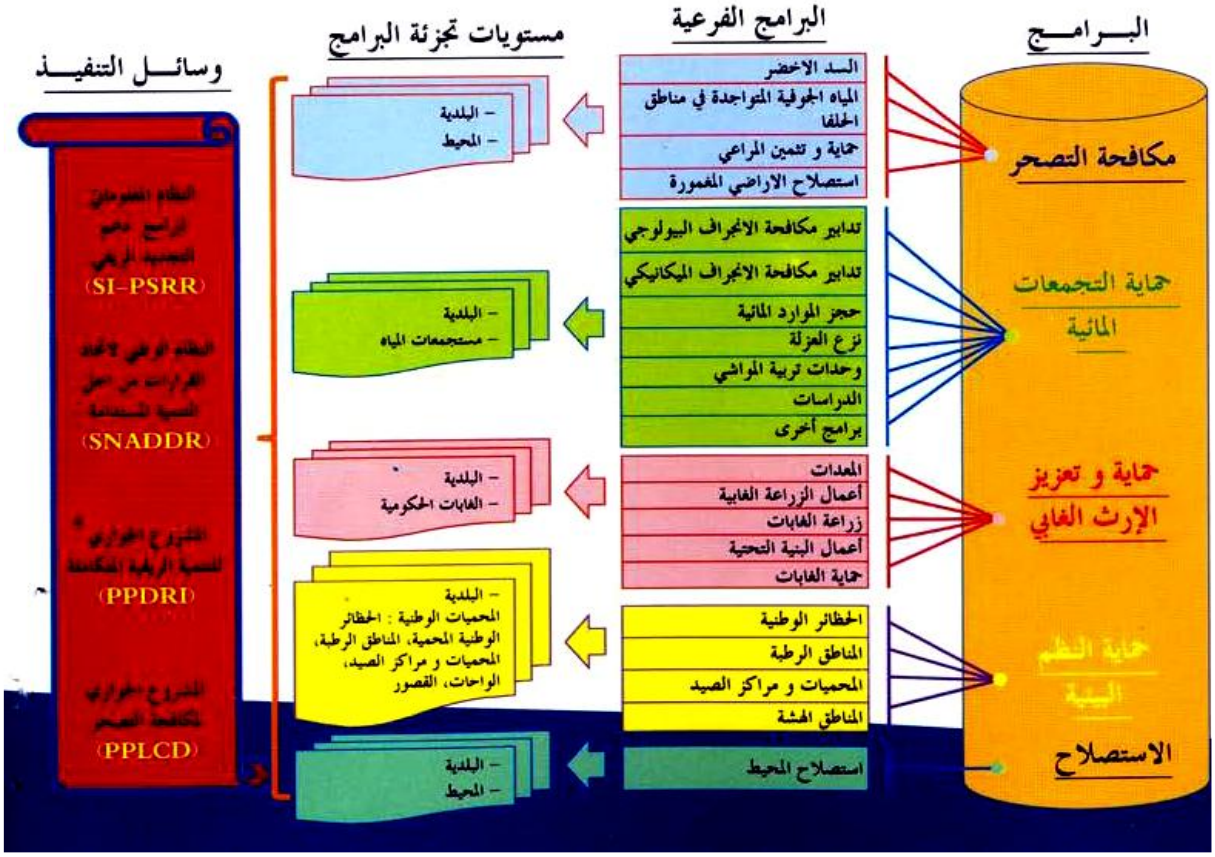

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

- **ثالثا تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي** (2008-2014):

✓ لقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009) الذي يعتبر إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ 4202,7 مليار دينار جزائري، يتضمن قيمة 1216 مليار دينار جزائري من البرنامج السابق وكذا بداية البرنامج الخماسي (2010 -2014) الذي يقدر غلافه المالي بـ 21214 مليار دينار جزائري، حيث بلغ نصيب قطاع الفلاحي من هاذين البرنامجين 300 مليار و 1000 مليار دينار جزائري على التوالي، أي ما يعادل 7,14 و 4,71 على الترتيب، ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاث أهداف كبرى تتمثل في:

✓ رفع نسبة النمو في الفلاحة إلى 08 سنويا.

✓ رفع حصة الصناعة من 05 إلى حوالي 10 في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا.

✓ تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10 خلال السنوات الخمس المقبلة.

✓ وفي إطار البرنامج الخماسي (2010 -2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دينار جزائري موزع عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220 مليار دينار جزائري، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي

والريفي غلاف مالي قدر بـ 185,3 مليار دينار جزائري موزعة كالآتي : سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دج (18)، سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (69)، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (13).

✓ ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي، أما الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تُعنى بمـردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم اعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك خصص لها برنامج التكثيف والعصرنة في رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

✓ وتتوافق هذه الآفاق الموضحة مع الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والمتمثلة أساسا في:1

✓ – تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار (قانون الامتياز)؛

✓ – مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي؛

✓ – دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة؛

✓ – تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي؛

✓ – تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير؛

✓ لقد عرفت هاته الفترة المتزامنة مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي صدور قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت رقم 10 -03 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008، ويستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87 -19 والتي تقدر بـ 2,5 مليون هكتار من بين 8,5 مليون هكتار أي بنسبة 30، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة التجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة.

1 جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد 02، 2018 ص98 -119

- **مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):**

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية □كن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): يمثل الركائز الأساسية لعمل الفلاحة (2015-2019)

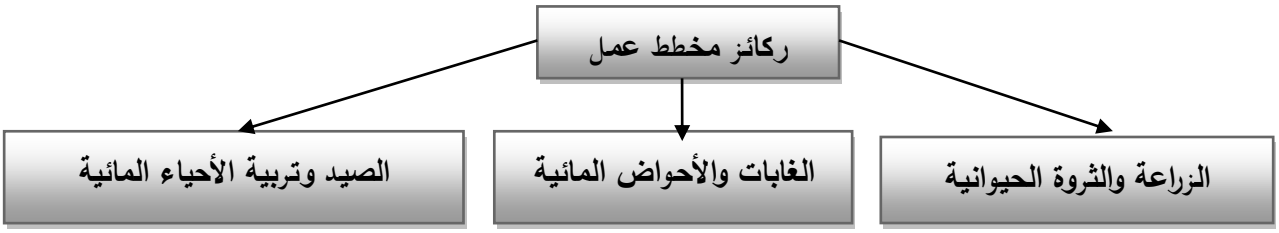

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى : متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05؛ قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛ بيئة التشجير بـ 13؛ تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛ الوصول إلى 1500,000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري؛ حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.[1]

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2015-2019):

- **أولا: مضمون المخطط**

ان المسعى الذي تم اعتماده في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الاطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير،وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي:

أ. المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة و تقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسئول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

ب. مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير احسن لعوامل ووسائل الانتاج، مع اعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية والريفية والصيدية ،وتطوير إنتاج أغذيةالماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة و تثمين الخضر و الفواكه و الزراعات الصناعية.

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكر، مجلة دفاتر اقتصادية

ج. تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضلالتسيير المستدام للغابات و معالجة الأحواض المائية المنحدرة و تعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية، و إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال و تقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة. كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني و المقتصد للمياه، و الصيد المسؤول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية و تطوير وسائل الوقاية و مكافحة التلوث البحري.

د. تقوية اليات الدعم والتاطير للانتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الافات والكوارث الطبيعية، ووضع اجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية.

هـ. متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الادارة الفلاحية ، وادارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني.[1]

- **ثانيا. اهداف البرنامج الخماسي 2015-2019:**

أ. **الفلاحة وتربية المواشي:** سعت الدولة الى تحقيق مستويات من الانتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الاساسية وهي كالاتي:

- ✓ 67.3 مليون قنطار من الحبوب.
- ✓ 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة.
- ✓ 10.2 مليون قنطار من التمور.
- ✓ 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء.
- ✓ 5.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.
- ✓ 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج.

وهذا بتجسيد اليات التنفيذ عن طريق عملية مواصلة مشاريع القطاع في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- ✓ تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000.000 هكتار من المساحة المسقية.
- ✓ تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات و العتاد المرافق لها.
- ✓ تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا.
- ✓ زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة و البقوليات و المحاصيل الخضرية و البقول العلفية و شتائل الأشجار والكروم.
- ✓ تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر،إعادة تهيئة مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة.

[1] السياسة الحكومية في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، تقرير وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر،2015، ص 4-5

- ✓ تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية و الاسطبلات ، توفير وسائل تربية المواشي و التجهيزات الخاصة بحلب الأبقار و التبريد.
- ✓ ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع و مخازن تبريد).

ب. **الصيد وتربية المائيات:** ان الهدف الرئيسي هو رفع الانتاج الوطني الى200.000 طن من منتجات الصيد و تربية المائية، ومن اجل تحقيق ذلك سعت الدولة الى وضع اليات تنفيذ تتمثل فيمايلي:

- ✓ المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار في مختلف شعب الصيد و تربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية و مصايد الأسماك الداخلية و أحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء.
- ✓ انجاز و تهيئة و توسيع و استلام 38 مشروع لتطويرالموانئ و ملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح).
- ✓ انجاز 45 بنية تحتية لاستلام و تسويق المنتجات الصيدية بالجملة.
- ✓ انجاز و تنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني.
- ✓ تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة و استغلال المرجان.

ج. **الغابات والأحواض المائية المنحدرة:** اهتم البرنامج الخماسي بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية، وتمثلت اليات تنفيذها على النحو التالي: [1]

- ✓ تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار ،تابعة ل (10) ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتارستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.
- ✓ معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار،بما في ذلك 1.3 مليون هكتار سيتم معالجتها.
- ✓ تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر و الغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتار.
- ✓ إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الصناف محل إهتمام السكان.

[1] السياسة الحكومية في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، تقرير وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره ،ص 5-7

المبحث الثاني:عرض عام للإمكانات و القدرات الزراعية في الجزائر

إن تطور اي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها، والتي ترشحه الى لعب دور اساسي في الاقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية، وبالتالي التحكم في الامن الغذائي الذي يعتبر الهدف الاساسي للسياسة التنموية للبلاد، حيث يتحقق باستخدام كل الموارد المتاحة لديه.

المطلب الاول:الموارد الطبيعية

- **أولا : المساحة و التضاريس:** بمساحة 2.381.741 كم² تحتل الجزائر المرتبة الاولى في افريقيا من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب وموريطانيا والصحراء الغربية، تتميز بقسمين تضاريسين كبيرين هما:

✓ **ماقبل الاطلس الصحراوي (السهول، الهضاب، ومرتفعات الاطلس التلي).**

✓ **مابعد الاطلس الصحراوي (الصحراء).**[1]

الشكل رقم (2-4): خريطة تضاريس الجزائر

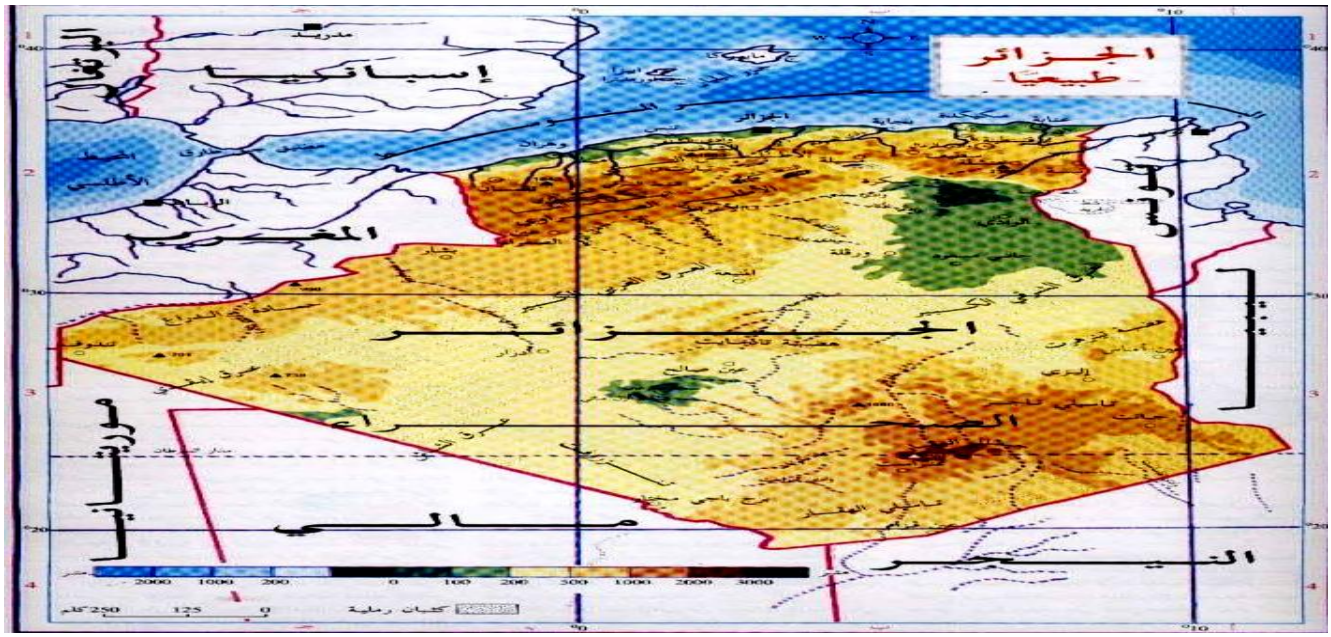

المصدر: مدونة التربية والتعليم في الجزائر.

ان هذا التنوع في الخريطة التضاريسية، ادى الى تنوع الاقاليم المناخية من مناخ البحر الابيض المتوسط في الشمال، ومناخ شبه جاف في الهضاب ، وصحراوي في الجنوب

[1] بويهي محمد،القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، اطروحة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004، ص 31

وعلى اساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها.

- **ثانيا: الارض:** تعتبر العنصر الاساسي لاي انتاج زراعي ، حيث تقدر مساحة الارض الصالحة للزراعة 42.4 مليون هكتار، المستعملة منها تقدر بـ 8.458 مليون هكتار اي مايعادل 28 % من المساحة الاجمالية الزراعية[1]، مصنفة الى اربعة اقسام وهي :

- **الاراضي القابلة للزراعة** : وتتمثل في الاراضي المستغلة فعليا في الزراعة والاراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات والتي تحولت الى مروج طبيعية
- **الاراضي الصالحة للزراعة:** هي ارضي مخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالحبوب والبقوليات، والاشجار المثمرة والكروم.
- **اراضي المساحة المحصولية:** وهي اراضي تكثف فيها الزراعة لعدة دورات زراعية في السنة الواحدة وذلك بتنوع محاصليها وتقدر مساحتها ب 4.4 مليون هكتار.[2]
- **الاراضي المسقية:** وهي اراضي يسهل فيها رفع الانتاج والانتاجية الزراعية من خلال التكثيف الزراعي ، حيث سعت الدولة الى زيادة هذه الاراضي من خلال بناء السدود وحفر الابار وتقدر بـ 2.136 مليون هكتار.

- **ثالثا: المياه:** تنقسم مصادرها الى ثلاثة موارد وهي:

- **الامطار:** حيث تقدر كمية الامطار المتساقطة سنويا ب 197 مليار متر مكعب بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم.[3]
- **المسطحات المائية:** تتمثل في مياه الوديان والانهار.
- **المياه الجوفية** : تقدر بـ 33 مليار متر مكعب، وان احتياطها في الصحراء يقدر ب 60 الف مليار متر مكعب.[4]
- **مياه التحلية:** تحتوي الجزائر على 13 محطة تحلية مياه بقدرة 2.31 مليون متر مكعب/اليوم تكفي لاحتياجات 8.2 مليون مواطن.
- **مياه الصرف الصحي:** تحتوي على 271 محطة تصفية المياه، بقدرة 800 مليون متر مكعب/السنة.

---

[1] بن اعمر الاخضر،اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007،ص 63

[2] عياش خديجة،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25

[3] الموقع الالكتروني: www.meteoblue.com، 2020/04/17،سا 08.30

[4] اعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق،رسالة ماجستير،تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 6

- **السدود** : يقدر عددها ب 84 سد بقدرة تخزين 8.4 مليار متر مكعب، بالاضافة الى 612 سد ذات الحجم الصغير بقدرة تخزين 231 مليون متر مكعب.[1]

- **رابعا: الغابات:** تتوفر الجزائر على 4.3 مليون هكتار من الغابات ، وتختلف هذه الغابات من حيث كثافتها ودرجة نضجها وانتاجيتها ونباتها الطبيعي، اختلافا واسعا اذ تتروح بين أحراج كثيفة ناضجة مغطاة بصورة جيدة وبقايا غابات متدهورة.[2]

واعتبارا لأهمية الغابات ، نص الدستور الجزائري في المادة 18: "**الملكيّة العامّة هي ملك المجموعة الوطنيّة وتشمل باطن الأرض، والمناجم، والمقالع، والموارد الطّبيعيّة للطّاقة، والثّروات المعدنيّة الطّبيعيّة والحيّة، في مختلف مناطق الأملاك الوطنيّة البحريّة، والمياه، والغابات**"[3]، بمعنى أن الغابة ملك للمجتمع ، وبالتالي فهي تحت الملكية العامة ، وأن تكفل الدولة بالاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

تمثلت تدخلات في الفترة (2009-2017) خاصة في مايلي:

- التشجير على مساحة تبلغ 244.269 هكتار ، أي بزيادة قدرها 50 في المائة تساهم على إعادة تأهيل المناطق المتدهورة .
- الاشغال الخاصة بتوجيه، تطوير وصيانة الغابات على أكثر من 168.348 هكتار بزيادة قدرها 50 ٪.
- المسالك الغابية على 14.914 كم لتسهيل إدارة المناطق الحراجية وتعزيز نظام الحماية من الحرائق في الغابات ، بزيادة قدرها 39 ٪.
- حماية المياه والتربة والحماية من الفيضانات بتصحيح المجاري المائية على 3.164.133 متر مكعب بزيادة قدرها 36٪.

المطلب الثاني:الموارد البشرية والمالية

أولا: الموارد البشرية: تزخر الجزائر بالطاقات البشرية، اذا يقدر عدد السكان بـ 42.2 مليون نسمة[4]حيث يعمل في القطاع الزراعي 1,067 مليون عامل اي ما نسبته 9,7 % من اليد العاملة الكلية وهذا حسب احصائيات 2018، حيث يعتبر التركيب العمري للقوة العاملة في القطاع الزراعي احد العناصر الاساسية للجانب النوعي في هذا القطاع، وذلك لاختلاف مردودية العمل حسب السن وتعتبر الفترة مابين 25-54 من عمر العامل الفترة الديناميكية، التي يكون فيها العامل في اوج طاقته البدنية والخبرة المهنية المكتسبة، كما هو مبين في الجدول التالي :

---

[1] www.madrp.gov.dz ، 2020/03/18، سا 11.00

[2] بن اعمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 64

[3] المادة 18،الدستور،2016، ص 4

[4] الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz ، 2020/04/21، سا 15.00

لجدول رقم (2-1): التركيب العمري لقوة العمل الزراعية لسنة 2018

مقارنة مع باقي القطاعات الاخرى بالجزائر.

الوحدة:(الف نسمة)

القطاع	الذكور		الاناث		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الفلاحة	**986**	**10,9**	**80**	**4,1**	**1.067**	**9,7**
الصناعة الاستخراجية	140	1,5	10	0,5	150	1,5
الصناعة التحويلية	923	10,2	362	18,4	1285	11,7
المنشأت	1742	19,3	32	1.6	1774	16.1
التجارة	1685	18.6	89	4.5	1774	16.1
النقل والاتصالات	690	7.6	34	1.7	724	6.6
الادارة العمومية	1477	16.3	261	13.3	1738	15.8
الصحة والنشاط الاجتماعي	698	7.7	886	45.2	1585	14.4
مصالح اخرى	698	7.7	208	10.6	906	8.2
المجموع	**9040**	**100**	**1961**	**100**	**11001**	**100**

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني www.ONS.dz**

من الجدول نلاحظ ان نسبة الذكور العاملين في قطاع الفلاحة والذي يبلغ 10,9% اكبر من نسبة الاناث، كما نلاحظ انخفاض في العدد الكلي لعمال قطاع الفلاحة لهاته السنة مقارنة بسنة 2017 والذي بلغ العدد فيه 1,102 مليون عامل.

كما نلاحظ النسبة العامة للمشتغلين في قطاع الفلاحة متدنية مقارنة ببعض القطاعات الاخرى وذلك بسبب عزوف الشباب عن هذا القطاع والهجرة المتواصلة نحو المدن، كما بلغ عدد البطالين الذين اشتغلوا في قطاع الفلاحة لسنة 2018، 38.000 بطال منهم 3.000 اناث، اي مايعادل 5.2 % من اجمالي البطالين لباقي القطاعات.

كما تم تسجيل فائض متوسط لأكثر من13.200 مسجل في الصيد البحري ما بين الفترتين 2000-2009، 2009-2017 وهو ما يمثل معدل نمو يفوق 32 ٪، أيضا بالنسبة للعمالة الإجمالية للقطاع والمقدرة ب 84.000، حيث يقدر الفرق ما بين الفترتين أكثر من 40.000 منصب شغل بما يعادل معدل نمو يفوق 92 ٪.[1]

[1] www.anagriculture2018.dz، 2020/04/25، سا 11.00

الشكل رقم (2-5):عدد الصيادين المسجلين بالجزائرو الشكل رقم (2-6): عدد المناصب في قطاع الصيد البحري بالجزائر

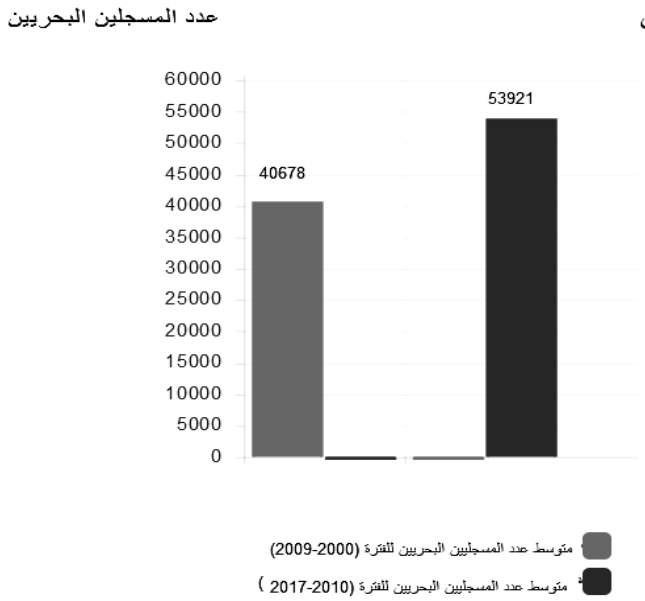

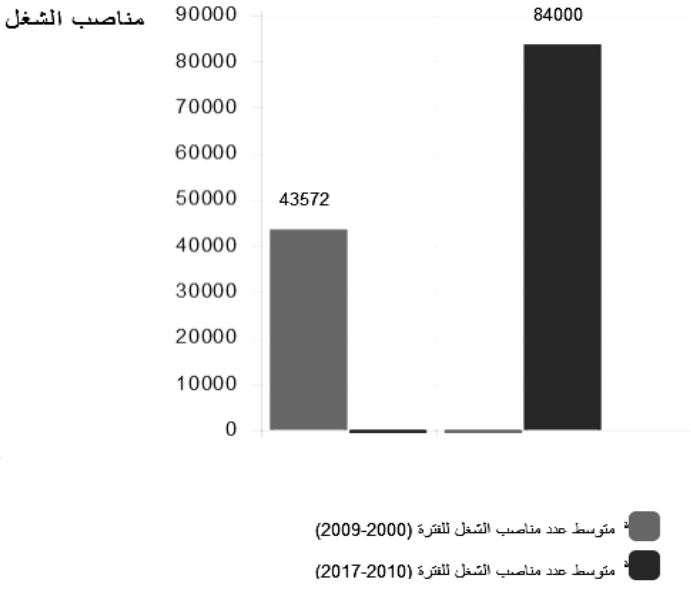

❖ **المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

- **ثانيا: الدعم المالي والتقني:** ان تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس اموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فان الدولة تخصص في ميزانيتها غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات، اذ خصصت الجزائر خلال برنامج الخماسي 2015-2019 لقطاع الفلاحة مبلغ 1500 مليار دينار جزائري وتسعى جاهدة لتحقيق اهداف هذا البرنامج وفق استراتيجيات تطمح من خلالها تحقيق الامن الغذائي والنهوض بالقطاع من اجل تنمية اقتصادية فعالة، كما تعد المكننة الزراعية من العوامل الرئيسية في زيادة الانتاج وانتاجية الارض من خلال تطور الالات الزراعية من حيث الفاعلية والكفاءة، حيث تمتلك الجزائر من سنة 2009 الى غاية 2016 مايفوق 110.261 جرار زراعي، و 9.833 عددالحاصدات والدراسات الزراعية ، و تم استيراد من سنة 2014 الى غاية 2016 حوالي 407.000 الة خاصة بالزراعة والبستنة من محاريث وامشطة ومايقارب 3.000 الة صناعة الالبان ، و 2.300 الة لصناعة العصائر، و 50.200 الة واجهزة متعلقة بمزارع الدواجن ، و 30.200 آلة تنظيف وغربلة الحبوب، و20.700 آلة تحضير وصناعة الأغذية و المشروبات.[1]

واستهلك القطاع الزراعي في الفترة مابين 2014-2016 مايقارب 388.000 طن من الاسمدة الازوتية، و 99.000 طن اسمدة فوسفاتية، 652.000 طن اسمدة بوتاسية، واستهلاك ما قيمته 11 مليون دولار من المبيدات الحشرية، كما انتجت الجزائر خلال نفس الفترة مايقارب 378.000 طن من الاسمدة الثلاثية المركبة.

كما شهد أسطول الصيد البحري زيادة بنسبة تفوق 21٪ ما بين الفترة 2000-2009 و2010-2017، اي مايعادل 5.500 باخرة صيد مقارنة بالعقد السابق وتجدر الإشارة إلى أنه اعتبارا من عام 2010 ، وكإجراء احترازي

[1] الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،المجلد 37،2017، ص 532- 540

نظراً لانخفاض صيد الأسماك ، تم تحديد مجهود الصيد البحري، حيث تم حظر جلب سفن جيبية جديدة (السفن المزودة بشباك الجر) ، والتي تلاها في وقت لاحق، تجميد إدخال سفن جديدة الخاصة بصيد سمك السردين[1].

المطلب الثالث:البحث والتكوين والارشاد الفلاحي

يعتبر التكوين، البحث والارشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الانتاجية عن طريق الاستعمال الكفئ لوسائل الانتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن انجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الامراض والأوبئة التي تصيب كل من النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة، وطرق حديثة للري ، وغيرها ...)، ولتحقيق هذه الاهداف قامت الدولة بتوفير امكانيات تتمثل في:

- **أولا: التكوين:** هناك عدة مؤسسات ومعاهد تكوينية متمثلة في:

- 13 مركز لتكوين الاعوان التقنيين والعمال المختصين.
- 11 معهد متوسط لتكوين التقنيين.
- 08 معاهد لتكوين التقنيين السامين في الزراعة و الصحة الحيوانية.
- 18 معهد لتكوين المهندسين والبياطرة.[2]

وتسهر الدولة على ضمان تنشيط مجموع نشاطات مؤسسات التكوين وتنسيقها ومتابعتها وتقييمها، و إعداد حصائل نشاطات جهاز التكوين التابع للوصاية، مع ضمان تنفيذ البرنامج القطاعي للتكوين في الخارج وتسييره وتقييمه، و تنفيذ وضمان تنظيم ومراقبة ومتابعة برامج تحسين المستوى على مستوى مؤسسات التكوين.[3]

- **ثانيا: البحث الزراعي:** هو بمثابة عامل من عوامل نجاح تنمية الانتاج والانتاجية ورفع المردودية، لما له دور في تحسين حماية النباتات والحيوانات، وعليه انشات الدولة المعهد الوطني للبحث الزراعي وهدفه متابعة خصوبة الاراضي الزراعية ، والتنسيق بينها وبين المعاهد التقنية في مجال البحث والتكوين، كما ان دور هذه الاخيرة هو اعداد مقاييس لاستعمال وسائل الانتاج وصيانتها ، والبحث في تقنيات ملائمة للانتاج، ووضع خطط واسس لضمان صيانة الالات، كما انشات الدولة معاهد الوقاية والمكافحة التي تقوم بدور المراقبة والوقاية والمصادقة على المنتجات الوقائية (مبيدات، منتجات بيطرية، ادوية،...)، كما لها حق التدخل عند ظهور الاوبئة كالكلب و الحمة القلاعية.

ولتحقيق عملية البحث انشات الدولة مايفوق عن 31 مخبر و68 محطة للبحث والتجارب العلمية ، وتحرص الدولة على اقتراح عناصر السياسة القطاعية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، كما تسعى الى تطبيق توجيهات اللجنة

---

[1] الموقع الالكتروني : www.anagriculture2018.dz، 2020/04/27، سا 09.00

[2] بويهي محمد،القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية،مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140

[3] الموقع الالكتروني : www.madrp.gov.dz، 2020/04/29، سا 15.30

القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، و دراسة واقتراح كل إجراء من شأنه التشجيع على تنفيذ نشاطات البحث داخل القطاع، وتقوم ايضا بدراسة واقتراح كل إجراء من شأنه تشجيع الابتكار والإرشاد ونشر نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي للهيئات التابعة للوصاية وتثمينها، لاسيما عبر الأدوات والآليات التي تم وضعها في إطار السياسة القطاعية.

- **ثالثا: الارشاد الزراعي:** تهدف الاستراتيجية المرتبطة بالارشاد الفلاحي التي تم بلورتها من طرف وزارة الفلاحة، الى مرافقة الفلاح ونقل الخبرة الفلاحية الى الميدان كما تتكلف الدولة بتحديد السياسة الوطنية في مجال الإرشاد ودعم الاستشارة بالتشاور مع هيئات البحث والتنمية والتنظيمات المهنية ومتعاملي القطاع، كما تقوم برصد الموارد الضرورية لتنمية مجالات اختصاصها لسد احتياجات جهاز الإرشاد والتنشيط في الوسط الريفي.

واخيرا نذكر جميع المعاهد والمراكز على حدى كل حسب اختصاصه:

أ. **مؤسسات التاطير التقني:**

- المعهد التقني للمحاصيل الزراعية
- المعهد التقني لزراعة الخضروات والزراعات الصناعية
- المعهد التقني لاشجار الفاكهة والكروم
- المعهد الوطني لتربية الحيوانات
- المعهد الوطني لحماية النباتات
- المعهد الوطني للطب البيطري
- المركز الوطني للمراقبة وتصديق البذور والشتلات
- المعهد الوطني للتربية والري وتصريف المياه
- المعهد الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي

ب. **المؤسسات الخاصة بالبحث العلمي:**

- المعهد الوطني للبحث الزراعي
- المعهد الوطني للبحوث الغابية

ج. المؤسسات المتخصصة في التنمية الزراعية:

- المعهد التقني لتطوير الفلاحة الصحراوية
- المحافظة السامية لتنمية السهوب
- محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية
- الوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة
- الديوان الوطني لتطوير وتربية الخيول
- الديوان الوطني المهني للحليب
- محميات الصيد
- مراكز تربية الطيور
- الحضائر الوطنية
- المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية

د. المؤسسات المتخصصة في التكوين والارشاد الفلاحي:

- المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي
- معهد التكوين والارشاد الفلاحي
- المعهد التكنولوجي للدراسات الغابية
- مركز تكوين اعوان تقنيين في الغابات
- المعهد الوطني للإرشاد وجميع الإدارات والتعاضديات الفلاحية [1]

المبحث الثالث :التشخيص العام للانتاج الزراعي في الجزائر (2010-2017)

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة**12.3** ٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، بزيادة قدرها**1.2** ٪ عن عام 1999حيث اشتهرت الجزائر منذ القدم بانتاجها الزراعي الـوفير وتنوع محـاصيلها وقدرتـها على الانتاج الذي يغطي احتياجات السكان، مما يمكنها من التصدير لبعض المنتجات الزراعية لكن هذا الانتـاج يتصف بالتذبذب و عدم الاستقرار، الا انه يتجه نحو الزيادة و التطور في السنـوات الاخيرة وهذا ما سنتطرق اليه.

المطلب الاول:انتاج الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر

- **أولا: إنتاج الحبوب والبقول الجافة**

تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، وذلك خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017 ،حيث تحتل مساحة الحبوب بمعدل سنوي قدره 40 ٪ من المساحة الزراعية المستغلة.

الشكل رقم (2-7): متوسط انتاج الحبوب والبقوليات الجافة للفترتين(2000-2009)-(2010-2017)

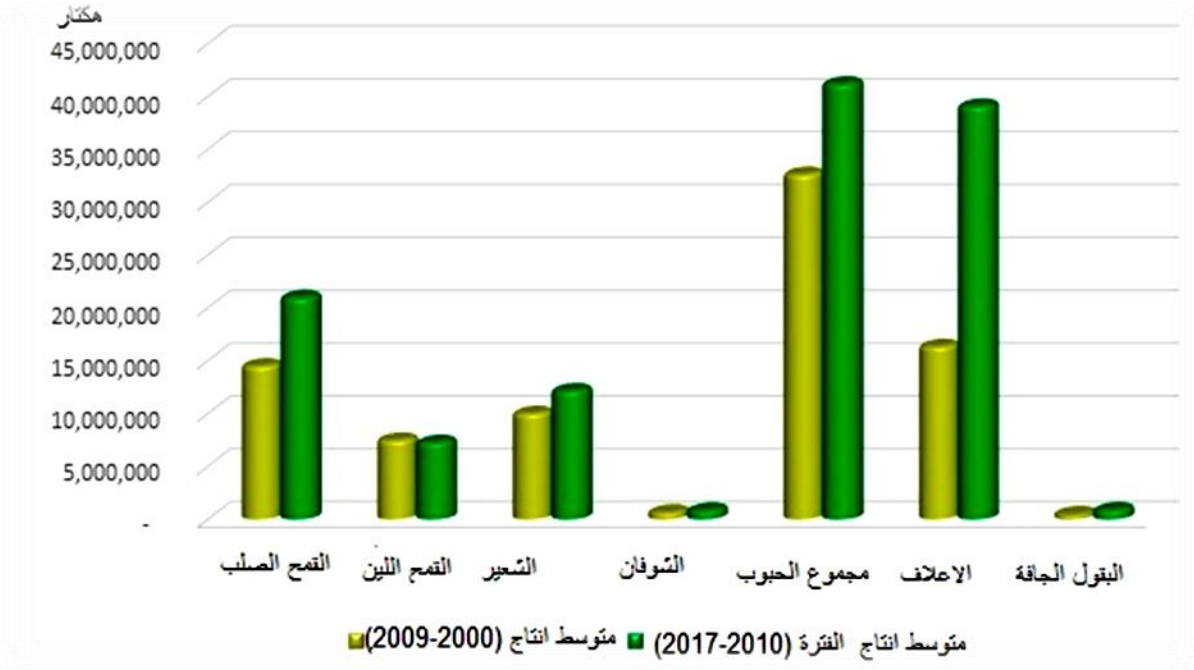

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3.200.930 هكتار ، منها القمح الصلب والشعير اللذان يشغلان غالبية هذه المساحة ، وذلك بنسبة 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب، وخلال الفترة 2010-2017 ، وصلت هذه المساحة في المتوسط إلى 3.385.560 هكتار، وهو تطور بنسبة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).[1]

يقدر إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار في المتوسط ، بمعدل زيادة قدره 26 ٪ مقارنة بعقد 2000-2009 عندما قدر متوسط الإنتاج بـ32.6 مليون قنطار.

يتكون الإنتاج بشكل رئيسي من القمح الصلب والشعير ، اللذين يمثلان على التوالي 51 ٪ و 29 ٪ من إجمالي إنتاج الحبوب في المتوسط 2010-2017.[2]

ومن هذا المنطلق نلاحظ، على الصعيد الاقتصادي بان قيمة انتاج الحبوب لـ 2018 بلغت 220.257 مليار دينار جزائري، حيث يمثل القمح الصلب منها 141.776 مليار دينار وتمثل قيمة شعبة الحبوب 7.5 % من قيمة الانتاج الفلاحي الاجمالي في 2017، ويصل الاستهلاك الوطني الى حوالي 251 كغ للفرد سنويا.

وسجلت قيمة انتاج الحبوب خلال الموسم الحالي ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 135.302 مليار دينار في 2017 الى 220.257 مليار دينار في سنة 2018، اي مايعادل نسبة ارتفاع تقدر ب 63 % بالنسبة للموسم السابق.

و تخص شعبة الحبوب تقريبا نصف المستثمرات الفلاحية الوطنية بمساحة 3.5 مليون هكتار، توفر 600.000 منصب شغل يضاف اليها عدد المؤسسات الناشطة في قطاع تحويل الحبوب، وفي مجال التحويلات الاولية (مطاحن الحبوب والدقيق)، وكذا في ميدان التحويلات الثانوية (مصانع الحلويات والعجائن الغذائية).[3]

- **ثانيا: المحاصيل الصناعية**:تتعلق المحاصيل الصناعية بشكل رئيسي بالطماطم الصناعية والتبغ ، ويبلغ متوسط المساحة السنوية المخصصة لها خلال الفترتين 19،830 هكتار بالنسبة للتبغ ، تبلغ المساحة 4.850 هكتار في المتوسط خلال نفس الفترة.

[1] الموقع الالكتروني:www.madrp.gov.dz ، 2020/05/07 ، سا 17.00

[2] الموقع الالكتروني:www.madrp.gov.dz ، 2020/05/11 ، سا 18.00

[3] كلمة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية،الندوة الصحفية حول حصيلة الحصاد والدرس 2017-2018،الجزائر،2018،ص4

الشكل رقم (2-8): متوسط انتاج المحاصيل الصناعية للفترتين (2000-2009)-(2010-2017)

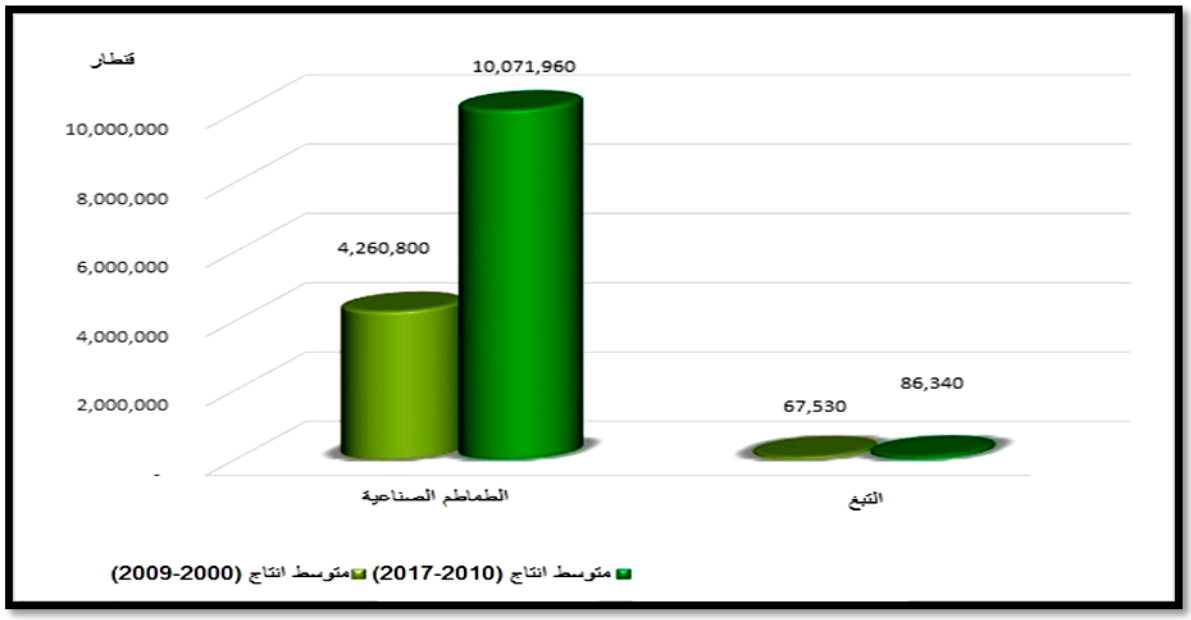

❖ **المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

من خلال الشكل نلاحظ ان إنتاج الطماطم الصناعية زاد زيادة كبيرة ، أي 136 ٪ نتيجة لتحسين الغلة ، والتي ارتفعت من حوالي 200 قنطار / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 قنطار / هكتار في 2010-2017.

الشكل رقم (2-9): المناطق الاكثر انتاجا للطماطم الصناعية

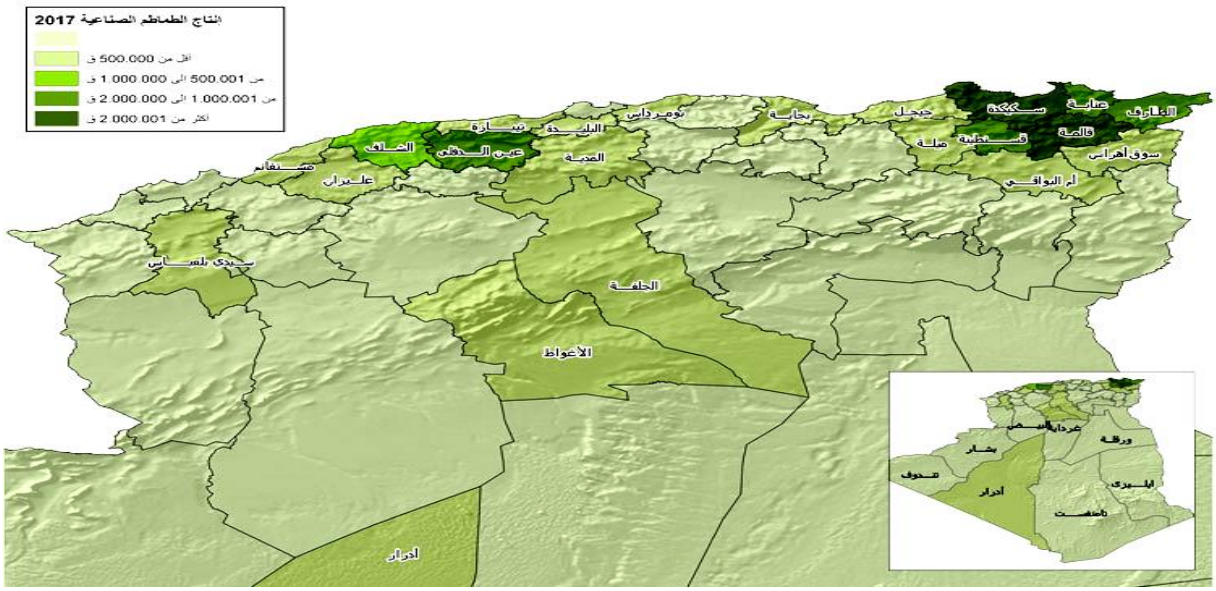

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

المطلب الثاني:انتاج الخضرو الفواكه، اللحوم والاسماك والحليب في الجزائر

- **أولا : انتاج الخضرو الفواكه في الجزائر** ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009، كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68٪-35٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2000-2009.

وزاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009.

بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة 143٪ و 102٪ على التوالي وهذا كم يبينه الشكل التالي:.[1]

الشكل رقم (2-10): متوسط انتاج الخضر للفترتين (2000-2009)- (2010-2017)

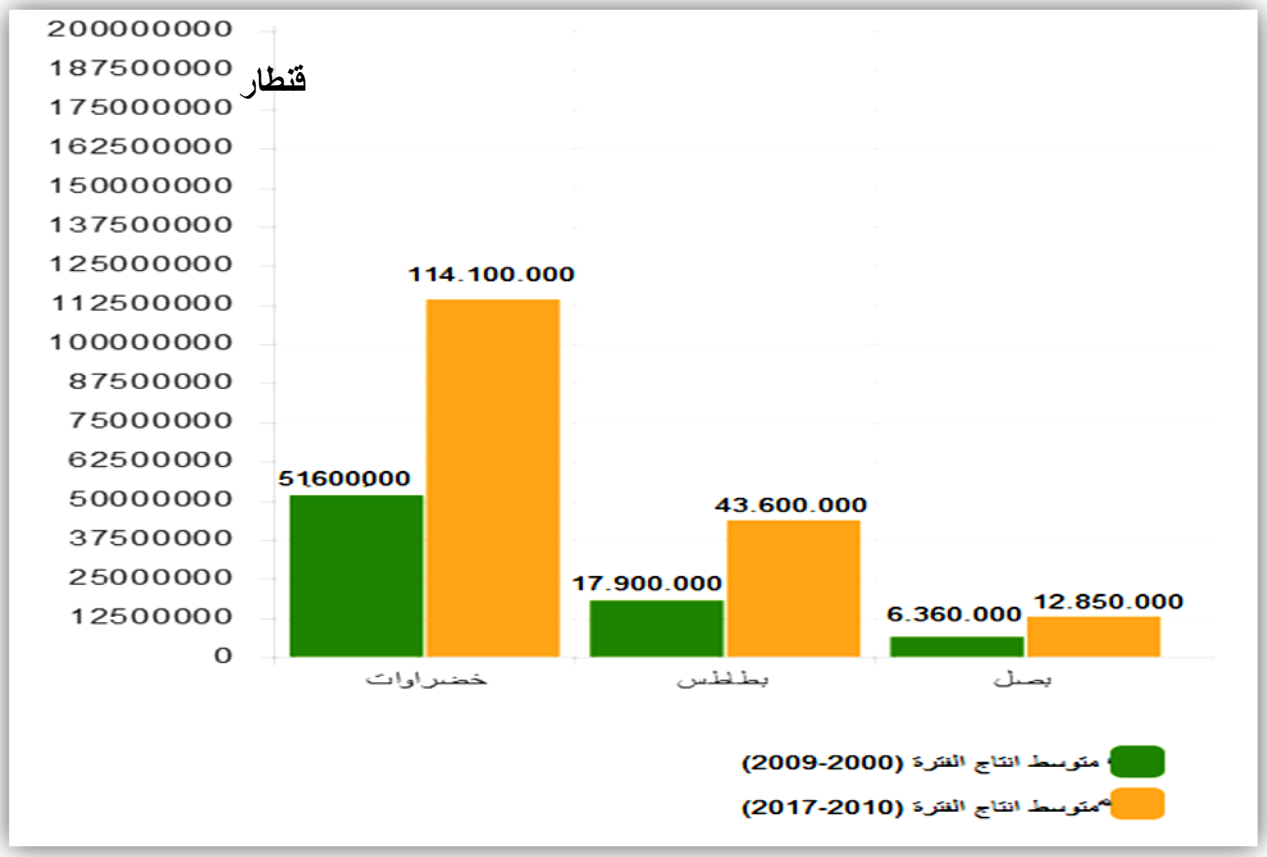

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

[1] www.madrp.gov.dz،2020/05/16، سا 19.30

الشكل رقم (2-11): المناطق الاكثر انتاجا للخضر لسنة 2017

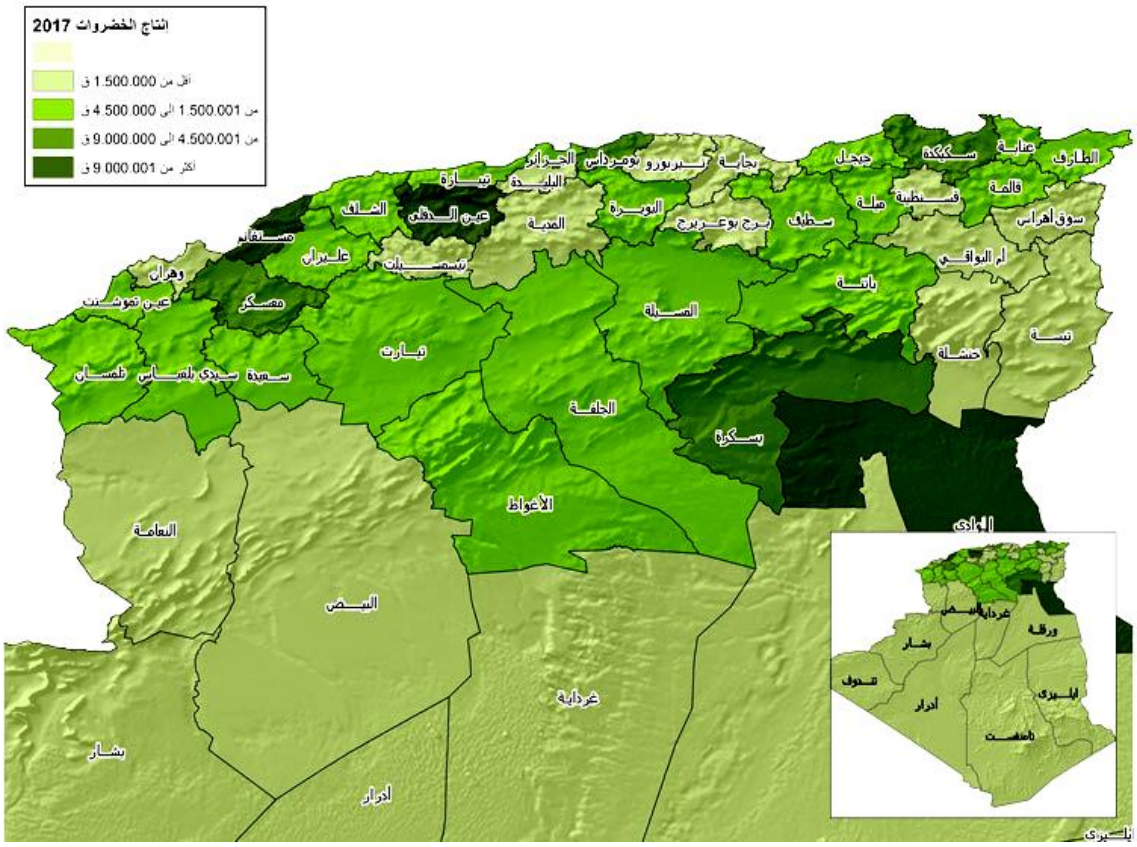

❖ **المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

• **الاشجار المثمرة:** خلال العقد 2000-2009 ، غطت البساتين الشجرية مساحة متوسطة تبلغ 396.480 هكتار، تم تخصيص 39 ٪ منها لبساتين الزيتون،و 30 ٪ لأشجار الفاكهة ، و 23 ٪ للبستان الفينيقي و 8 ٪ للفواكه الحمضية.

زادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47 ٪ مقارنة بعقد 2000-2009 ، الذي زادت مساحة شجرة الزيتون بنسبة 58 ٪ ، وبذور النواة بنسبة 56 ٪ ، 41 ٪ لفواكه الحمضيات و 20 ٪ لنخيل التمر، كما ارتفعت مستويات الإنتاج في قطاعات التشجير خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل: فواكه ذات النواة 102٪- زيتون 99٪- الحمضيات 91٪- التمور 82٪

كما تحسن إنتاج العنب بشكل ملحوظ ، مع زيادة 75 ٪ في الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-12): متوسط انتاج الاشجار المثمرة للفترتين

(2017-2010)-(2009-2000)

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

الشكل رقم (2-13): المناطق الاكثر انتاجا للتمور لسنة 2017

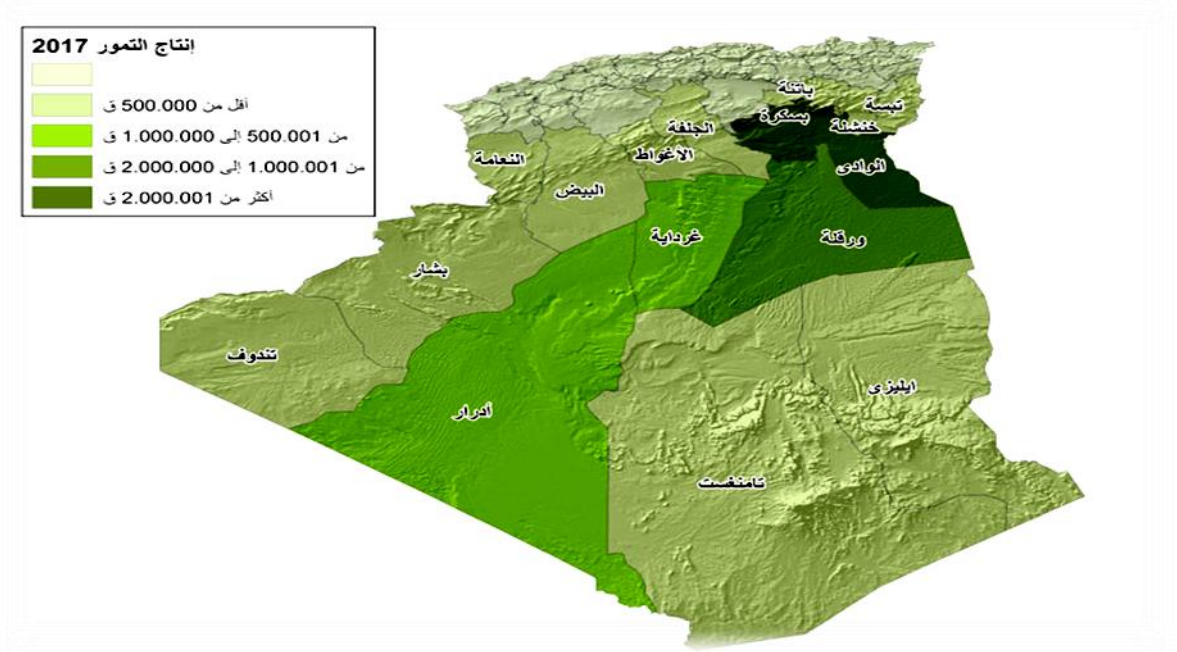

❖ **المصدر:وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

- **ثانيا: انتاج اللحوم والاسماك والحليب في الجزائر**

➢ **الماشية:** تهتم المزارع في الجزائر بـ 05 انواع رئيسية وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول، حيث بلغ العدد الإجمالي للأنواع مجتمعة خلال العقد 2000-2009 ، حوالي 24.5 مليون رأس ، ارتفع هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017 ، بمعدل زيادة 37 ٪.

خلال الفترة 2010-2017 ، تمثل الأغنام 78٪ من إجمالي الماشية ؛ مايعادل 26.4 مليون رأس ، تأتي في المرتبة الثانية ، الماعز (14 ٪) تمثل 4.8 مليون رأس ، تليها الأبقار، التي يبلغ عددها 1.9 مليون رأس (بما في ذلك 52 ٪ من البقرات الحلوب) التي تمثل 6 ٪ من اجمالي الماشية.

تمثل أعداد الإبل والخيول على التوالي 1٪ و 0.5٪ من إجمالي الأرقام.

والشكل التالي يوضح الفرق ما بين الفترة 2000-2009 والفترة 2010-2017:

الشكل رقم (2-14): متوسط انتاج الماشية للفترتين (2000-2009)- (2010-2017)

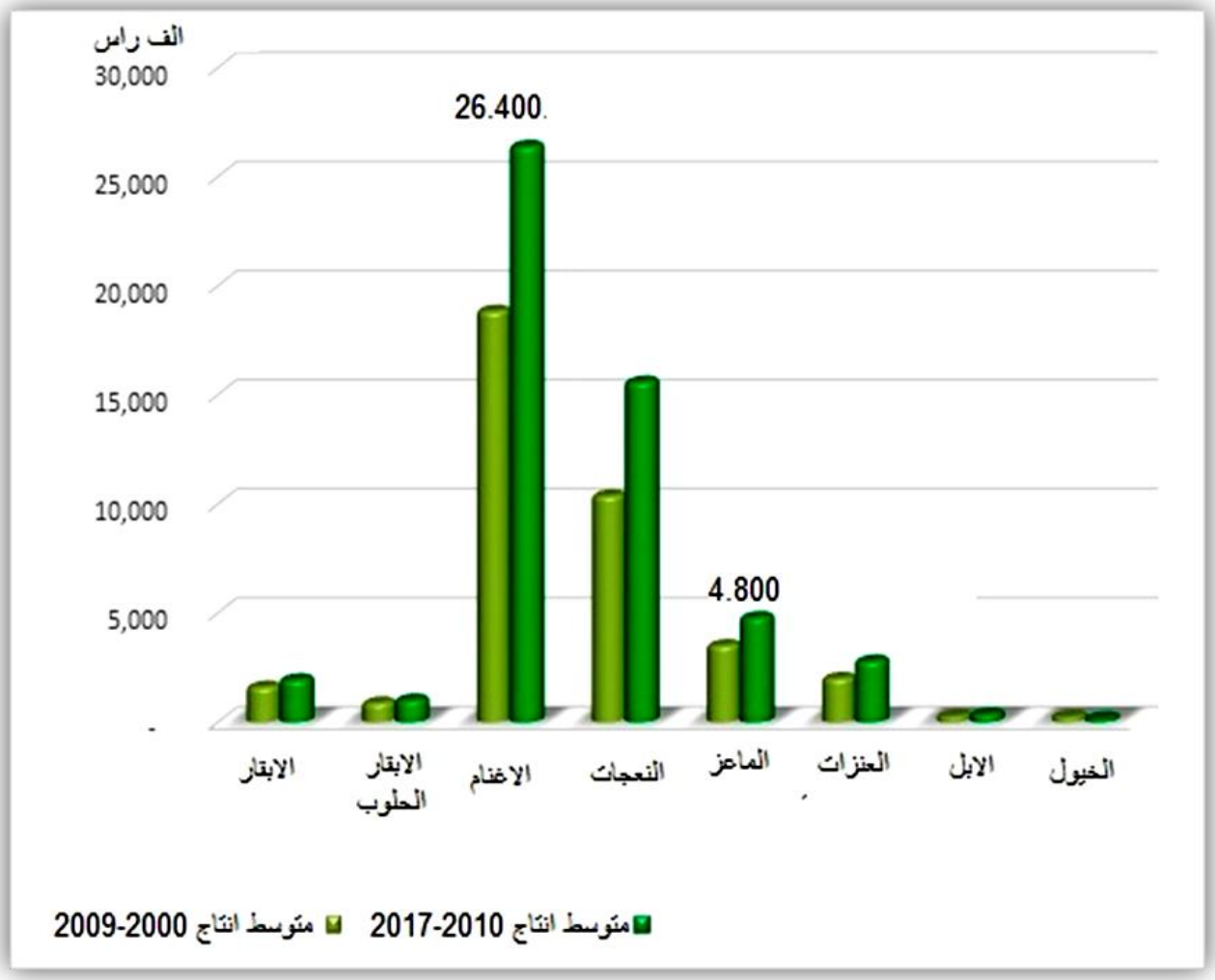

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

- **انتاج اللحوم:** يقدر إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار في المتوسط خلال الفترة 2010-2017 ، بزيادة قدرها 55 ٪ مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار)، كما ازدادت اللحوم البيضاء زيادة حادة خلال الفترة 2010-2017 بمعدل نمو بلغ 109٪ بالنسبة للفترة 2000-2009.

ويبلغ إنتاج البيض للاستهلاك في المتوسط السنوي (2010-2017) 5.7 مليار وحدة ، أي بتطور 76 ٪ مقارنة بالعقد الماضي.

اما فيما يتعلق بالعسل ، فقد ارتفع الإنتاج بشكل حاد ، من حوالي 25000 قنطار في المتوسط في الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 57000 قنطار في المتوسط في 2010-2017 ، بتطور 128٪.

وقدم قطيع الغنم في المتوسط خلال الفترة (2010-2017)، 334.970قنطار من الصوف بتطور 54 ٪ مقارنة بالعقد السابق، كما ارتفع انتاج الحليب في الفترة 2010-2017 بـ 69% مقارنة بالعقد 2000-2009.

الشكل رقم (2-15): تطور الانتاج اللحوم بين الفترة (2000-2009) والفترة(2010-2017)

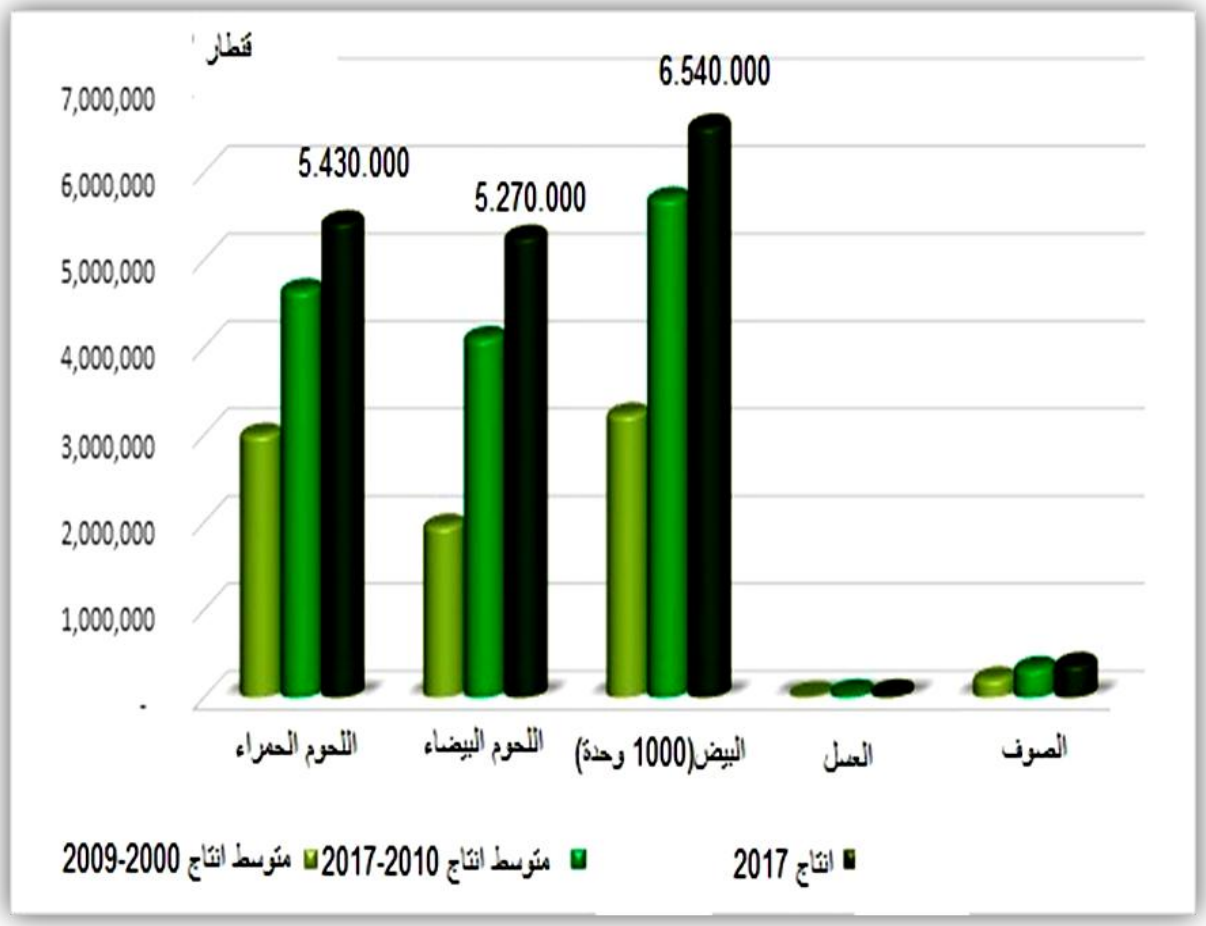

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

الشكل رقم (2-16): مناطق انتاج اللحوم الحمراء لسنة 2017

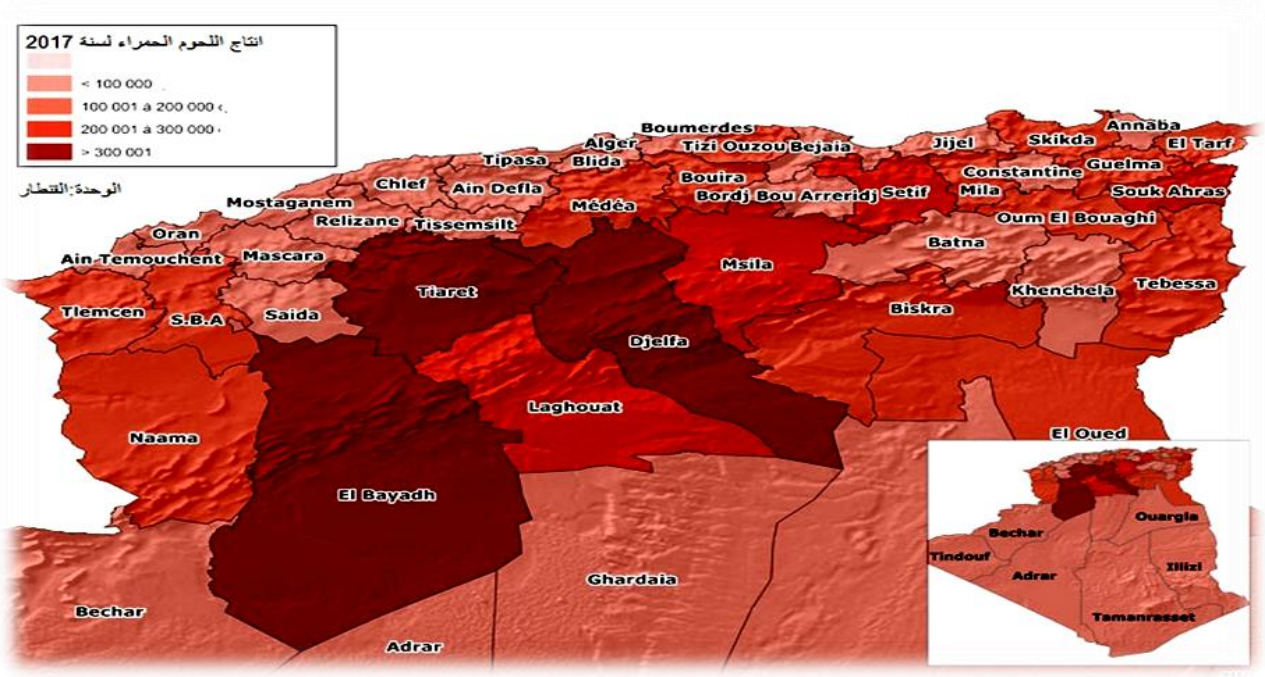

❖ المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

الجدول رقم (2-2): انتاج الحليب والاسماك في الفترة مابين 2009-2016

الوحدة:(الف طن)

السنة	متوسط الفترة 2009-2013	2014	2015	2016
الاسماك	117	100	105	127
الحليب	2.973	3.649	3.895	3.719
العسل	5،02	5,70	6,60	7,13
البيض	243	152	168	167

❖ المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات منظمة العالمية للزراعة والتغذية

➢ **الصيد البحري** : هناك زيادة معتبرة في الإنتاج ميزت نشاط تربية المائيات ، حيث تم تحقيق فائض يفوق 1.527 طن ما بين الفترتين، بمعدل نمو 187٪. هذا الأخير هو نتيجة مباشرة لإطلاق العديد من الاستثمارات في مجال تربية المائيات في مختلف الشعب، التي تجاوز إنتاجها 4200 طن في عام 2017، كما شهد نشاط صيد سمك التونة خلال الفترة (2010-2017) توسعا ملحوظا ، حيث انتقل متوسط الإنتاج من 271 طن خلال الفترة (2000-2009) إلى متوسط 403 طن خلال الفترة (2010-2017)، أي بفارق 132 طن. بقي أن نشير إلى أن الكميات المصطادة من سمك التونة لسنة 2017 فاقت 1.046 طن، كما عرف رقم الاعمال الخاص بنشاط إنتاج الصيد البحري تطورا ملحوظا ما بين الفترتين ، بمعدل نمو يزيد عن 50٪، كما أن معدل النمو المسجل في عام 2017 مقارنة بعام 2016 قد تجاوز عتبة 11٪ ، والمقدر ب 36 مليون دينار جزائري

➢ **التوفر الغذائي:**

التوفر الغذائي هو كمية الغذاء الموجودة فعليًا في بلد أو المنطقة ، بجميع أشكالها (الإنتاج الوطني ، الاحتياطيات ، الواردات التجارية ، ...) حيث تحسّنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ ، ولا سيما من أجل:

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29٪
- البقوليات (39 ٪)
- الخضروات (184 ٪)
- البطاطا (235 ٪)
- الحمضيات (115٪)
- التمور (80 ٪)
- الحليب (69 ٪)
- اللحوم الحمراء (28 ٪)
- اللحوم البيضاء (100٪)
- البيض (162٪).

[1] الموقع الالكتروني: www.madrp.gov.dz، 2020/05/21 ، سا 18.00

المطلب الثالث التقييم العام لآداء القطاع الزراعي من خلال سياسات إنعاش الفلاحة في الجزائر:

بعد عقدين من بداية العمل بمخطط للتنمية الفلاحية رُصدت له ميزانية تجاوزت قيمتها 30 مليار دولار، ما زالت الجزائر غير قادرة على تعقب مسار إنتاجها الزراعي، ولا على تنظيم تسويق إنتاج قطاع يشغِّل أكثر من 25 في المئة من مجمل السكان النشيطين اقتصادياً، ناهيك عن ضمان اكتفائها الذاتي من المواد الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب والحليب.

في بداية آب/ أغسطس 2018 ظهر وباء الكوليرا في عدة ولايات (محافظات) جزائرية. بعد الاشتباه في انتقال العدوى عبر مياه الشرب الملوثة، اتجهت الأنظار نحو الفواكه والخضروات. وإلى حد اليوم لم يستطع أحد أن يحدد بدقة مصدر المنتجات الملوثة، ولا المسلك التجاري الذي عبرته في طريقها إلى المستهلك النهائي. بعد عقدين من بداية العمل بمخطط التنمية الفلاحية، رُصدت له نفقات تجاوزت قيمتها 30 مليار دولار، ما زالت الجزائر غير قادرة على تعقب مسار إنتاجها الفلاحي، ولا على تنظيم تسويق إنتاج قطاع يشغل أكثر من 25 بالمئة من مجمل السكان النشيطين اقتصادياً، ناهيك عن ضمان اكتفائها الذاتي من المواد الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب والحليب[1].

- **أ : حالة الفلاحة في الجزائر اليوم**

إثر خروجها من عقد التسعينات الرهيب والقاتل، الذي كسر البنية الاقتصادية المحدودة والموروثة من سنوات "العمالة الكاملة"، شرعت الجزائر في إنعاش القطاعات الحساسة مثل الفِلاحة. في سنة 2000، أي بعد سنة من بداية عهد بوتفليقة، أطلق "المخطط الوطني للتنمية الفِلاحية" قبل أن يتم توسيع مجاله بعد سنتين ليشمل دعم الوسط الريفي، فأصبح اسمه "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية"، وكان هدفه الرئيسي ضمان "الأمن الغذائي" للبلاد.

قبل أن نستعرض إنجازات وإخفاقات مخطط التنمية هذا يجب أن نذكِّر بأن الجزائر كانت تعيش في تلك الفترة بداية العقد الأول من الألفية الجديدة – حالة تبعية غذائية قوية وتعول بشكل كبير على استيراد المنتجات الزراعية. فلم يكن من النادر أن نجد في السوق المحلية برتقالاً مستورداً من الجار المغربي أو تفاحاً وإجاصاً من فرنسا أو اسبانيا. والحال أن سهول "متيجة" الواقعة في محيط الجزائر العاصمة كانت تُعرف حتى وقت قريب بكثرة بساتين الحمضيات والأشجار المثمرة الأخرى.

[1] محمد مهدي، مجلة السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، إنعاش الفلاحة في الجزائر، عندما يحضر المال وتغيب الأفكار، ، العدد ،20346-05-2019

رسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لنفسه عدة أهداف، من بينها رفع الإنتاج (في كل الشعب الفِلاحية بلا استثناء) وتوسعة المساحة الصالحة للزراعة عبر استصلاح الأراضي في إطار نظام منح امتيازات الاستغلال، وتقليل اللجوء إلى استيراد البذور، وتطوير أنظمة الإنتاج، واستعمال تقنيات الري الحديثة. ولتحقيق هذه الأهداف، رصدت الجزائر ما بين عامي 2000 و2018 اعتمادات ضخمة تقدر قيمتها بأكثر من 3000 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 30 مليار دولار.

- **ب : ضبابية في التحديد الكمي للأهداف**

في أغلب الأحيان، لا تكون الأهداف المرسومة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مصحوبة بأرقام. لذا ليس بوسعنا أن نحدد بدقة إذا ما كان هدف توسعة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قد تحقق أم لا، وإلى أي حد. ومع ذلك، فإن المساحة الصالحة للزراعة والتي تشمل الأراضي القابلة للحرث (زراعات حولية وأراض تتم إراحتها مؤقتاً) وغراسات دائمة أخرى (أشجار مثمرة وكروم) قد زادت من 7.5 مليون هكتار سنة 1998 إلى أكثر من 8.5 مليون هكتار سنة 2018 (منها 5.7 مليون هكتار ممتلكات خاصة و2.8 مليون هكتار تمتلكها الدولة).

اتسعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بفضل إتاحة الحصول على العقارات الفِلاحية، وذلك عبر استصلاح الأراضي والتشجيع على إنشاء مستغلات فلاحية جديدة عن طريق منح امتياز استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة لقرابة 200 ألف فلاح، وكذلك منح قروض بنكية موجهة خصوصاً لاعتماد تقنيات الري الحديثة. ولمواجهة تقلبات كميات الأمطار المتساقطة، نصّ "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية" أيضاً على توسعة الأراضي الفلاحية المسقية والتي زادت مساحتها من 350 ألف هكتار سنة 1999 إلى 1.3 مليون هكتار في بداية 2018 أي من 4 في المئة إلى 15 في المئة من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة.

❖ **الشكل رقم (2-17): مساحات الأراضي الصالحة للزراعة لسنتي 1998و2018**

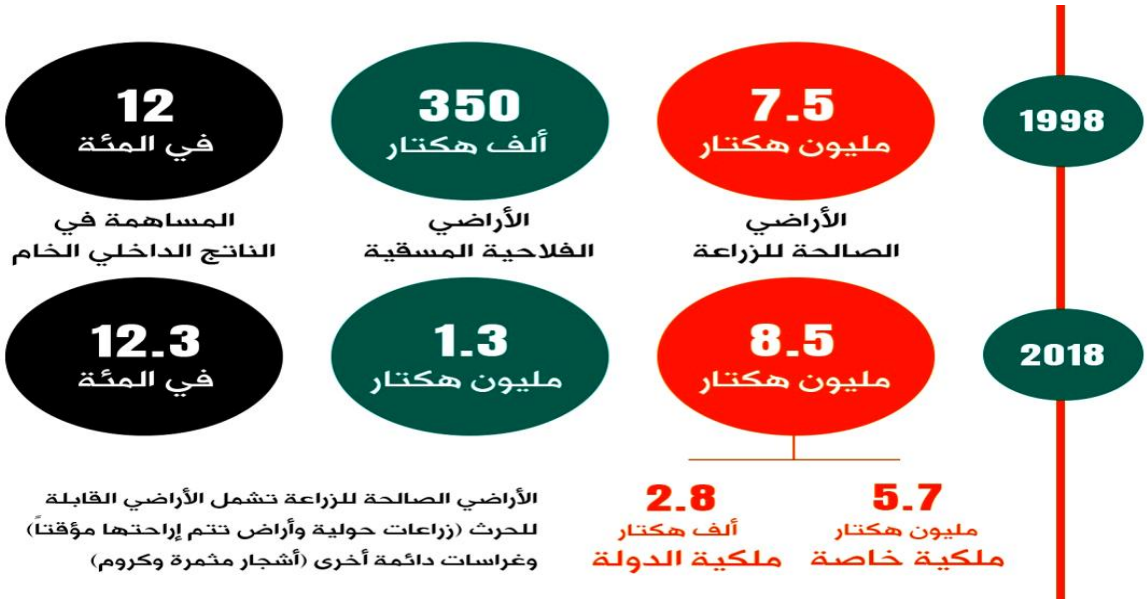

❖ **المصدر: السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا**

وفي إطار الدعم المباشر للفلاحين، كانت كل القطاعات الفلاحية مؤهلة للحصول على مساعدات الدولة. كان الهدف العام هو رفع الإنتاج خاصة بالنسبة لمنتجات مثل الحبوب والحليب التي تنفق الجزائر مليارات الدولارات سنوياً لاستيرادها. لكن التسرع في وضع مخطط التنمية ونقص مراقبة مدى الالتزام بشروط المساعدات الممنوحة خلال تنفيذ المشاريع، وكذلك إهمال الجزء المتعلق بتنظيم القطاعات وتسويق المنتجات، كلها أمور منعت الاستفادة بشكل كامل من الاستثمارات العملاقة المرصودة، خاصة في ما يتعلق بالزراعات التي ما زالت تستهلك المواد المستورَدة (البذار والأسمدة والمعالجات) بشكل كبير.

- **ج : زيادة هامة في الإنتاج**

ليس هناك أي شك في أن زيادة إنتاجية عدة قطاعات هي إحدى النتائج الملموسة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. حتى وإن لم تتطور – بشكل عام – مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام كثيراً، والتي أصبحت 12.3 في المئة عام 2018 بعد أن كانت 12 في المئة سنة 1998، فإن القطاع الفلاحي يحقق حالياً قيمة إنتاجية سنوية تفوق 3200 مليار دينار جزائري حسب آخر الأرقام التي قدمتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. لكن هذه القيمة الإنتاجية لا تستطيع أن تخفي حقيقة اختلال التوازن ما بين الإنتاج المحلي واحتياجات السوق، مما يستوجب اللجوء المتزايد إلى الاستيراد لتغطية النقص المسجل في عدة منتجات.

تتجاوز قيمة فاتورة الواردات من الحليب، التي تتغير حسب الكميات وسعر الحليب المجفف في السوق العالمية، مبلغ المليار دولار سنوياً (1.4 مليار دولار في 2017 و2018).

❖ **الشكل رقم (2-18): إنتاجية الأراضي الزراعية**

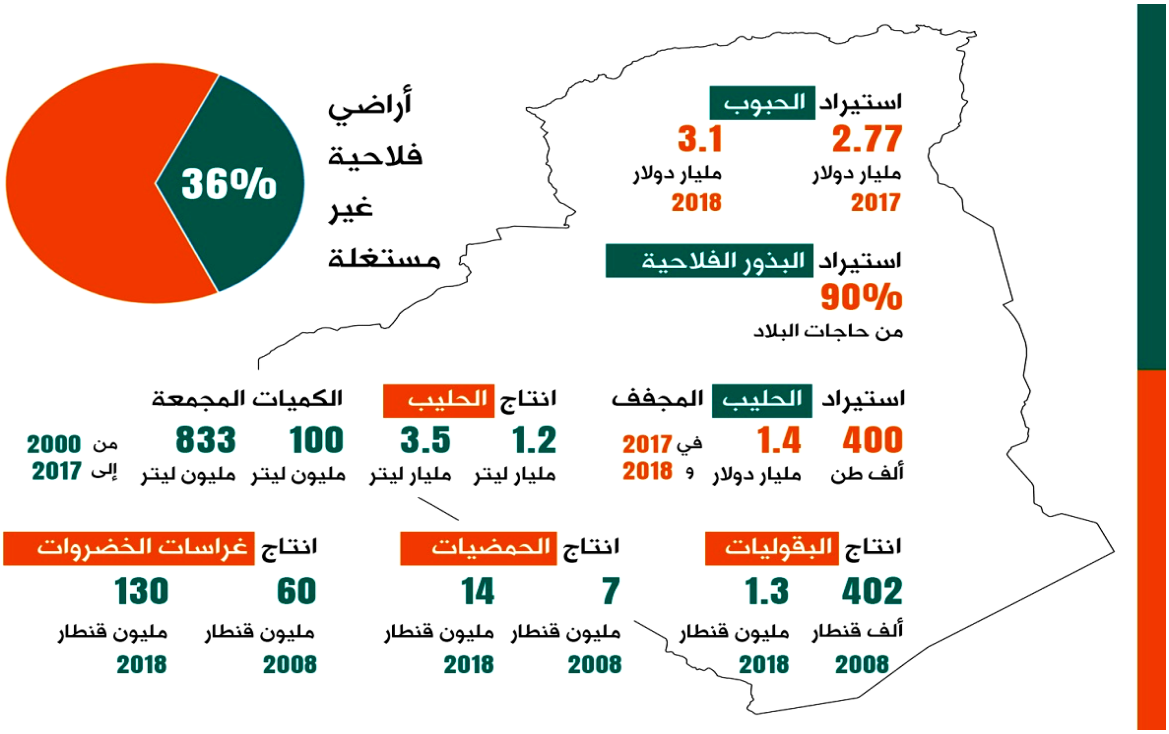

❖ **المصدر: السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا**

هذا هو الحال بالنسبة لزراعات الحبوب بالأخص، فهي لم تعطِ نتائجاً مستقرة رغم كل الجهود المالية، لا سيما في ما يتعلق بتوسعة المساحات والري. يمكننا أن نرى جلياً هذا التذبذب من خلال تضاعف الإنتاج بين موسمين متتاليين. هذا ما حدث في الموسمين الفلاحيين 2017/2016 و2018/2017 حيث ارتفع حجم إنتاج الحبوب من 34.7 مليون قنطار إلى 60.5 مليون قنطار، وهو رقم قياسي لم يسبق أن تحقق منذ بداية إصلاح القطاع. لكن من الممكن أن يتهاوى حجم هذا الإنتاج في الموسم الحالي. وقد سبق للجزائر أن عاشت هذا السيناريو عامي 2013 و2014. وبالنسبة لفاتورة استيراد الحبوب، فإن قيمتها قد ارتفعت من 2.77 مليار دولار سنة 2017 إلى 3.1 مليار دولار عام 2018.

أما إنتاج البقوليات، التي يكلف استيراد قرابة 2 مليون قنطار منها الجزائر 150 مليون دولار سنوياً، فهو يسجل نمواً مستمراً ويحقق نتائجاً أحسن. لم يتوقف الإنتاج عن التطور منذ عام 2008 وحتى العام 2018 إذ ارتفعت قيمته من 402 ألف قنطار إلى 1.3 مليون قنطار. وتتوقع وزارة الفلاحة تحقيق الاكتفاء الذاتي من البقوليات في حدود سنة 2020.

هذه الملاحظة نفسها تسري على الحمضيات التي يتزايد إنتاجها السنوي بشكل مستمر. فلقد تطور من 7 إلى 14 مليون قنطار خلال عشر سنوات (من 2008 إلى 2018)، والشيء نفسه يصح على غراسات الخضروات التي زاد إنتاجها إلى أكثر من الضعف خلال الفترة نفسها: من 60 إلى 130 مليون قنطار.

أما بالنسبة لإنتاج الألبان، ورغم كل الجهود المبذولة، فما زال غير كاف بالمرة، إذ أنه لا يغطي إلا 50 في المئة من حاجيات البلاد. ارتفع الإنتاج الوطني للحليب الخام من 1.2 مليار ليتر سنة 2000 إلى 3.5 مليار ليتر في سنة 2017. وخلال الفترة نفسها، ارتفع حجم الكميات المجمعة من 100 إلى 833 مليون ليتر. من ناحية أخرى، ولتعويض النقص في الإنتاج/ التجميع، تستورد الجزائر حالياً 400 ألف طن من الحليب المجفف سنوياً. وتتجاوز قيمة فاتورة الواردات، التي تتغير حسب الكميات وسعر الحليب المجفف في السوق العالمية، مبلغ المليار دولار سنوياً بكثير (1.4 مليون دولار في عامي 2017 و2018).

- **د : سيطرة الوسطاء**

باستثناء قطاعات الزراعات الاستراتيجية – مثل الحبوب – وإنتاج الحليب الخام التي ضمنت الدولة للفاعلين فيها أسعاراً تشجيعية وساعدتهم حتى على تنظيم أنفسهم، فإن بقية الفلاحين (منتجي الفواكه والخضروات) تُركوا تحت رحمة الوسطاء وبقية المضاربين الذين أصبحوا المتحكمين فعلياً في السوق.

وتكون سطوة الوسطاء محسوسة بشكل أقوى خلال فترات الطلب الكبير على المنتجات، كما هو الحال في شهر رمضان، حيث يمكن أن تتضاعف أسعار الخضروات والفواكه في غضون 48 ساعة. لكن حتى هذه الزيادات في الأسعار لا تعود بالنفع على المنتجين[1]

[1] محمد مهدي، مصدر سبق ذكره، مجلة السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا

تُتخذ من وقت إلى آخر إجراءات لمقاومة المضاربة كما حدث في تموز/ يوليو 2014، الذي تزامن مع شهر رمضان، عندما مُكّن الفلاحون في محافظة تيبازة (غرب العاصمة) من تخفيض الأسعار بشكل محسوس عبر تنظيم أنفسهم لبيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك. لكن هذه الإجراءات تبقى معزولة جغرافياً ومحدودة زمنياً على العكس من المضاربة التي تمتد على كامل السنة.

باستثناء قطاعات الزراعات الاستراتيجية – مثل الحبوب – وإنتاج الحليب الخام التي ضمنت الدولة للفاعلين فيها أسعاراً تشجيعية، وساعدتهم حتى على تنظيم أنفسهم، فإن بقية الفلاحين (منتجي الفواكه والخضروات) تُركوا تحت رحمة الوسطاء وبقية المضاربين الذين أصبحوا المتحكمين فعلياً في السوق.

ينتظم الوسطاء في سلسلة من الفاعلين غير النظاميين حيث يقتطع كل واحد منهم هامش ربح بداية من المنتَج وصولاً إلى سوق الجملة. وتنشط المضاربة بشكل خاص خلال فترات الإقبال الكبير (شهر رمضان) أو ما بين مواسم إنتاج بعض المنتجات مثل البطاطا في فترة شباط/ فبراير – آذار/مارس. كما يسهّل غياب أطر تنظيم قطاع الخضروات والفواكه، وعدم وجود لائحة أسعار رسمية عمل المضاربين الذين يزودون أسواق الجملة تاركين هوامش ربح ضعيفة للمنتجين.

- **هـ: العشوائية كقاعدة لإدارة الأمور**

كشفت أرقام رسمية صدرت أواخر سنة 2018 أن هناك 3.1 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة من جملة 8.5 مليون هكتار صالحة للزراعة، أي بنسبة 36 في المئة لا تبعث هذه الوضعية على الاستغراب عندما نعلم أن التدبير القاضي بمنح مساعدات وتوزيع أراض بهدف استصلاحها لم يتم التفكير فيه ولا مراقبته اعتماداً على معطيات ميدانية. ولقد بدأ الحديث عن تخلي عدد كبير من "الملاكين" عن المستغلات الفلاحية – التي لم ينطلق العمل فيها إلا بفضل مساعدات الدولة – ما إنْ وجدوا أنفسهم مجبرين على مواجهة تكاليف الاستغلال.

وفي مجال البذور الفلاحية الحساس تستورد الجزائر قرابة 90 في المئة من حاجاتها هذه التبعية دفعت المدير العام السابق للمعهد الوطني للبحوث الزراعية، السيد فؤاد شحات، إلى القول – أثناء تدخله في برنامج إذاعي بُث مؤخراً – بأن "الإنتاج المحلي لا يضمن في الحقيقة إلا 55 في المئة من الأمن الغذائي للجزائر"، ثم أضاف قائلا: "80 في المئة من القمح اللين الذي تستهلكه الجزائر يأتي من الخارج". ويرى هذا الخبير أن "نقطة ضعفنا الكبيرة مرتبطة بالبذور وشتلات النبات التي تستورد كلياً بالنسبة للخضروات."[1]

على أنه هناك ملاحظة أخرى: التحسن الملموس في إنتاجية الكثير من الشِعَب الفلاحية لم يتزامن مع تطور مماثل في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية. كان علينا أن ننتظر كانون الثاني/يناير 2019 حتى يتم إحداث "المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الحمضيات" ومهمته "تكريس التشاور" بين مختلف الفاعلين، أي المنتجين والمصدرين والشركات الزراعية الغذائية للتخزين والتسويق.

[1] محمد مهدي، مصدر سبق ذكره، مجلة السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا

يظهر تحليل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قصوراً مرتبطاً بضعف ترسخ المخطط الزراعي في الواقع الميداني، وهذا يعود إلى غياب المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة والرؤية الاستشرافية لمستقبل الفلاحة الجزائرية على المدى الطويل"، هذا ما أشار إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 2001.

وبعد عقدين من إصلاح قطاع الفلاحة، ما زالت الجزائر مهددة بالعودة إلى وضعية الاعتماد الكبير والمزمن على الواردات الغذائية كما كان عليه الحال قبل سنة 2000.

خلاصة الفصل الثاني :

احتل النشاط الاقتصادي الزراعي على مر الزمن موقعا متميزا في بنيان الاقتصاد الوطني الجزائري فهو المصدر الرئيسي لكل من غذاء الإنسان ورأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية وبخاصة في الدول النامية اقتصاديا.

وقد لاحظنا من خلال هذا الفصل مدى أهمية الموارد التي تملكها الجزائر من خيرات طبيعية وبشرية تثير اهتمام كل من يرغب في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني

كما عرفت السياسة الزراعية في الجزائر تطورا عبر سياسات زراعية متوالية كان اهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يقوم على تدعيم الفلاحين و تقديم قروض بدون فائدة، وتقديم إعانات للفلاحين ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف الى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة اليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي ثم برنامج التجديد الفلاحي والتجديد الريفي الذي يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الإجتماعي وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات ، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوى عليها بلدنا ومجتمعنا

كما يعاني القطاع الزراعي في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى من مشاكل سواء كانت طبيعية أو تنظيمية أو بنائية، وهي التي تؤدي إلى تدني من مستوى الإنتاجية كما ونوعا ومما يترك أثره السلبي المباشر في الأمن الغذائي.

الفصـــل الثالث

عرض لآداء قطاع الزراعة بولاية تيارت نموذجا

مقدمة الفصل الثالث :

يعتبر القطاع الزراعي قطاعا رائدا في التنمية الاقتصادية وقطاعا أساسي في بناء اقتصاد الدول، اذ تعتبر الزراعة المصدر الأساسي لرزق غالبية السكان عبر العصور، زيادة على ذلك مساهمة قطاع الزراعة في دعم الدخل القومي لعديد الدول ودعم صادراتها اذا كان هناك إستغلال أمثل لكامل الامكانيات والقدرات الإنتاجية بالبلاد.

فقطاع الزراعة يساهم بشكل كبير في تأمين الغذاء وفي تحقيق الإكتفاء الذاتي وكذا إنتاج المواد الخام التي من شأنها المساهمة في العملية الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية

ونظرا للدور الفعال الذي يلعبه قطاع الزراعة في تحقيق التكامل الإقتصادي إذ يعتبر حلقة وصل بين التنمية الزراعية والتنمية الاقتصادية وجب التركيز بفعالية أكثر من خلال نظرة جادة مستقبلية لكل القضايا المتعلقة بقطاع الزراعة .

المبحث الاول: التعريف بالولاية (بطاقة تقنية للولاية)

المطلب الاول: الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والتوزيع العام للأراضي الفلاحية للولاية

- **أولا الموقع الجغرافي**

تيارت هي مركز زراعي مهم في المنطقة، تشتهر بزراعة الحبوب وتربية المواشي وخاصة الخيول العربية الأصيلة تقع ولاية تيارت في الجهة الشمالية من الجزائر، تحديداً في الجزء الغربي من الهضاب العليا التي تفصل بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، يحد الولاية من الجهة الشمالية ولاية غليزان، وولاية تيسمسيلت، ومن الجهة الجنوبية ولاية الأغواط، وولاية البيض، ومن الجهة الغربية ولاية معسكر وولاية سعيدة، وولاية الجلفة وولاية المدية من الشرق، حيث تبعد الولاية عن مستغانم التي تعتبر أقرب نقطة الى البحر الأبيض المتوسط حوالي 180كم، وتبعد عن وهران مسافة 250 كم تقريباً، وعن الجزائر 280 كم. تمر عبر ولاية تيارت، مفترق الهضاب العليا، ثلاث طرق للاتصال وهي: (الطرق الوطنية رقم 23 و 14 و 40)

ترتفع مدينة تيارت بـ 1080م عن سطح البحر. وذلك لكونها تقع على جبل غزول جزء من السلسلة الجبلية الأطلس التلي (المكسو بأشجار السرو والصنوبر الحلبي) مناخها قاري وهو حارف جاف صيفاً، وبارد شتاء[1] .

❖ الشكل رقم (3-1): خريطة ولاية تيارت

[1] www.ar.m.wikipedia.org ، 2020/05/23 ، سا 08:40

- **ثانيا الموارد الطبيعية:**

أ. **التضاريس والارض** : بمساحة 20.050.05 كم² تزخر الولاية بموارد طبيعية هامة منها 1.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية منها 707.622,45 هكتار صالحة للزراعة، 420.330 هكتار مسالك وطرقات وعرة و 326.000 هكتار من الحلفة، و 154.200 هكتار من المناطق الغابية، ونظرًا لموقعها الجغرافي، يبدو أن ولاية تيارت تشكل حلقة وصل مهمة بين عدة ولايات ومنطقة اتصال بين الجنوب والشمال، حيث يوضح مداها الغير المتجانس، منطقة جبلية إلى الشمال، السهول العالية في المركز والمساحات شبه القاحلة جنوب ولاية، هذا يدل على مجموعة متنوعة من المناظر الطبيعية والتضاريس .[1]

كما تزخر ولاية تيارت بموارد هامة من المعادن والكلس والصلصال للآجر والقرميد والرمل الكرواتزي للطحن والزجاج وكلس المرمر لصخور النحت والفليس للطرقات والرمل للبناء.[2]

كما تتوفر الولاية على مخازن للحبوب متمثلة في 38 نقطة تخزين متوزعة على 03 بلديات تيارت، فرندة ومهدية بقدرة تخزين تصل الى 2.454.000 قنطار مع وحدات تخزين احتياطية تصل قدرتها التخزينية الى 520.000 قنطار مما يجعلها غير كافية لاستيعاب كل انتاج الولاية من مختلف الحبوب.

ب. **المياه:** ويبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 مم سنويا، كما تحتوي على 19 خزان مائي طبيعي بقدرة استيعاب تقدر ب 10.04 مليون متر معكب، اضف الى ذلك 03 سدود بقدرة تخزين تقدر ب 100 مليون متر مكعب ، كما تحتوي على 3055 وحدة تنقيب مياه جوفية و 3130 بئر ، ويبلغ طول شبكة الوديان للولاية 1938 كيلومتراً ، منها 889 كم للوديان الدائمة و 1049 كيلومتر للوديان المتقطعة ، والوديان الرئيسية هي: واد الطويل، العابد، مينا ، ونهر واصل.

كما تحتوي الولاية على 43 برج مائي بقدرة تخزين تقدر ب 14200 متر مكعب و 115 خزان مائي بقدرة استيعاب تقدر ب 117.785 متر مكعب تتوزع على شبكة المياه الصالحة للشرب يقدر طولها ب 1536 كم.[3]

---

[1] الدليل الاحصائي لولاية تيارت، فصل الفلاحة، 2018،

[2] مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت.

[3] احصائيات مقدمة من طرف مديرية الموارد المائية لولاية تيارت.

ب. الموارد المائية

❖ الجدول رقم (3-1) يوضح : الموارد المائية بالولاية

موارد المياه	
السدود	3
الأحواض المائية	19
عمليات الحفر	3055
الآبار	3130

❖ المصدر مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

ج. شبكة الطرقات

تحتوى ولاية تيارت على طرق وطنية بطول 646.1 كم وطرق ولائية بطول 684.5 كلم وطرق بلدية بطول 876 كلم بالإضافة إلى 48 منشاة فنية على الطرق الوطنية و 28 منشاة فنية على الطرق الولائية و08 منشاة فنية على الطرق البلدية .[2]

❖ الشكل رقم (3-2): شبكة الطرق بولاية تيارت

❖ المصدر وزارة الأشغال العمومية والنقل

[2] www.aaca.mtpt.gov.dz، 2020/05/25، سا10:11

- **ثالثا التوزيع العام للأراضي الفلاحية عبر تراب الولاية**

بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد[1] وبمقتضى القانون 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتضمن قانون الولاية[2]، فإن ولاية تيارت تضم 42 بلدية و 14 دائرة مقسمة على حسب المساحات وعدد السكان وأراضي صالحة للزراعة مبينة حسب الجدول التالي :

❖ **الجدول رقم (3-2) يوضح : التوزيع العام للأراضي والممتلكات حسب بلديات ولاية تيارت موقوفة إلى غاية2019/12/31**

البلدية	SAU المسالك والطرقات		عدد السكان 2018	لكل مقابل SAU 100 سكان (هكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة (هكتار)	عدد المزارع المستغلة (هكتار)	
	(هكتار) المساحة	المساحات المروية (هكتار)				إمتياز فلاحي	خاص
تيارت	6403,22	206	241000	2,66	9486,87	305	46
مجموع الدائرة	6403,22	206	241000	2,66	9486,87	305	46
الدحموني	12496	209,5	23744	52,63	13955,8	338	287
عين بوشقيف	12969	611,25	17990	72,09	13284	378	184
مجموع الدائرة	25465	820,75	41734	61,02	27239,8	716	471
مدروسة	10523	343	14064	74,82	21409	204	500
سيدي بختي	10073	347	8270	121,80	21371	131	570
ملاكو	18571	461	15022	123,63	20451,95	707	70
مجموع الدائرة	39167	1151	37356	104,85	63231,95	1042	1140
مغيلة	4100	14,5	3543	115,72	6342	42	454
سيدي الحسني	16683	96	9241	180,53	17283	334	490
السبيت	3200	30	1892	169,13	5356	261	261
مجموع الدائرة	23983	140,5	14676	163,42	28981	637	1205
السوقر	20519	572	94505	21,71	23129	399	283
الفايجة	12603	185,25	8127	155,08	108907	223	461
س عبد الغاني	20514	597	9868	207,88	41727	476	311
توسنينة	28048	1034	14173	197,90	28417	451	434
مجموع الدائرة	81684	2388,25	126673	64,48	202180	1549	1489
عين الذهب	27402	892,5	32400	84,57	140394	611	1124
شحيمة	24393	1150	7347	332,01	159309	1195	638
نعيمة	25441	888	7891	322,41	89843	549	625
مجموع الدائرة	77236	2930,5	47638	162,13	389546	2355	2387

[1] الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 1984/02/07، ص 139
[2] الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 2012/02/29، ص 05

قصر الشلالة	7707	827	66250	11,63	12429	308	296
سرقين	16589	1569	5542	299,33	35694	96	692
زمالة الأمير عبد القادر	21548	1838	23195	92,90	112968	71	900
مجموع الدائرة	45844	4234	94987	48,26	161091	475	1888
فرندة	14297	551	61769	23,15	40108	239	490
تاخمرت	20572	1884,75	39202	52,48	51373	369	1053
عين الحديد	24686	547	17911	137,83	43359	622	1397
مجموع الدائرة	59555	2982,75	118882	50,10	134840	1230	2940
الرحوية	23371	58	30961	75,49	23726	372	1049
قرطوفة	13141	99	7544	174,19	13935	365	397
مجموع الدائرة	36512	157	38505	94,82	37661	737	1446
عين كرمس	17155	597	21726	78,96	20834	229	244
سيدي عبد الرحمان	21262	2339,25	9795	217,07	99023,5	570	458
الرصفة	20925	73,5	6022	347,48	44413	407	321
مادنة	13618	382	3255	418,37	50236	205	291
مدريسة	24090	1050	17201	140,05	26068	642	293
مجموع الدائرة	97050	4441,75	57999	167,33	240574,5	2053	1607
مشرع الصفا	19834	401	17234	115,09	28795,69	148	467
الجيلالي بن عمار	6594	105	5557	118,66	15624	72	260
تاقدمت	6864	194	5113	134,25	12976	227	391
مجموع الدائرة	33292	700	27904	119,31	57395,69	447	1118
مهدية	13100	1113	36703	35,69	13121	432	122
السبعين	24600	3583,25	11778	208,86	24932	485	818
الناظورة	26045	876	8273	314,82	55114	518	520
عين دزاريت	13520	577	8847	152,82	13671	340	150
مجموع الدائرة	77265	6149,25	65601	117,78	106838	1775	1610
واد لييلي	14035	345	13670	102,67	18166	355	147
سيدي علي ملال	2292	264,75	7446	30,78	4587,41	63	260
تيدة	1931	96,5	3989	48,41	3003	9	52
مجموع الدائرة	18258	706,25	25105	72,73	25756,41	427	459
حمادية	14236	490	18011	79,04	14511	217	388
الرشايقة	47251	4993	24406	193,60	84354	978	1191
بوقارة	5524	380	7661	72,11	5844	289	215
مجموع الدائرة	67011	5863	50078	133,81	104709	1484	1794
مجموع الولاية	688725,22	32871	988138	69,70	1589531,22	15232	19600

❖ المصدر إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

❖ الجدول رقم (3-3) يمثل تقسيمات الأراضي الفلاحية ومساحاتها موقوفة إلى غاية2019/12/31

مساحة المنطقة بالهكتار	توزيع الأراضي	التعيين
946.72 674	أرض صالحة للزراعة	منطقة زراعية ذات فعالية
13778.5	المحاصيل الدائمة	
32871	منها مروية	
688725.22	المجموع(1)	الأراضي الصالحة للزراعة
420606	المجموع(2)	المسالك والطرق
1109331.22	(1 + 2)	المراعي والطرقات
154200	المجموع (3)	الغابات
326000	المجموع (4)	أراضي البرسيم
1589531.22	الأرض المستخدمة للزراعة 1+ 2 + 3 + 4	
415 473.78	المجموع (5)	الأراضي غير الزراعية الأخرى
2005005	المجموع 1 + 2 + 3 + 4 + 5	

❖ المصدر إحصائيات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

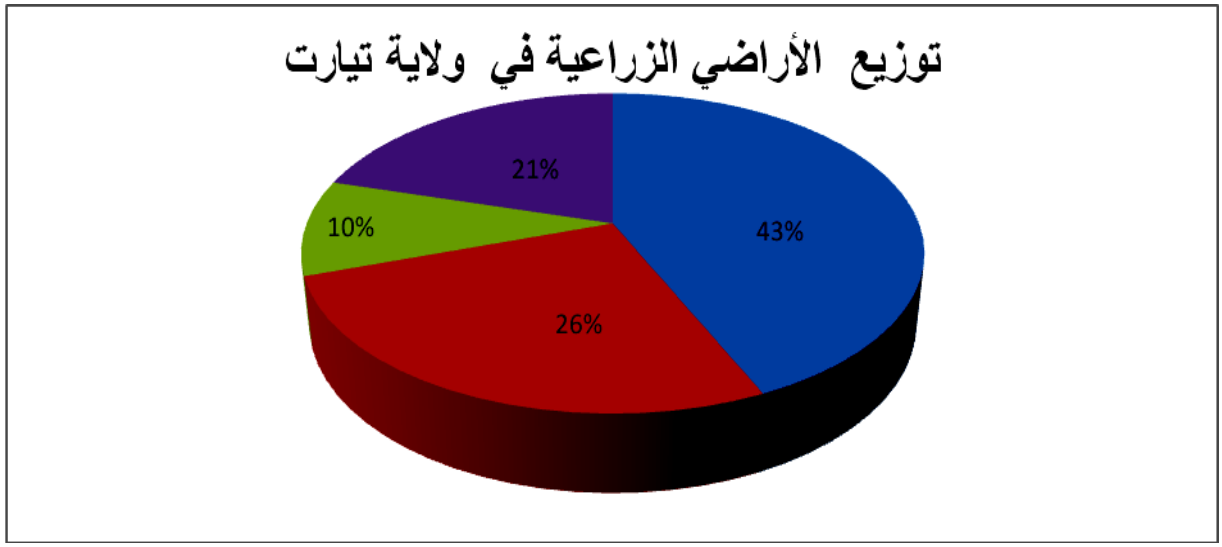

❖ شكل رقم (3-3) يمثل توزيع الأراضي الزراعية بولاية تيارت من إعداد الطالبين

❖ جدول رقم (3-4) يمثل مساحات الأراضي بحسب معطيات مديرية المصالح القلاحية لولاية تيارت

نوعية الأراضي	مساحة الأراضي بالهكتار
الأراضي الغابية ST	2005005
الأراضي الصالحة للزراعة SAT	1589531.22
المسالك والطرقات SAU	688725.22
أراضي مروية Irriguée	32871

❖ الشكل البياني رقم (3-4): يوضح توزيع المساحات الزراعية

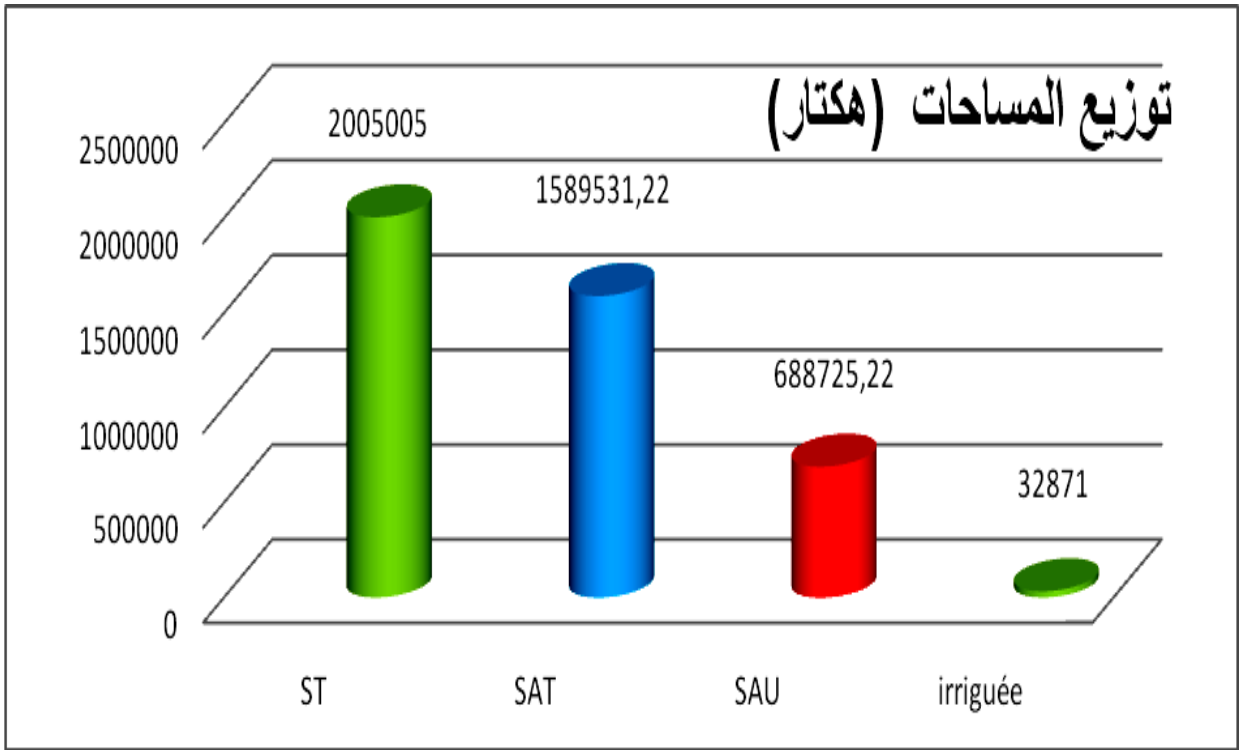

❖ المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

❖ القدرات التخزينية من الحبوب والطاقات التخزينية في حال الحاجة للولاية

من خلال الجدول أدناه نلاحظ ان ولاية تيارت تتوفر على مخزون معتبر من الحبوب بمجموع يقدرب 2454000 قنطار من الحبوب موزعة عبر أهم مناطق للتخزين وهي تيارت وفرندة ومهدية بالإضافة إلى طاقة إستعابية جيدة من التخزين في حالال الحاجة يمثل 520000 قنطار مما يؤهلها لتصبح ولاية رائدة في مجال إنتاج وتخزين الحبوب.

❖ جول رقم (3-5) يوضح سعات تخزين الحبوب بالقنطار عبر تراب الولاية

تعاونيات الحبوب والخضرالجافة CCLS	عدد البلديات	عدد نقاط الجمع	سعات التخزين بالقنطار	
			سعة التخزين CCLS	الطاقة الإستعابية للتخزين في حال الحاجة
تيارت	9	16	1005000	200،000
فرندة	8	10	707000	70000
مهدية	8	12	742000	250،000
المجموع	25	38	2454000	520000

❖ المصدر معطيات مقدمة من مصالح مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

المطلب الثاني: الموارد البشرية و مراكز ومعاهد الولاية في القطاع الفلاحي

- **ثانيا الموارد البشرية:** تزخر الولاية بالطاقات البشرية، اذا يقدر عدد السكان بـ 988.139 نسمة ، مقسمة الى 498.649 ذكور ، و 489.490 اناث ، حيث يقطن 168.082 نسمة في المناطق الريفية اي ما نسبته 17% من عدد السكان الكلي وهذا حسب احصائيات 2018،[1]

الوحدة : 1 نسمة **الجدول رقم (3-6): تقسيم السكان حسب المدينة والريف لسنة 2018 لولاية تيارت**

الدوائر	سكان المدينة	النسبة المئوية لسكان المدينة	سكان الريف	النسبة المئوية لسكان الريف	المجموع الكلي
تيارت	238 590	99	2 410	1	241 000
الدحموني	33 716	81	8 018	19	41 734
مدغوسة	29 949	80	7 407	20	37 356
مغيلة	8 111	55	6 566	45	14 677
السوقر	96 609	76	30 064	24	126 673
عين الذهب	31 849	67	15 789	33	47 639
قصر الشلالة	81 814	86	13 173	14	94 987
فرندة	107 274	90	11 608	10	118 882
الرحوية	27 216	71	11 289	29	38 505
عين كرمس	43 349	75	14 649	25	57 999
مشرع الصفا	22 136	79	5 769	21	27 905
مهدية	52 153	79	13 448	21	65 601
حمادية	30 010	60	20 068	40	50 078
واد ليلي	17 282	69	7 823	31	25 105
المجموع	**820 057**	**83**	**168 082**	**17**	**988 139**

❖ **المصدر من إعداد الطالبين اعتمادا على المرسوم التنفيذي.**

ومن أجل التكوين الحسن وقصد ضمان نتائج ايجابية في القطاع الفلاحي، قامت الولاية على توفير فروع لعدة مراكز ومعاهد بحث وتكوين متخصصة في مجال الفلاحة تتمثل في:

- المعهد التقني للزراعات الواسعة **ITGC** ببلدية السبعين
- المركز الوطني لاعتماد ومراقبة البذور والنباتات **CNCC** ببلدية تيارت
- المركز الوطني للتلقيح الصناعي والتحسين الوراثي **CNIAAG** ببلدية تيارت.
- المعهد الوطني لتربية الحيوانات **ITELV** ببلدية قصر الشلالة.

[1] احصائيات مقدمة من طرف مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية تيارت.

- مختبر تحسين بذور البطاطس ببلدية السبعين.
- المعهد التقني لزراعة أشجار الفواكه والكروم **ITAFV** ببلدية مهدية.
- المعهد العالي للري وتصريف التربة **INSID** ببلدية قصر الشلالة.
- المحافظة السامية لتطوير السهوب **HCDS** ببلدية عين الذهب.[1]

المطلب الثالث: المصالح الفلاحية للولاية

أنشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90- 195 المؤرخ في 23 يونيو 1990 وتقوم بتطوير المصالح الفلاحية في الولاية وتنفيذ جميع التدابير التي من شانها تأطير النشاطات الفلاحية في اتجاه تنمية الطاقات الموجودة، وتكلف بهذه الصفة، بمايلي:

- السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي.
- ضماتن تفتيش النشاطات البيطرية والصحة النباتية ومراقبتها.
- تنظيم سير حملات المحاربة ذات المصلحة الوطنية ومراقبتها.
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة
- استعمال الادوات والتدابير التي تتطلبها سياسة الحفاظ على الاراضي الفلاحية والزراعية الغابية والرعوية.
- وضع وسائل الاحصائيات الفلاحية وتطويرها وضبطها واعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بانتظام.
- اقتراح جميع التدابير أو الاعمال الضرورية لاعداد أدوات التنظيم والسهر على تنفيذ التدابير المقررة.
- تحديد اهداف التنمية الفلاحية في الولاية والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك.
- الحث على ترقية الاستثمار الفلاحي.[2]

وهي تضم 05 مصالح و12 مكتب موزعة كالتالي:

1) مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات وتضم 03 مكاتب:
   - مكتب الاستصلاح والتنظيم العقاري.
   - مكتب ترقية الاستثمارات ومتابعة المشاريع
   - مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية
2) مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية وتضم 02 مكتبين :

[1] معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

[2] الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 1990/07/28، ص 871

- مكتب الاحصائيات الفلاحية.
- مكتب التحقيقات الاقتصادية.

3) مصلحة المفتشيات البيطرية والصحية النباتية وتضم 02 مكتبين :

- مكتب المفتشية البيطرية.
- مكتب مفتشية الصحة النباتية

4) مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني وتضم 03 مكاتب :

- مكتب النتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية
- مكتب التكوين والتحسين والتشغيل الفلاحي والارشاد
- مكتب التنظيم والتقييس.

5) مصلحة ادارة الوسائل وتضم 02 مكتبين :

- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين.
- مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.

أضف الى ذلك، فالمديرية مدعمة بإطارات أخرى متمثلة في :

- 08 مستشارين تقنيين في الفلاحة.
- 03 مكلفين ببرنامج الارشاد الفلاحي.
- 02 خبيرين في الزراعة.

ومن أجل التقرب اكثر من الفلاحين والمزارعين استوجب وضع 14 قسما فرعيا موزعة عبر كل دوائر الولاية يضم مكتب الاحصائيات والتحقيقات ، ومكتب دعم الانتاج.[1]

- **معالجة الملفات من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**
  - ✓ عدد الملفات المقدمة : 31162 ملف منهم 105 ملف جديد في 2019
  - ✓ عدد الملفات المعتمدة : 17156 ملف منهم 53 ملف جديد في 2019
  - ✓ مقدار المنح والمساعدات الممنوحة بقيمة (10[3]) بقيمة 21.733.794 دج بما في ذلك 141.189 دج في سنة 2019

[1] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1991/03/25 المتضمن شروط التعيين في المناصب العليا للمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

المبحث الثاني : السياسات التمويلية المتبعة بالولاية ومساهمتها في التنمية المحلية

باعتبار القطاع الزراعي من اهم القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، فإن الدولة بصفتها وصية على هذا القطاع عمدت الى احداث قروض تمويلية، منها ماهو متبع في ولاية تيارت حيث سيتم التطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الاول: قرض التحدي

- **اولا تعريفه** : هو قرض استثماري مدعم يمنح من اجل تربية المواشي و لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة ، سواء تلك المملوكة للخواص او تلك التابعة لأملاك الدولة، يوجه هذا القرض الى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في اطار الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وقد حددت قيمته ب 01 مليون دينار جزائري للهكتار فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية، وبشان خصوصيات القرض فان اجال التسديد متوسطة الاجل اذا تصل الى 07 سنوات وتمتد الى غاية 15 سنة، وذلك بدون فائدة للسنوات الثلاثة الأولى لتحدد النسبة 01% بداية من العام الرابع، وترتفع الى 3 % في العامين السادس والسابع من عمر المشروع، وسيكون بإمكان الاشخاص المعنويين والطبيعيين الاستفادة من القرض بشرط ان يكونوا حائزين على دفتر الاعباء صادر عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وان يكون ذلك في اطار ملكية خاصة او في اطار تنازل.

❖ **الملف المطلوب للاستفادة من قرض التحدي:**

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلادية اصلية.
- نسخة من بطاقة الهوية .
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- بطاقة او شهادة فلاح.
- عقد ملكية او قرار امتياز.
- الفواتير النموذجية.
- قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده.
- رخصة البناء للمنشات المراد انجازها داخل المستثمرة.
- الاعتماد الصحي بالنسبة لحظائر الدواجن والمواشي المراد انشاؤها.

- رخصة مصالح الري لحفر الابار في حالة ما اذا كان هذا الاخير ضروري.[1]

❖ **المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:**

أ- فيما يتعلق باشغال التهيئة وحماية الاراضي:

- الصرف والتطهير
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة
- وضع مصدّات الرياح
- التعديل
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية
- فتح الأراضي الفلاحية
- جلب الطاقة الكهربائية

ب- عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة
- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار
- إنجاز أحواض لتخزين المياه.
- تجهيز مضخات المياه.
- إنشاء شبكات توزيع المياه.
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف.
- تصليح المضخات الموجهة للإستعمال الفلاحي.

ت- وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية".
- الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية.
- قلع النباتات التي عمّرت طويلا.
- عمليات تطعيم النباتات.
- اقتناء العتاد الفلاحي.
- اقتناء وسائل النقل الخاصة.
- اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

[1] ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة خميس مليانة، 2017،ص 42.

ث إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:

- إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع.
- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية.
- بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.[1]

- **ثانيا عدد المستفيدين من قرض التحدي:**

جدول رقم (3- 7): قروض "التحدي" الممنوحة خلال الفترة (2013-2018) لولاية تيارت

الوحدة: دينار جزائري

السنة	عدد المستفدين	مبلغ الاستثمار10 [6]
2013	26	**75.800.000**
2014	86	**332.100.000**
2015	92	**228.720.000**
2016	121	**309.395.000**
2017	68	**437.221.000**
2018	84	**689.000.000**

❖ **المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

من خلال الجدول نلاحظ ان 2013 هي سنة انشاء هذه الصيغة الجديدة من القروض لتمويل المشاريع الفلاحية حيث كان الاقبال ضعيفا مقارنة بالسنوات الموالية، حيث بلغ عدد المستفدين 26 بمبلغ استثماري قدر بـ : 75.800.000دج، وبلغ ذروته سنة 2016 بـ: 121 مستفيدا بمبلغ استثماري قدره 309.395.000دج وهذا راجع الى التحفيز عن طريق عمليات الارشاد الفلاحي والتكوين المتبعة من طرف الدولة، زد على ذلك تخصيص أكثر من 1500 مليار دج خلال الخماسي 2015-2019.

1 وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية « BADR »

الشكل رقم (3-5): مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض التحدي خلال الفترة 2013-2018 لولاية تيارت

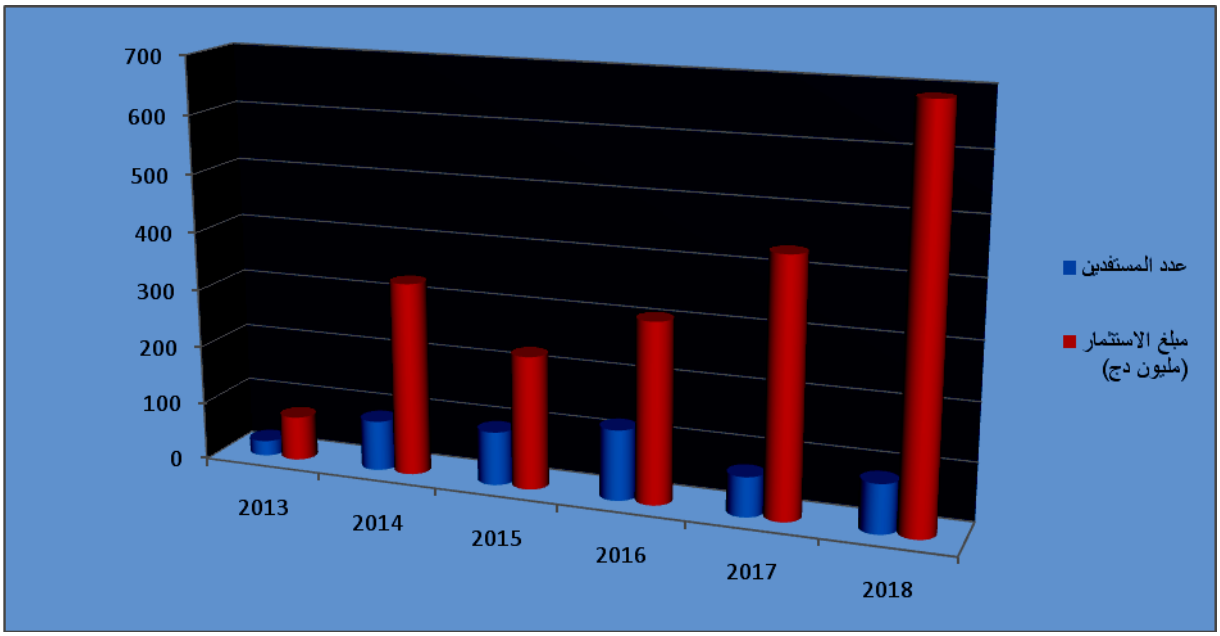

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**

مع العلم ان خلال الفترة اربعة الاشهر الاولى من سنة 2019 بلغ 28 مستفيد بمبلغ استثمار مقدر بـ: 224.321.000 دج.

❖ المطلب الثاني: القرض الرفيق

اولا. تعريفه: يعد من افضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الزراعي ، حيث يعتبر قرضا موسميا يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة، ويشمل هذا القرض نشاط الزراعة بشتى انواعها (حبوب، خضر، فواكه) ونشاط تربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، ونشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات ، فيديراليات او وحدات مصالح فلاحية، وعن المجالات الاستثمارية التي يشملها القرض الذي اختير له اسم "الرفيق" ليكون أحسن رفيق للفلاح، يشير البيان الى اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية من بذور وشتائل، أسمدة ومواد صحية نباتية بالإضافة الى اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات من أعلاف ووسائل الشرب الخاصة بتربية مختلف الأصناف من الحيوانات، ومنتجات أدوية بيطرية، مع مساعدة كل الصناعيين في المجال الفلاحي باقتناء التجهيزات الضرورية لتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ووسائل تحسين نظام السقي من خلال الاقتصاد في المياه، اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار، بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية

وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة القبب، مع مساعدة كل من ينوي تهيئة الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض[1].

❖ **الملف المطلوب للاستفادة من قرض الرفيق:**

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلاد اصلية.
- شهادة اقامة.
- نسخة من بطاقة الهوية.
- بطاقة او شهادة فلاح.
- بيان يثبت حق الانتفاع او ملكية للمستثمرة.
- الفواتير النموذجية.
- طاقة تعريفية للمستثمرة.
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان.

❖ **الشروط المطلوبة للاستفادة من القرض الرفيق:** فقد تقرر إعتماد ثلاثة شروط للفلاح أو المربي الراغب في الاستفادة من هذا النوع الجديد من التمويل ويتعلق الأمر بأن يلتزم المستفيد من "قرض الرفيق" بتسديده في أجل لا يتجاوز سنة واحدة على أن يتمتع صاحب القرض من حق تكفل الوزارة بدفع الفوائد بدلا عنه، وكذا الحصول على قرض ثاني في السنة الموالية بنفس الشروط. وفي حالة عجز الفلاح أو الموال عن تسديد القرض الذي عليه عند نهاية المهلة والتي قد تمدد بستة أشهر إضافية في حالة الظروف القاهرة مثل الجفاف أو الفيضانات، سيفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوصالفوائد المترتبة على القرض ولن يستفيد المتأخرون من قروض جديدة.

[1] ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 42

ثانيا. عدد المستفدين من قرض الرفيق:

جدول رقم (3-8): قروض "الرفيق" الممنوحة خلال الفترة (2010-2018) لولاية تيارت الوحدة: دج

السنة	عدد المستفدين	المبلغ
2010	1358	**308.250.000**
2011	1078	**294.620.000**
2012	1129	**382.192.000**
2013	1153	**451.000.000**
2014	1647	**542.000.000**
2015	1708	**577.000.000**
2016	1528	**648.000.000**
2017	1149	**521.650.000**
2018	1233	**604.800.000**
2019 الى غاية 04/30	1449	**858.700.000**

❖ **المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المستفدين من هذا القرض ثابت نوعا ما ، مما يفسر سلاسة اجراءات المنح ، غير ان مبلغ الاستثمار في تزايد مستمر حيث بلغ 858.700.000 دج خلال اربعة الاشهر الاولى من سنة 2019.

الشكل رقم (3-6): مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض الرفيق خلال الفترة 2010-2019

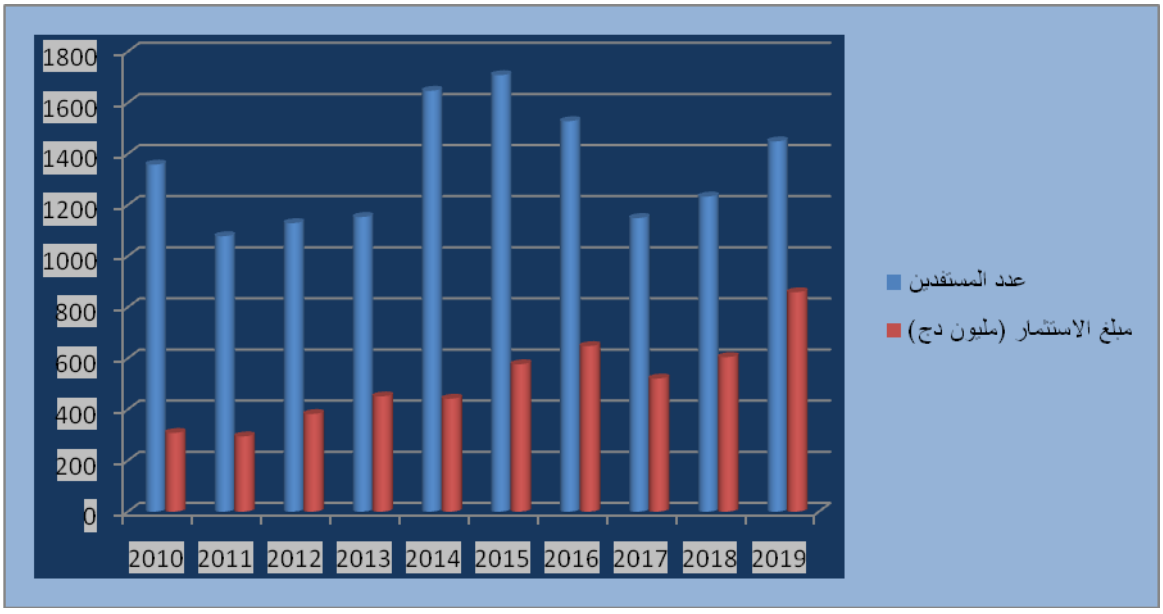

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**

المطلب الثالث: قروض الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

اولا. تعريفه : في اطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بانشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، يمول البنك في اطار هاته البرامج انشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء المملوكة للخواص او تلك التابعة للاملاك الخاصة للدولة، وقدرت مدة القرض من 5 سنوات الى 8 سنوات من ضمنها مدة التاجيل، لايسدد خلالها المستفيد لا راس المال ولا الفائدة، ويبدا احتساب مدة 8 سنوات بعد حصول المعني على اخر صك بنكي لانجاز مشروعه، ثم بعد ذاك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية «ANSEJ- CNAC» بدون فوائد من تسديد القرض مما يجعل مدة القرض 13 سنة.

❖ **المشاريع المؤهلة للاستفادة من القرض:**

- اشغال تحضير تهيئة وحماية الاراضي.
- تطوير السقي الفلاحي.
- انشاء، تجهيز، عصرنة المستثمرات الفلاحية.
- تدعيم قدرات الانتاج.
- تثمين المنتوجات الفلاحية وتربية المواشي.
- حماية وتطوير الثروة الحيوانية.
- اقتناء عوامل ووسائل الانتاج.
- انجاز المنشات بتخزين، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.
- الانتاج الحرفي.

❖ **الملف المطلوب للاستفادة من القرض:**

- نسخة من شهادة الدبلوم أو المؤهل المهني أو أي وثيقة أخرى تشهد بالمعرفة
- نسخة واحدة من قسيمة المؤهل المهني.
- بطاقتي إقامة.
- الألتزام بخلق 03 فرص عمل دائمة بما في ذلك المستثمر المعني في الشركة عندما يكون عمر المسير أكثر من سنة 35 وأقل من أو يساوي 40 سنة في وقت تقديم النموذج.
- نسخة من وثيقة التسجيل المحدثة ، الصادرة عن خدمات وكالة التتشغيل بولاية المعني كطالب للعمل
- فاتورة شكلية للمعدات (بجميع الضرائب المدرجة) ورأس المال العامل.

- فاتورة أولية للتأمين متعدد المخاطرأو تأمين جميع المخاطر للمعدات وجميع الضرائب الشاملة TTC.
- تقدير ميزانية تهيئة المبنى (بما في ذلك جميع الضرائب) إن وجدت.
- نسخة من عقد المستثمر،المورد الذي تم استكماله وتوقيعه من قبل الطرفين[1].

ثانيا. عدد المستفدين من قروض ANSEJ-ANGEM-CNAC

جدول رقم(3-9): قروض "ANSEJ-ANGEM-CNAC" الممنوحة خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	ANSEJ		ANGEM		CNAC	
	المستفدين	المبلغ	المستفدين	المبلغ	المستفدين	المبلغ
2010	229	958 000 000,00	60	24.500.000	210	**559.760.000**
2011	392	1 196 000 000,00	58	21.650.000	296	**692.930.000**
2012	679	1 616 000 000,00	134	47.334.000	445	**911.880.000**
2013	324	1 187 000 000,00	61	26.286.000	241	**537.565.000**
2014	439	1 831 000 000,00	278	135.700.000	130	**336.485.000**
2015	457	2 108 000 000,00	74	35.570.000	238	**673.575.000**
2016	66	313 800 000,00	41	234.339.000	27	**80.814.000**
2017	105	555 000 000,00	23	13.242.000	27	**89.930.000**
2018	210	1 214 000 000,00	26	16.550.000	75	**272.685.000**
2019	28	138 780 000,00	13	7.970.000	68	**333.350.000**

❖ **المصدر: معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR**

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المستفدين من القروض التمويلية في ميدان الفلاحة عبر جهاز ANSEJ يتصدر عدد المستفدين مقارنة بالأجهزة الاخرى (CNAC.ANGEM) ، وباعتبار هذا الجهاز موجه لفئة الشباب (18-35 سنة) يتضح لنا ان هاته الفئة لها اهتمام بمجال الفلاحة ، حيث بلغ عدد المستفدين 2929 خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية افريل 2019.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة

الشكل رقم (3-7): مقارنة عدد مستفدي اجهزةANSEJ-ANGEM-CNAC

خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية افريل 2019

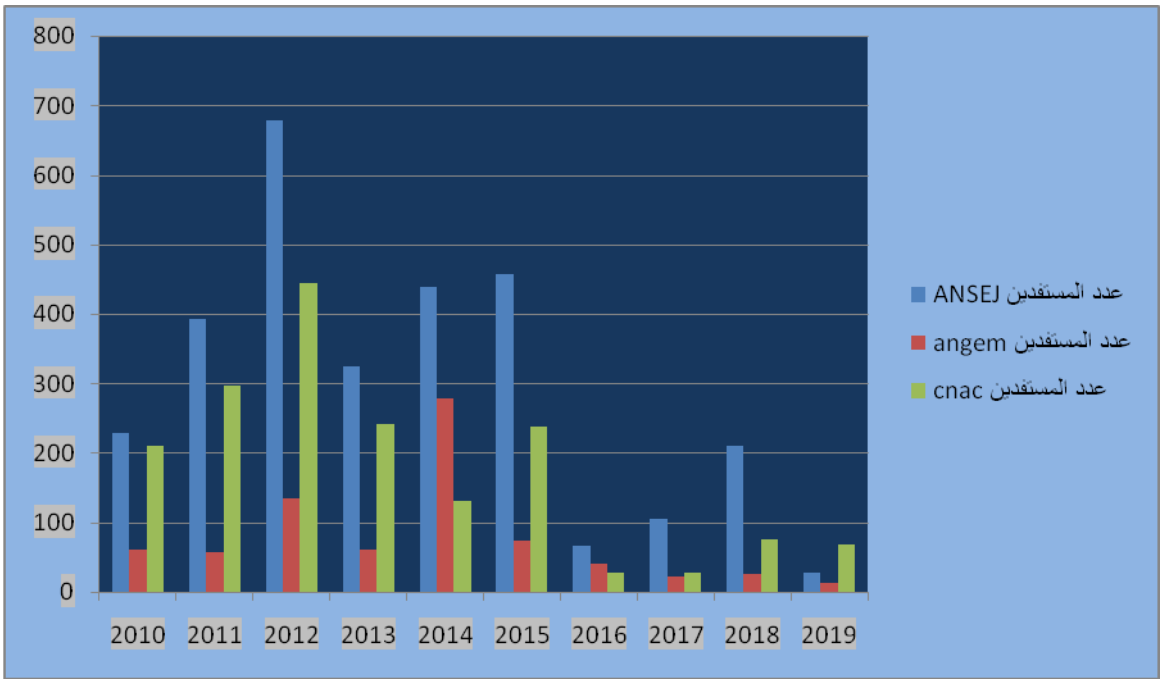

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا المعطيات المقدمة من الوكلات**

الشكل رقم (3-8): مقارنة مبالغ الاستثمارلاجهزةANSEJ-ANGEM-CNAC

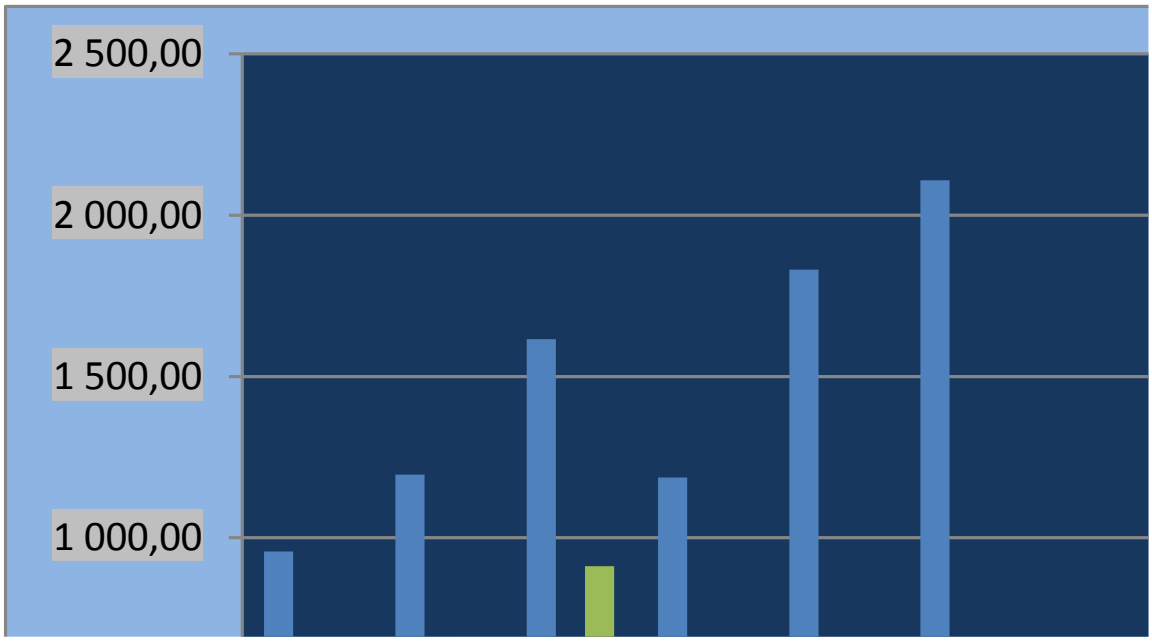

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-5)**

❖ **تدابير الدعم الفلاحي :**

زيادة على السياسات التمويلية المذكورة اعلاه، اقرت الدولة عدة اجراءات لدعم القطاع الفلاحي نذكر منها:

– اعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية.

– دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب.

– دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل).

– تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجارالمثمرة)

– تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد "الزراعية – الغذائية" من الرسوم الجمركية عند الإستيراد.

– إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.

– تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر.

– إخضاع المنتجات الأتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7٪ وهي مبيدات الحشرات و الفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛ والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.

– الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.

– تطبيق معدل تخفيض قدره 7٪ من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للإستهلاك.

المبحث الثالث: النموذج التنموي المحلي للقطاع الزراعي بالولاية

اشتهرت ولاية تيارت بطابعها الرعوي وانتاجها الزراعي الوفير وتنوع محاصيلها وقدرتها على الانتاج الذي يغطي احتياجات السكان، مما يمكنها من تغطية حاجيات لبعض الولايات المجاورة من المنتجات الزراعية لكن هذا الانتاج يتصف بالتذبذب و عدم الاستقرار، الا انه يتجه نحو الزيادة و التطور في السنوات الاخيرة وهذا ما سنتطرق اليه

المطلب الاول : شعبة الحبوب، البقول الجافة و الخضرو الفواكه

- **اولا شعبة الحبوب والعلف:** تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في المساهمة المحلية، وذلك خلال الفترة 2010–2018 كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-10): تطور انتاج الحبوب والاعلاف في الفترة 2010-2018 الوحدة: القنطار

السنة المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
شعبة الحبوب									
القمح الصلب	1659742	1010395	2.280.600	2127500	1579000	1770600	1150000	1904000	2488000
القمح اللين	1195480	480500	1.280.400	1070500	480700	630000	312000	500000	847410
الشعير	1516939	444344	1.650.000	2743000	850000	989400	1155400	1115200	2350000
الشوفان	201430	70262	149.000	182220	90300	80000	124200	80800	129184
شعبة العلف									
العلف الجاف	2135000	1050000	1502900	1524600	746600	501400	2002520	519200	1325478
العلف اللين	590000	314300	372555	475400	203400	166800	276010	176000	380000

❖ المصدر: من الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

و قد ارتأينا دراسة نتائج المواسم الثلاث الاخيرة وهذا لتوفر المعلومات الخاصة بالانتاج والمساحة والمردودية ،حيث نلاحظ تطور المساحة والانتاج مما نتج عنه مردود مرتفع خلال الفترة ، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): كمية الانتاج بشعبة الحبوب الوحدة: القنطار

المنتوج	2016-2015			2017-2016			2018-2017		
	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)
شعبة الحبوب									
القمح الصلب	65575	1150000	17,53	121667	1904000	15,64	133838	2488000	18,58
القمح اللين	30300	312000	10,29	48000	500000	10,41	63987	847410	13,24
الشعير	87573	1155400	13,19	106212	1115200	10,49	137968	2350000	17,03
الشوفان	10083	124200	12,31	8080	80800	10	9293,5	129184	13,90
شعبة العلف									
العلف الجاف	87417	2002520	22.90	25960	519200	20	26524	1325478	49.97
العلف اللين	8124	276010	33.97	8000	176000	22	7000	380000	54.28

❖ المصدر: معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من الجدول رقم (3-11) نلاحظ ان انتاج القمح الصلب تضاعف ما بين موسم (2015-2016) وموسم (2017-2018) ليصل الى 2.488.000 قنطار وهذا بسبب تضاعف مساحة الانتاج لتصل في موسم (2017-2018) الى 133.838 هكتار، بينما بلغت نسبة انتاج القمح اللين 270% مقارنة مابين نفس الفترتين وشهد الشعير نفس الوتيرة بنسبة ارتفاع 203% ، أما بالنسبة للعلف فقد شهد الموسم (2016-2017) انخفاضا في الانتاج مقارنة مع المواسم الاخرى حيث بلغت الانتاج 25% بالنسبة لقيمة انتاج موسم (2015-2016)، وجدير بالذكر ان هذا المردود ينعكس بالايجاب على شبعة الانتاج الحيواني.

وحسب القائمين على القطاع بالولاية، فإن شعبة الحبوب ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي وهذا ما تصبوا اليه السياسات الزراعية التي سطرتها الدولة.

- **ثانيا شعبة الحبوب الجافة**

شعبة الحبوب الجافة تتمثل في إنتاج الحمص، العدس والفاصولياء،..... إلخ والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-12): تطور انتاج الحبوب الجافة في الفترة 2010-2018

الوحدة: القنطار

السنة المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحمص	1010	474.40	812	1600	850	1700	2215	2800	2435
العدس	1910	1320	2000	5740	300	1400	46600	105000	76500
الفاصولياء	6000	4500	3000	-	500	360	-	44	-

❖ **المصدر: من الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

وقد قمنا بدارسة تحليلية للمواسم الثلاثة الاخيرة من حيث الانتاج، المساحة والمردودية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3-13): كمية انتاج الحبوب الجافة

المنتوج	2016-2015			2017-2016			2018-2017		
	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)
الحمص	342	2215	6.47	515	2800	5.41	399	2435	6.10
العدس	4400	46600	10.59	9650	105000	10.88	10226	76500	7.48
الفاصولياء	-	-	-	20	44	2.2	-	-	-

❖ **المصدر: معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

من الجدول رقم (3-13) نلاحظ ان انتاج مادة الحمص شهد ارتفاع محسوس في موسم (2016-2017) بعد ان استقر في الموسم الاخير بمحصول قدر بـ 2435 قنطار بمعدل مردودية 6.10 قنطار/هكتار هذا يدل على ان التراجع في استغلال مساحة اكبر لا يعني بالضرورة تسجيل مردودية اكبر وهذا راجع لاستخدام التقنيات الحديثة كالرش المحوري وانتقاء البذور.

- **ثالثا شعبة الخضر والفواكه**

تحضى هذه الشعبة بمكانة خاصة في التنمية المحلية لما لها من أهمية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وإنشاء مناصب شغل وهذا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14) : تطور انتاج الخضر والفواكه **الوحدة: القنطار**

السنة المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
شعبة الخضر									
خضر	3564200	3608010	3498614	4190169	3718183	4154600	4236515	4174272	4299161
منها: طماطم	157500	143500	81000	78400	84000	90000	98000	95980	63000
بطاطس	1300350	1331500	1342774	1498369	1451643	1507700	1584500	1469312	1611891
شبعة الفواكه									
المشمش	25655	40545	25440	25440	20000	31800	19875	19000	22040
تفاح	119790	207700	217750	195000	182200	144540	140000	140800	104000
اللوز	9660	8855	9700	8050	8050	21735	24200	16100	11700
العنب	22290	24800	26500	24000	22000	40200	32000	31800	42500
الزيتون	32850	48750	43200	35500	37700	37700	47600	47600	54800
اخرى	133357	189002	179278	151510	150374	157282	140327	134965	128822

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

قمنا بدارسة تحليلية للمواسم الثلاثة الاخيرة من حيث الانتاج، المساحة والمردودية وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(3-15): كمية انتاج الخضروالفواكه

المنتوج	2016-2015			2017-2016			2018-2017		
	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)
شعبة الخضر									
خضر منها:	12971	4236515	326.61	13455	4174272	310.23	13227	4299161	325.03
الطماطم	350	98000	280	350.5	95980	350	220	63000	286.36
البطاطس	5749	1584500	275.61	5363.5	1469312	273.95	5257	1611891	306.62
شبعة الفواكه									
المشمش	2487	19875	25	2491.5	19000	23.90	1163	22040	20
تفاح	3223	140000	43.58	3194	140800	44.24	2375	104000	52
اللوز	3092	24200	30.06	3094	16100	20	1032	11700	13
العنب	1028	32000	60.37	1029	31800	60	561	42500	80.18
الزيتون	8714	47600	17.12	8923	47600	17.12	4849	54800	15.80
اخرى	7586	140327	37	7579	134965	35.75	3966	128822	37.36

❖ **المصدر: معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

من خلال الجدول رقم (3-15)، نلاحظ انخفاض في انتاج مادة الطماطم من 98000 قنطار في موسم (2016-2015) الى 63000 قنطار في موسم (2018-2017) وهذا راجع لتقلص المساحة المستغلة لإنتاج هذه المادة، أما فيما يخص انتاج مادة البطاطس فقد عرف تذبذب طفيف مع استقرار مردودية الانتاج.

اما بالنسبة لشعبة الفواكه فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في الانتاج ما عدا مادتي التفاح واللوز فقد عرفت انخفاضا سببه تقلص المساحة المغروسة ادى الى انخفاض مردودية الهكتار المغروس لأشجار اللوز.

- **رابعا مجمل القدرات الإنتاجية الزراعية للولاية في مجال المحاصيل العشبية**

الجدول التالي يوضح ملخص عام للقدرات الإجمالية ومقارنة عامة للمواسم الثلاث المتتالية للسنوات 2016-2017، 2017-2018،2018-2019 التي تخص إنتاج المحاصيل العشبية لولاية تيارت

❖ **جدول (3-16) يوضح بالقنطار تطور إنتاج المحاصيل العشبية** [1]

التعيين	2016 - 2017			2017-2018			2018-2019		
	المساحة	إنتاج	المردودية	المساحة	إنتاج	المردودية	المساحة	إنتاج	المردودية
الحبوب									
- القمح القاسي	121667	1904000	*16*	133837.5	2،488،000	*18.59*	128223	1987900	*15.50*
- قمح ليّن	48000	500000	*10*	63987	847410	*13.24*	49638	471600	*9.50*
- شعير	106212	1115200	*10*	137968	2350000	*17.03*	114482.5	1135999.96	*9.92*
- الشوفان	8080	80800	*10*	9293.5	129184	*13.90*	7492	76200	*10.17*
محاصيل الخضر	13455	4174272	12971	13226.95	4299161.3	*325.03*	14126	5569892	*394.30*
- طماطم	350.5	95980	350	220	63000	*286.36*	220	66000	*300.00*
- منها أراضي	5363.5	1469312	5749	5256.95	1611891	*306.62*	6470	2323442	*359.11*
الخضروات المحفظة									
حمص	517	2800	*5*	399	2435	*6.10*	250	1800	*7.20*
- عدس	9650	105000	*11*	10226	76500	*7.48*	8190	56000	*6.84*
- فاصوليا	20	44	*2*	0	0	*0.00*	0	0	*0.00*
الأعلاف									
- جاف	25960	*519200*	*20*	26524	*1325478*	*49.97*	27478	*701134*	*25.52*
- أخضر	8000	*176000*	*22*	7000	*380000*	*54.29*	4870	*155840*	*32.00*
المجموع	*347275*	*10142608*	*19177*	*407938,9*	*13573059*	*1098,62*	*361439,5*	*12545807,96*	*1170,06*

❖ **المصدر إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

[1] معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح لفلاحية لولاية تيارت

المطلب الثاني : شعبة الانتاج الحيواني

أولا الثروة الحيوانية: تعتبر هاته الشعبة في ثروة لا يستهان بها بالولاية لاعتبارها منطقة رعوية الى حد ما، ضف الى ذلك ان غالبية سكانها يمتهنون تربية الاغنام والأبقار وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-17): تطور الثروة الحيوانية

الوحدة:الرأس

السنة الماشية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأغنام	1521107	1809684	2071424	2137563	2274030	2324350	2446209	2300756	2179348
منها خروف	814135	1030000	1211845	1202727	1387827	1443720	1647460	1677005	1541050
الأبقار	42400	43821	46468	48270	62376	71560	68317	55385	47159
منها الحلوب	23085	24283	26186	26500	31697	40830	39319	33005	27722
ماعز	150200	169100	223399	225000	193500	191250	219947	194876	183631
منها العنزة	80609	94600	114241	120000	122286	104000	129241	115431	109454
الدواجن									
منها دجاج اللحم	3334150	3228550	4574813	3837060	4328753	5202400	5550100	5778025	6330443
دجاج البيض	58750	67500	55845	77735	115156	94500	86124	100000	80700
ديك الرومي	132928	297035	340200	254110	190542	223000	321600	325000	338000
خلايا النحل	15696	15696	15750	8734	8067	7860	7622	7419	7977

❖ **المصدر: من الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-17) ان عدد الاغنام، الابقار والماعز عرف تطور ملحوظا خلال السنوات الستة الاولى وهذا نظرا لتحسن الظروف الطبيعية والتقنية أضف الى ذلك السياسات الزراعية المتبعة من طرف الدولة، إلا ان انتشار الامراض والأوبئة كالحمى القلاعية مثلا في السنوات الاخيرة أثر سلبا على الثروة الحيوانية مما أدى الى نقصها.

اما فيما يخص الدواجن فقد شهدت تضاعفا في اعدادها خصوصا دجاج اللحم الموجه للاستهلاك حيث بلغت نسبة تطوره خلال الفترة (2010-2018) ما يقارب 100% وقد عرفت تربية النحل اندثارا ملحوظا في عدد خلايا النحل الذي قدر بـ:7977 خلية نحل سنة 2018 بعدما كان يبلغ 15696 سنة 2010.

ثانيا الانتاج الحيواني : إن ولاية تيارت تملك ثروة حيوانية معتبرة فهذا يؤثر مباشرة في الانتاج الحيواني والذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18) : الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية

الوحدة: القنطار

السنة الانتاج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء (قنطار)	147000	150000	189298	228965	238012	266350	275943	311103	298923
منها:لحوم المواشي (قنطار)	104341	108775	150054	197889	205295	229660	236251	269588	265797
منها لحوم الأبقار (قنطار	27059	30219	28901	17971	19071	23430	27925	26894	20443
لحوم البيضاء (قنطار)	69935	-	122114	94003	95066	113700	117409	120505	134820
البيض (10^3 وحدة)	14100	14856	12349	15252	16691	22290	13687	18992	13936
العسل(كغ)	68000	72000	33835	34470	52728	52700	50400	32043	53982
الحليب (هكتولتر)	700000	750000	818440	909190	969260	1153200	1310964	1320920	1058943
الصوف (قنطار)	17000	17100	17761	21635	26992	21900	24843	24900	2584

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

من الجدول رقم (3-18) نلاحظ بان الكمية المنتجة من اللحوم الحمراء عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2010-2018) حيث بلغت ذروتها 311.103 قنطار سنة 2017، اما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء فقد عرف استقرار نسبي.

اما كمية المنتجات الحيوانية الاخرى على غرار البيض، العسل والصوف فقد عرفت تزايد متذبذب ما عدا كمية الحليب المنتجة فقد سجلت ارتفاع واضحا وقياسيا وهذا نظرا للطلب المتزايد على هذه المادة باعتبارها اساسية فقد بلغت 1.320.920 هكتولتر سنة 2017 والتي تغطي احتياجات سكان الولاية.

المطلب الثالث : معرفة مستوى معيشة الفلاح ومساهمة القطاع الفلاحي في إمتصاص البطالة بالولاية

- **أولا ومساهمة القطاع الفلاحي في إمتصاص البطالة بالولاية**

يعتبر التركيب العمري للقوة العاملة في احد العناصر الاساسية للجانب النوعي في جميع القطاعات، وذلك لاختلاف مردودية العمل حسب السن وتعتبر الفترة مابين **25-54** من عمر العامل الفترة الديناميكية، التي يكون فيها العامل في اوج طاقته البدنية والخبرة المهنية المكتسبة، كما هو مبين في الجدول:

❖ **الجدول رقم (3-19) : التركيب العمري النوعي**

الفئة العمرية(سنوات)	المجموع	الاناث	الذكور
00 – 04	103 992	50 527	53 464
05 – 09	88 922	43 909	45 013
10 – 14	101 428	49 960	51 469
15 – 19	110 308	54 511	55 797
20 – 24	109 199	54 583	54 616
25 – 29	98 947	49 366	49 581
30 – 34	75 575	38 094	37 482
35 – 39	65 823	33 369	32 454
40 – 44	56 115	28 447	27 668
45 – 49	45 781	22 953	22 828
50 – 54	36 120	17 569	18 551
55 – 59	26 977	13 255	13 722
60 – 64	17 378	8 688	8 690
65 – 69	17 866	8 365	9 501
70 – 74	14 266	6 764	7 502
75 – 79	10 584	4 828	5 755
80 – 84	5 069	2 387	2 683
85 فما فوق	3 788	1 914	1 874
المجموع	988 139	489 490	498 649

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية**

إن العدد الاجمالي للفئة الناشطة بلغ 309.096 نسمة ، منهم 280.522 نسمة كفئة عاملة، وعدد البطالين فقد بلغ 28.574 بطال اي بمعدل 9.24 % من اجمالي الفئة النشطة، و عدد طالبي العمل والشغل لسنة 2018 بلغ45.647 طالب عمل، منها 33.416 ذكور و 12.231 اناث.[1]

كما تم خلق 15.454 منصب شغل سنة 2018 موزعة على مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح ذلك:

❖ **الجدول رقم (3-20):المناصب المنشئة لسنة 2018 والموزعة حسب قطاع النشاط**

قطاع النشاط	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	المجموع
الهيئات العمومية باستثناء الوظيف العمومي	93	129	222
الفلاحة	0	11020	11020
الاشغال العمومية	384	80	464
التجارة	903	0	903
الصناعة	1016	0	1016
مشاريع التنمية القطاعية والمجتمعية	10	1746	1756
مشاريع التنمية البلدية	0	73	73
المجموع	2406	13048	15454

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الفلاحة يساهم بقدر كبير في انشاء مناصب شغل وان كانت مؤقتة حيث بلغت 11020 منصب شغل سنة 2018 ما يمثل 71% من اجمالي المناصب المنشأة لباقي القطاعات، وهذا راجع الى الرعاية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة من خلال عملية تمويل المشاريع ذات الطابع الفلاحي من أجل دعم وتحفيز الشباب للاقبال على هذا النشاط، وهنا تظهر القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في التنمية المحلية.

[1] احصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل

- **ثانيا معرفة مستوى معيشة الفلاح بولاية تيارت**

قصد معرفة ما يجنيه الفلاحون على مستوى إقليم ولاية تيارت من مداخيل وجب دراسة تكلفة الإنتاج لأهم المحاصيل الفلاحية وحجم الفوائد التي يحصلون عليها.

وقد إعتمد في هذه الدراسة على الميدان، والتواصل المباشر بالفلاحين وكذا ملاك الموازين المختصة في وزن شاحنات نقل الخضار نحو ولايات الوطن، إضافة إلى المعطيات الإحصائية من المصالح المختصة على غرار مديرية المصالح الفلاحية.

أ. التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا للهكتار

بحساب التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا وبما يجنيه الفلاح خلال فترة جني المحصول مبين في الجدول التالي: [1]

❖ **الجدول رقم (3-21):التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا للهكتار خلال ثلاثة أشهر**

التكاليف	المصاريف
الغيار	170.000.00دج
البذور	170.000.00دج
أسمدة	16.000.00دج
أدوية	20.000.00دج
يد عاملة	60.000.00دج
كهرباء	25.000.00دج
المجموع	461.000.00دج
المردود	240ق/هـ (كمتوسط)

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، ومجموعة من الفلاحين

إن تكلفة البطاطا للكيلوغرام الواحد هي حوالي 20 دج/ كلغ، بمعنى أن الفلاح لكي يحقق ربحا يعود عليه بالفائدة يجب أن يبيع بسعر يفوق 20 دج/ للكيلوغرام هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن الفلاحين عادة ما يبيعون منتجاتهم بالجملة وأسعار مبيعاتهم تتراوح في السوق الجملة تتراوح مابين 23دج إلى 30دج، أي أن الربح الصافي محدد بين 200.000.00- 240.00.00 دج للهكتار الواحد خلال 03 أشهر وهي مداخيل لا بأس بها حسب تصريحات الفلاحين.

[1] د ساعد محمد، السياسات التمويلية الفلاحية ومساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، إقليم ولاية تيارت نموذجا،مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر2019ص18-19

ب. التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم/الهكتار

وبحساب التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم لما يجنيه الفلاح خلال فترة جني المحصول وفق الجدول التالي:[1]

❖ **الجدول رقم (3-22):**التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم للهكتار خلال ثلاثة أشهر

التكاليف	المصاريف
الغيار	100.000.00دج
البذور	15.000.00دج
أسمدة	20.000.00دج
أدوية	20.000.00دج
يد عاملة	150.000.00دج
المجموع	600.000.00دج
المردود	300 ق/هـ (كمتوسط)

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، ومجموعة من الفلاحين

أي أن تكلفة إنتاج الطماطم للكيلوغرام هي 10دج، وأسعارها في سوق الجملة تتراوح بين 13 و20دج، أي أن الربح الصافي يكون بين: 90.000.00دج إلى 300.000.00دج. وهي مداخيل يستحسنها الفلاح.

[1] د ساعد محمد، السياسات التمويلية الفلاحية ومساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، إقليم ولاية تيارت نموذجا،مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر2019، ص18-19

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل نستطيع أن نقول إن ولاية تيارت بطابعها الرعوي وإنتاجها الزراعي الـوفير وتنوع محـاصيلها وقدرتـها على الإنتاج، إنعكس هذا على المستوى المحلي بأخذ ولاية تيارت نموذجا حيث تضاعف الإنتاج تقريبا على مستوى جميع الشعب الفلاحية وحققت الشعب الفلاحية مردودا لابأس به انعكس إيجابا على تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي على غرار شعبة الحبوب، الخضر، العلف، وأخيرا شعبة الإنتاج الحيواني كما استطاع القطاع الفلاحي من خلال التمويلات الفلاحية على توفير مناصب عمل لابأس بها على غرار بقية القطاعات الأخرى، وتحسين مستوى معيشة الفلاح بولاية تيارت بالإضافة إلى مساهمة القطاع في رفع معدلات التنمية المحلية بالولاية.

الخاتـمة العامة

الخاتمة العامة:

إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد، لخدمة الإقتصاد الوطني، شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع، وعدم ترك السوق الوطنية حكرا على المنتجات المستوردة أو المصدرة من قبل المستثمرين الأجانب، لجعل السوق الجزائرية موطنا لها وعليه يجب تدعيم هذا القطاع الإستراتجي بكل الوسائل المادية والبشرية، وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها الدفع بعجلة التنمية الزراعية المستديمة عن طريق إستخدام المؤهلات العلمية الحديثة في مجال الزراعة، والإستعمال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة .

لقد عرف قطاع الزراعة في الجزائر وثبة نوعية مع بداية الألفية الثالثة، حيث تم بداية وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي ركز على تطوير الانتاج الفلاحي والانتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة المساحة الزراعية، من خلال مجموعة من البرامج التي إهتمت بتكثيف الانتاج، التشجير، الاستصلاح، مكافحة التصحر وتطوير الزراعة الصحراوية، ثم تلاه برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي ركز على ترقية الفلاحة التي تقوم على المؤسسة والمستثمرات الفلاحية، وعلى تنمية ريفية مندمجة بتظافر جهود مختلف الفاعلين، من خلال برامج متنوعة تخص تكثيف الانتاج، البذور، السقي، والتنمية الريفية. حيث تم تحقيق العديد من النتائج الإيجابية.

إن هذه السياسة الفلاحية الجديدة على هذا المستوى، هي فكرة قوية إذا نجحت في الإنتقال من نظام الإنتاج الإستهلاكي نحو التصدير من فلاح منتج إلى فلاح منتج ومصدر، هذه الفكرة الجديدة هدفها هو محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن بين الإنتاج و الإستهلاك حيث أن الجزائر تسخر بالموارد الطبيعية البشرية، المادية والمالية التي تؤهلها أن تكون في مصاف الدول المتقدمة، بحيث على 238 مليون هكتار وهي المساحة الجزائر نجد منها 40 مليون هكتار يمكن لها أن تأتي مردود زراعي، والمساحة الزراعية المستغلة لا تمثل سوى 5،7 مليون هكتار بالإضافة إلى العامل البشري وهو الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الزراعي ولكن هذه الطاقة الشبانية العاملة تحتاج إلى تكوين وتأهيل فلماذا لا ننتج يد عاملة ذات كفاءة و مستوى علمي عالي كما هو الحال في الدول المتقدمة (فنحن حقيقة نجهل مايمكن أن تعوده علينا الفلاحة من خيرات وخاصة حينما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي).

حيث يمكن للدولة الجزائرية تعزيز أمنها الغذائي وتقليص فاتورة الواردات وزيادة نسبة الصادرات من المنتوجات الفلاحية، ولكن بتجاوز العقبات والعراقيل التي تحول دون أخذ القطاع الزراعي المكانة الإستراتيجية التي تناسب امكانياتها، والأموال التي تصرف عليه، والتي تبوئه لأخذ مكانة رائدة للتنمية في الجزائر، ومن أهم هذه العراقيل، نقص الموارد المائية مما جعل الانتاج الزراعي مرهون بكميات وتذبذب في تساقط الأمطار، عزوف الشباب عن القطاع الزراعي وذهاب الدعم لغير مستحقيه.

لهذا يجب العمل على إيجاد إستراتيجيات وآليات لتجاوز هذه العقبات، كتفعيل الرقابة على الدعم الزراعي، وتطوير البحث والإرشاد والتكوين لاستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، إضافة إلى العمل على جذب الشباب للعمل في القطاع الزراعي

اختبار الفرضيات:

على ضوء إشكالية الدراسة والأهداف المصاغة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ينجم عن انعدام الأمن الغذائي نوع من التبعية الاقتصادية وهي صحيحة وهذا ما توصلنا اليه في الفصل الأول إذ أن تحقيق الأمن الغذائي له دور أساسي وفعال في التخلص من التبعية الإقتصادية

الفرضية الثانية: إن سوء إدارة القطاع الزراعي وغياب سياسات البحث والإرشاد الزراعي جعلت السياسة الزراعية في الجزائر غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي وهي صحيحة و هذا ما أثبتناه في الفصل الثاني.

الفرضية الثالثة: من المحتمل أن يساهم القطاع الزراعي في زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي بصفة خاصة و تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وهي صحيحة بدليل ما توصلنا اليه في الفصل الثالث من خلال دراسة الحالة على مستوى ولاية تيارت، أن القطاع الزراعي من خلال الشعب الفلاحية المختلفة تساهم بشكل كبير وفعال في تحقيق التنمية المحلية وهي أحد ركائز الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

– زيادة التوسع في المساحة الزراعية الكلية بفضل البرامج التي شجعت على الاستصلاح إضافة إلى تسوية قضية العقار الفلاحي من خلال الامتياز؛

– زيادة عدد ومساحة المستثمرات الفلاحية بفضل آليات الدعم؛

– زيادة عدد العمال في القطاع الفلاحي لكن بنسبة صغيرة، بسبب عزوف الشباب عن العمل الفلاحي، إضافة إلى كبر سن أغلب الفلاحين؛

– زيادة الانتاج الفلاحي الذي ساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وهذا بفضل الدعم والتسهيلات الموجهة للمستثمرين الفلاحيين، كما تم تحقيق نسبة نمو معتبرة للقطاع الفلاحي، لكن دون ما خطط له، بسبب نقص الموارد المائية وعدم إنتظام تساقط الأمطار؛ إضافة إلى قدم آلات جني المحصول.

الاقتراحات:

يطمح القطاع الزراعي الى مواصلة تحقيق الأهداف التي يصبو إليها في آفاق الخماسي 2019/2014 ، حيث تم اعتماد نموذج نمو جديد يركز على مجموعة من النقاط من بينها: الاستثمار الخاص، التكامل، الابتكار، ومشاركة مختلف الفاعلين كما تميز هذا الخماسي التركيز على شعبة تربية الحيوانات

لكن ما يعاب عليه أنه ما زالت هنالك بعض المعوقات التي تحد من فعالية السياسات الموضوعة، وتمنع تحقيق الأهداف المخططة، وجب العمل على إزالتها حتى يتمكن القطاع الزراعي من أن يحقق أهدافه ويقود التنمية في الجزائر، من بينها:

– توسيع الاعتماد على نظم السقي الحديثة.

– إيجاد آليات محفزة لجلب الشباب للقطاع الزراعي عملا واستثمارا.

– الاعتماد على طرق حصاد حديثة للمنتوج الزراعي.

– تنشيط وتفعيل البحث والتكوين والإرشاد للفلاحي، وتوعية الفلاحين بكيفية حماية محاصيلهم من مختلف

الآفات والأمراض التي يمكن أن تصيبها.

– الفعالية في منح الدعم.

– تدعيم بناء سلاسل القيمة للقطاع الفلاحي (المدخلات، الانتاج، المخازن، الأسواق...).

آفاق الدراسة:

الدور الكبير الذي تلعبه السياسات الزراعية بالجزائر في خلق إستدامة فعالة وناجعة تمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي للبلاد وبالتالي تأمين الغذاء ومدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في التنمية المحلية– دراسة قياسية –

فما ينقصنا هو التفكير مليا في سياسة زراعية تهتم أكثر بمشكل العقار الفلاحي، والتكوين المستمر والمرافقة الدائمة للفلاحين من خلال إستعمال التكنولوجيات الحديثة ونحن متأكدين بأن الأرض الجزائرية لا زالت ولحد الآن لم تقدم كل ما تملك من إمكانيات.

قائمة

المراجـــع

قائمة المراجع

❖ الكتب

1. محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983
2. احمد مندور،احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مطابع الامل، بيروت، 1990
3. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الراية، الاردن، 2008،
4. جابر أحمد بدران،التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة،مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط1 ، 2014،
5. خالد الحامض، التخطيط الزراعي،مطبعة حلب،دط ،سوريا،1986،
6. خلف بن سلمان بن صالح،التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية، مكتبة الملك فهد، ج1، السعودية،1995
7. دورين ويرنر،الاصلاح الزراعي بين المبدا والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب وحسن، دط ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1975
8. رحمن حسن الموسوي،الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2013،
9. رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكادمية،القاهرة ، 1998
10. سالم توفيق النجفي، اشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان، 1993،
11. صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1981
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 /2003،
13. عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1، بغداد،1969

14. علي جدوع الشرفات، التنمية الإقتصادية في العالم العربي، ط 1، دار جليس الزمان للنشروالتوزيع، عمان، 2010،
15. كامل بكري واخرون،الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية ، دط، بيروت،1989
16. محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، 1983،
17. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000،

❖ الرسائل الجامعية

❖ أ / أطروحات الدكتوراه:

1. لعايب عبد الربضن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011
2. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان،2014
3. يلة لرقام ،الأمن الغذائي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر لسنة 2006
4. أعمر زاوي ،استراتجية التنمية الفلاحية و أثرها على الاقتصاد وزراعة تمور النخيل "الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد علوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005
5. بويهي محمد،القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، اطروحة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004
6. غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمارفي ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه فرع: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012،
7. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية،اطروحة دكتوراه،فرع اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة، 2008.

❖ ب/ رسائل الماجستير :

1. قصوري مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة،حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012،
2. اعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق،رسالة ماجستير،تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005
3. بن اعمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.
4. جرمولي مليكة،السياسة الفلاحية في الجزائر والاصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير،فرع التنظيمات السياسية والادارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005،
5. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير،قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض،الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتورين قسنطينة، ،2006،
6. عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر،رسالة ماجستير،تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011

❖ ج/ مذكرات شهادة الماستر:

1. ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة خميس مليانة، 2017،
2. بيضة سعدية , السياسة الفلاحية في الجزائر,برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة مذكرة ماستر العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014-2015

❖ النصوص القانونية

1. الدستور 2016،المادة 18،
2. الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 1984/02/07،
3. الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 1990/07/28،
4. الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 2012/02/29 ،

❖ الملتقيات والدورات والمجلات والتقارير

1. د ساعد محمد، السياسات التمويلية الفلاحية ومساهمتها في التنمية المحلية بالجزائرّ، إقليم ولاية تيارت نموذجا،مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر2019
2. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2003،
3. الدليل الاحصائي لولاية تيارت، فصل الفلاحة، 2018،
4. السياسة الحكومية في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر، 2015،
5. استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسلية. مخبر هومة واقتصاديات شمال افريقيا .مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية. الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية نوفمبر 2014 .
6. سالت محمد مصطفى وآخرون،مجلة إقتصادية بعنوان رسائل العلم سياسة التجديد الزراعي في الجزائر من اجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة، رقم ،21 نوفمبر2016

7. الاستاذ عبد كريم صالح حمران، مقال الركن الأخضر والأمن الغذائي، الثلاثاء 2008/07/22
8. عزت ملوك قناوي الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية 2005
9. عزت ملوك قناوي،الأمن الغذائي العربي,المؤتمر العاشر للاقتصاد،الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة سبتمبر 2002
10. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد37، 2017،
11. بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان 2013
12. سالم اللوزي، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2002-2022 ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، 2007
13. بيدي مداني،الاعتماد المالي وتمويل الفلاحة الجزائرية، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية"،المجلد 01، جامعة الجزائر03 ،2012،
14. كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي، بسكرة، 28 فيفري 2009،
15. كلمة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الندوة الصحفية حول حصيلة الحصاد والدرس 2018/2017، الجزائر، 2018،
16. جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: ،10 العدد 02 ،2018
17. محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزء 39 ،العدد 01،الجزائر،2001،
18. محمد امين علوان وحليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 2016/03

19. محمد بويهي، إستراتيجية التنمية الإقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد ولتسيي والتجارة، العدد 2012/26.

20. منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)، تقرير سياسات الاسعار الزراعية القضايا والمقترحات، روما،1989

21. محمد مهدي، مجلة السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، إنعاش الفلاحة في الجزائر، عندما يحضر المال وتغيب الأفكار، العدد ،20346-05-2019

❖ **الهيئات الحكومية**

1. معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

2. احصائيات مقدمة من طرف مديرية الموارد المائية لولاية تيارت.

3.احصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية تيارت

4. وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية « BADR »

5. احصائيات مقدمة من طرف مديرية الصحة،السكان وإصلاح المستشفيات لولاية تيارت.

6. مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت.

7. وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية تيارت.

❖ **مواقع الانترنت:**

1. www.almaany.com

2. www.humanities.uobabylon.edu.iq

3. www.meteoblue.com

4. www.madrp.gov.dz

5. www.ons.dz

6. www.anagriculture2018.dz

7. www.aaca.mtpt.gov.dz

8. www.ar.m.wikipedia.org

9. www.madrp.gov.dz